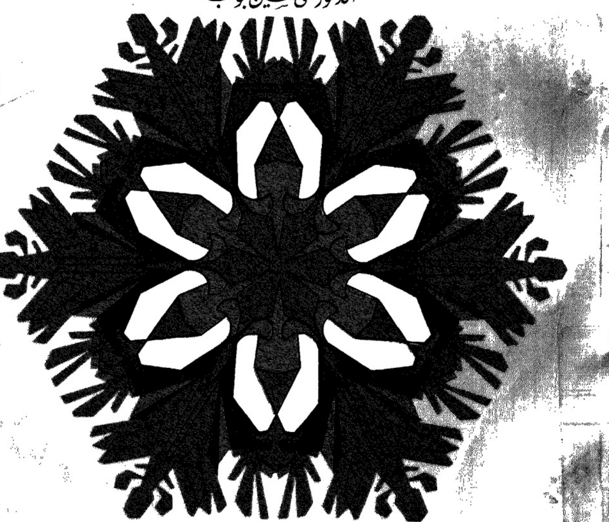
التمهيد في علم التجويد

للإمام محمد بن محمد بن الجزري

تحقيق

الدكتور علي حسين البواب



مكتبة المعارف

الرياض

اهداءات ٢٠٠٢

أ/حسين كامل السيد بك فهمى

الاسكندرية

التمهيد

في علم التجويد

التمهيد

في علم التجويد

للإمام محمد بن محمد بن الجزري

تحقيق

الدكتور علي حسين البواب
الأستاذ المشارك، كلية اللغة العربية
الرياض

مكتبة المعارف
الرياض

الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

مكتبة المعارف - ص.ب: ٣٢٨١ - هاتف ٤٠١٣٧٠٨ - ٤٠٢٣٩٧٩

الرياض - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾

[الفرقان: ٣٢]

﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾

[المزّمّل: ٤]

(زيّنوا القرآنَ بأصواتِكم)

[حديث شريف]

بسم الله الرحمن الرحيم

« ... أذكر فيه علوماً جليلة ، تتعلّق بالقرآن العظيم ، يحتاجُ القارىء والمقرىء إليها ، ومباحث دقيقة ، ومسائل غريبة ، وأقوالاً عجيبة ، لم أَرَ أحداً ذَكَرها ، ولا نَبَّهَ عليها ».

ابن الجزري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على سيّد الأنبياء والمرسلين،

وبعد،

فقد أنزل الله تعالى كتابه الكريم هدى ونوراً مبيناً، وأوجب على المسلمين تدبره والعمل بما فيه، وأمر سبحانه وتعالى بترتيل القرآن الكريم، وحثّ رسولُنا ﷺ على تزيين الأصوات في القراءة، وعلى إتقان التلاوة.

واهتمّ علماء المسلمين بوضع أسس تلاوة القرآن الكريم، وقواعد أدائه تحت علم « التجويد »:

والتجويد في اللغة: التحسين، وهو مصدر لـ: جوَّد الشيء، يقال: جاد الشيءُ جُودة وجَودة: صار جَيّداً، وأجدْت الشيء، فجاد، والتجويد مثله[1].

والتجويد في الاصطلاح: « إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، وردّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلْحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال هيئته وبنيته، من غير إسراف ولا تعسّف، ولا إفراط ولا تكلّف »[2].

---

(١) ينظر اللسان والقاموس - جود.

(٢) التحديد في الإتقان والتجويد - لأبي عمرو الداني- مخطوط- ورقة ٨٤أ، والنشر لابن الجزري ٢١٢/١.

قال السيوطي: «وقاعدته ترجع إلى كيفية الوقف، والإمالة، والإدغام، وأحكام الهمز، والترقيق والتفخيم، ومخارج الحروف»[1].

وتحدّث ابن الجزري في «النشر» عن أهمية علم التجويد فقال:

«ولا شكّ أنّ الأُمّة كما هم مُتَعَبّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، متعبّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حدوده على الصفة المتلقّاة عن أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية، التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثمٍ أو معذور...»[2].

ونقل ابن الجزري عن الشيخ أبي عبد الله الشيرازي:

«فإنّ حسنَ الأداء فرض في القراءة، ويجب على القارىء أن يتلوَ القرآن حقّ تلاوته صيانة للقرآن عن أن يجد اللحنُ والتغيير إليه سبيلاً، على أن العلماء قد اختلفوا في وجوب حسن الأداء في القرآن، فبعضهم ذهب إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلّف قراءته في المفترضات، فإنّ تجويد اللفظ، وتقويم الحروف، وحسن الأداء واجب فيه فحسب، وذهب الآخرون إلى أن ذلك واجب على كلّ من قرأ شيئاً من القرآن كيفما كان، لأنه لا رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويجه، واتّخاذ اللحن سبيلاً إليه إلاّ عند الضرورة...»[3].

وقال مكّي بن أبي طالب: «فإذا اجتمع للمقرىء صحّة الدين، والسلامة في النقل والفهم في علوم القرآن، والنفاذ في علوم العربية، والتجويد بحكاية ألفاظ القرآن، كملت حاله، ووجبت إمامته»[4].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ١/١٠٠.
(٢) النشر: ١/٢١٠.
(٣) المصدر السابق: ٢١١.
(٤) الرعاية: ٦٩.

والتجويد - كما قال ابن الجزري: «حلية التلاوة وزينة القراءة»، قال: «وهذه سنّة الله تعالى فيمن يقرأ القرآن مجوَّداً مصحّحاً كما أُنزل، تلتذّ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب العقول ويأخذ الألباب، سرٌّ من أسرار الله تعالى يودعه من يشاء من خلقه. لقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان، إلاّ أنه كان جيّد الأداء، قيّماً باللفظ، فكان إذا قرأ أطربَ المسامعَ، وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان الخلقُ يزدحمون عليه، ويجتمعون على الاستماع إليه، أمم من الخواصّ والعوامّ، يشترك في ذلك من يعرف العربيّ ومن لا يعرفه، من سائر الأنام، مع تركهم جماعاتٍ من ذوي الأصوات الحِسان عارفين بالمقامات والألحان، لخروجهم عن التجويد والإتقان»[1].

والكتاب الذي أُقدّم له هنا واحد من المؤلَّفات القيمة التي تناولت «التجويد» وهو لأحد الأئمة المرموقين، إنه كتاب «التمهيد في علم التجويد» لابن الجزري.

---

(١) النشر: ٢١٢/١.

ترجمة المؤلف

ومؤلِّف الكتاب[1]: هو الإمام العالم، أحد علماء القراءات، وأشهر المتأخّرين في هذا الفن، شمس الدين، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، الدمشقي، الشافعي، ينسب إلى جزيرة ابن عمر قريب من الموصل[2].

مولده ونشأته ورحلاته:

ولد الإمام ابن الجزري في دمشق سنة ٧٥١ هـ، وتلقّى علم القراءات على شيوخها كابن السلاّر، وابن اللبّان، وأحمد بن رجب وغيرهم، وسمع الحديث من أصحاب الفخر بن البخاري وغيرهم، وحجّ سنة ٧٦٨ هـ، فأخذ عن الشيخ محمد بن صالح، الخطيب والإمام بالمدينة المشرفة، ثم رحل إلى مصر مرّات، فجمع القراءات على علمائها كابن الجندي وابن الصَّائغ، كما تعلَّم الحديث والعربية والفقه. وقد رجع ابن الجزري إلى دمشق، وتولَّى فيها المشيخة، وتصدَّى للإقراء، وأخذ عليه كثير من العلماء. وتنقّل ابن الجزري في بلاد

---

(١) لابن الجزري ترجمة في عدد من كتب التراجم. وقد اقتصرت هنا على تعريف موجز به، رجعت فيه إلى: غاية النهاية للمؤلف ٢/٢٣٧-٢٥١، والضوء اللامع لشمس الدين السخاوي ٩/٢٥٥-٢٦٠، وطبقات الحفّاظ للسيوطي: ٥٤٤.

(٢) في معجم البلدان لياقوت ٢/١٣٨: «جزيرة ابن عمر: بلدة فوق الموصل، بينهما ثلاثة أيام، وهذه الجزيرة تحيط بها دجلة إلاّ من ناحية واحدة، شبه الهلال، ينسب إليها جماعة كثيرة...».

الروم والفرس، ولقي مكانةً عند الحكّام والعلماء، وأقام فترة بشيراز، فأفاد منه علماء تلك البلاد.

وفاته:

توفّي ابن الجزري بشيراز سنة ٨٣٣هـ، ودُفن بدار القرآن التي أنشأها هناك.

مكانته وأقوال العلماء فيه:

نال ابن الجزري مكانة في عصره، وعُدّ بعد وفاته إلى يومنا هذا من أكابر العلماء، وفي مقدّمة الأئمة في علم القراءات والتجويد، ووُصف بصفات حميدة، فقد نقل السّخاوي: «تفرّد بعلوّ الرواية وحفظ الأحاديث والجرح والتعديل، ومعرفة الرواة المتقدّمين والمتأخرين... »[١].

ونقل السيوطي: «وكان إماماً في القراءات، لا نظير له في عصره، في الدنيا »[٢].

وقال عنه الشيخ زكريا الأنصاري: «الشيخ الإمام، والحِبر الهُمام، شيخ الإسلام، حافظ عصره »[٣].

وقال المُلاّ القاري عنه: «العلامة، شيخ الإسلام والمسلمين، وخاتمة الحفّاظ والمحدّثين »[٤].

وقد مَدَحه النواجي بقوله:

أيا شمسَ علمٍ بالقراءاتِ أشْرَقَتْ ... وَحقُّكَ قَدْ مَنَّ الإلَه على مِصْرِ
وها هي بالتقريبِ منكَ تَضَوَّعَتْ ... عَبيراً، وأَضْحَتْ وهي طيِّبة النَشْرِ[٥]

(١) الضوء اللامع: ٢٥٨/٩.
(٢) طبقات الحفاظ: ٥٤٤.
(٣) شرح المقدمة: ٢.
(٤) المصدر السابق.
(٥) الضوء اللامع: ٢٦٠/٩.

مؤلفاته:

ألّف ابن الجزري كتباً كثيرة نافعة، ملأت الآفاق بشهرتها، وأفاد العلماء منها منذ عصره إلى يومنا هذا، وفي مقدّمة كتبه المطبوعة:

«النشر في القراءات العشر»، قال عنه السيوطي: «لم يُصَنَّف مثله»[1]، و«غاية النهاية في طبقات القرّاء». وله غيرهما «تحبير التيسير»، و«طيبة النشر»، و«تقريب النشر»، و«المقدّمة فيما يجب على القارىء أن يعلمه»، و«منجد المقرئين»، وهي كلها مطبوعة متداولة.

التمهيد في علم التجويد:

ومن مؤلّفات أبي الخير: «التمهيد»، وهو مِمَّا ألفه في أول حياته العلمية، إذ نَصَّ على أنّه ألّفه سنة ٧٦٩هـ[2]، وقال السخاوي عن «التمهيد» و«تحبير التيسير»: وهما مما ألَّفه قديماً، وله سبع عشرة سنة [3]. وأحال المؤلّف على هذا الكتاب في كتابيه «النشر» و«غاية النهاية»[4].

---

(١) طبقات الحفّاظ: ٥٤٤.
(٢) ينظر الورقة الأخيرة من أصول الكتاب. والنشر ٢١٠/١.
(٣) الضوء اللامع: ٢٥٧/٩.
(٤) ينظر: غاية النهاية: ٣٩٥/١، والنشر: ٢٠٩/١، ٢٦/٢.

موضوعات الكتاب

عرض المؤلّف في هذا الكتاب لموضوعاتٍ يرى أنّه لا غنى لمقرىء القرآن الكريم عنها، وهي مما يحتاج إليه المجوّد للقرآن. وقد قَسَّم الكتاب- بعد المقدمة- إلى عشرة أبواب، منها ما هو صغير موجز، وما هو واسع مبسوط:

تحدّث المؤلف في الباب الأول (ص: ٤٣) عن قراءة القراء في زمانه، وما ابتدعه بعضهم، وما أحدثوه في قراءة القرآن الكريم. ثم انتقل في الباب الثاني (ص: ٤٧) للحديث عن معنى التجويد، والفرق بينه وبين الترتيل والتحقيق، ومعنى قوله تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرآنَ تَرْتيلاً ﴾، وكيفية التلاوة، وذكر قراءة الأئمة.

وتعرَّض في الباب الثالث (ص: ٥٣) للأصول الدائرة في القراءات، ثم جعل الرابع (ص: ٦١) للحديث عن اللحن: تعريفه في اللغة وتقسيمه إلى خفي وجلي. وتناول في الباب الخامس (ص: ٦٥) أَلِفات الوصل والقطع، وأقسامها وورودها في كتاب الله تعالى.

وتحدّث ابن الجزري في الباب السادس (ص: ٧٥) عن الحروف والحركات وفي السابع (ص: ٨٣) عن ألقاب الحروف وعللها، جمع فيه كل ما ذكر من صفات للحروف وألقابها. والباب الثامن - أطول أبواب الكتاب - (ص:١٠٥) أفرده المؤلف للحديث عن مخارج الحروف، ثم عن كل حرف من حروف المعجم على حدة، وفي هذا الباب تفصيل وتوضيح. وكان الباب التاسع (ص: ١٥٣) للنون الساكنة والتنوين، والمد والقصر.

وانتقل المؤلف بعد ذلك إلى الوقف والابتداء، ليخصّه بالباب العاشر (ص: ١٦٥) وهو باب مطول أيضاً: تناول فيه أقسام الوقف، وتحدث عن كل واحد منها، ثم تعرض للوقف على بعض الحروف: كلاّ، وبلى، ولا، وثمّ، وأم، وبل، وحتّى. وختم الباب بفصل عن المشدّدات ومراتبها.

وقد أضاف المؤلّف بعد ذلك باباً للظاء وتمييزها من الضاد في القرآن الكريم (ص: ٢٠٩) أقامه على شرح الأبيات الأربعة التي نظم فيها أبو عمرو الداني «الظاءات» في القرآن الكريم. وختم الكتاب ببعض الأدعية.

والكتاب في مجموعه جيد مفيد، يحوي أكثر ما يحتاج إليه المجود والمقرىء.

مصادر الكتاب

أفاد المؤلّف ابن الجزري في هذا الكتاب من عدد من العلماء والمؤلفين قبله، ورجع في أكثر أبواب الكتاب إلى مصادر مختلفة: وكان في مقدّمة العلماء الذين اعتمد عليهم المؤلّف مكي بن أبي طالب القيسي[1]، ففي حديثه عن الحروف والحركات، وعن مخارج الحروف وصفاتها، وعن كل حرف من حروف التجويد، كان مصدره الأول كتاب «الرعاية» لمكّي، فقد أخذ عنه كثيراً في هذه الأبواب. وفي حديثه عن الوقف على (كلاّ) و(بلى) رجع إلى الكتاب الذي ألّفه مكي في هذا الموضوع.

ويأتي، أبو الحسن السخاوي، علي بن محمد[2]، ثاني العلماء الّذين استند إليهم المؤلف في هذا الكتاب، فمن مؤلفات أبي الحسن: «جمال القرّاء وكمال الإقراء» وهو كتاب يبحث في موضوعات عدة تتناول علوم القرآن[3]، وقد أفاد منه ابن الجزري كثيراً في كتابه هذا، وبخاصة في حديثه عن: «قراءات أهل الزمان...» و«الوقف والإبتداء».

ورجــع المؤلف إلى كتاب أبي عمرو الداني[4] «التحديد في الإتقان والتجويد» وأفاد منه في حديثه عن التجويد، والفرق بين التحقيق والترتيل،

---

(١) ينظر ترجمة مكي في غاية النهاية ٣٠٩/٢، ومقدمة الكشف.

(٢) ينظر في غاية النهاية: ٥٦٨/١.

(٣) وهو مخطوط، أقوم بتحقيقه، وأرجو الله أن يعيننا على إتمامه.

(٤) ينظر في غاية النهاية: ٥٠٣/١.

وقراءة الأئمة، وما يختص بكلّ حرف من حروف التجويد، كما أفاد المؤلف من أبي عمرو الداني في «الوقف والابتداء».

يضاف إلى هؤلاء الأئمة الثلاثة علماء ومؤلفات استقى منها ابن الجزري، وكان لها أثرها في كتابه. وقد رجعت إلى ما وقفت عليه من مصادر الكتاب، وبيّنت مدى إفادته منها في تعليقي عليه.

أثر الكتاب:

وإذا كان ابن الجزري قد انتفع بمؤلفات سابقيه، فإن العلماء الّذين جاءوا بعده قد استفادوا من كتابه «التمهيد» ورجعوا إليه، وفي مقدّمة هؤلاء: شهاب الدين القسطلاني في كتابه «لطائف الإشارات لفنون القراءات»، والسيوطي في «الإتقان في علوم القرآن»، وزكريا والقاري في شرحيهما على «المقدّمة» لابن الجزري. كما انتفع بالكتاب أكثر العلماء المتأخّرين الّذين ألّفوا في التجويد أو في علوم القرآن.

مآخذ على الكتاب:

وقد سجّلت على المؤلف في هذا الكتاب بعض الملاحظات، منها:

إهمال المؤلّف الإشارة إلى المصادر التي استقى منها، فقد أُلّف الكتاب في فترة مبكرة من حياة ابن الجزري، وكان طبيعياً أن يعتمد على العلماء السّابقين، ولكن ليس من المألوف أن يهمل الإشارة إلى مصادره إلاّ قليلاً، فمن لم يطّلع على: «الرعاية» و«جمال القرّاء» و«التّحديد» لا يستطيع تحديد مصادر المؤلف، وتصوُّرَ مدى أخذه عن سابقيه.

ومما يسجل على المؤلف هنا اقتضابه لبعض الآيات القرآنية، وإيراده أجزاء منها قد تخلّ بالمعنى، وإذا التمسنا له العذر هنا، وقلنا إن كثرة الآيات الواردة في الكتاب جعلته يقتصر على موضع الشاهد من الآية، فإن الذي لا يقبل هو ذكر الآية على نحو مخالف لما عليه المصحف، فيذكر (وذلّلنا) في

﴿وذلّلناها﴾ و(قسطاس) في ﴿بالقسطاس﴾ و(دنيا) بدل ﴿الدنيا﴾[1]... وأرى أن ذلك لا يجوز.

ومن المآخذ على الكتاب بعض الأخطاء العلمية- التي تمثّل مرحلة البداية عند المؤلف: كمنعه تفخيم الألف بعد الخاء، ثم تنبيهه على جواز ذلك في «النشر»[2] وعدُّ بعض الآيات التي وردت فيها الضاد أو الظاء في القرآن عدًّا غير صحيح، وإن تابعه على ذلك عدد ممن أخذ عنه[3].

وهذه ملاحظات لا تنقص من الكتاب، بل ذكرتها تنبيهاً وإنصافاً.

---

(١) ينظر الصفحات ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٤٧، ١٥٧.

(٢) ينظر ص ١٢٠، والنشر ٢١٥/١.

(٣) ينظر الصفحات ٢١٢، ٢١٥.

مخطوطات الكتاب

ومنهج التحقيق

مخطوطات الكتاب:

لكتاب « التمهيد » نسخ كثيرة متناثرة في عدة مكتبات، وقد اخترت ممّا تيسر لي الاطّلاع عليه ثلاث مخطوطات، إضافة إلى النسخة المطبوعة من الكتاب، وسأتحدّث عن هذه النسخ بالتفصيل.

النسخة الأولى:

من مصوَّرات مكتبة تشستربيتي بدبلن في إيرلندا، وهي ضمن مجموع رقمه ٣٦٥٣، في خمس وخمسين صفحة، من ورقة (١٩٠أ-٢١٧أ). وقد كتبها عبد الله بن محمد الغزّي سنة ٨٥٩هـ، فهي قريبة عهد بالمؤلف، فقد نسخت بعد وفاته بست وعشرين سنة.

وعدد أسطر الصفحة الواحدة من هذه النسخة سبعة وعشرون، وخطّها نسخي واضح، أصابت الرطوبة بعض صفحات المخطوطة، ولكنها لم تؤثّر كثيراً عليها. وهذه المخطوطة- إضافة إلى قدمها- أفضل ما وقفت عليه من مخطوطات الكتاب، وأقلّها أخطاء، وقد رمزت لها بـ(س).

النسخة الثانية:

وهي مصورة عن المكتبة الظاهرية بدمشق، رقم ٥٧٣٨، وتقع في ستين ورقة، مسطرتها سبعة عشر سطراً، كتبها لنفسه حسين بن موسى المصري سنة ١٣٠٨ هـ في دمشق. فهي حديثة، ولكن الناسخ ذكر أنه نقلها عن نسخة قديمة مع المقابلة، وكان هذا سبب ترجيحي لهذه النسخة من بين نسخ الظاهرية الأربع[1]، وكلّها حديثة الخطّ.

والنسخة هذه مكتوبة بخط جيّد واضح، ولكنها لا تخلو من الأخطاء والتصحيفات، وسقط بعض الألفاظ والعبارات الذي نتج عن انتقال النظر عند الناسخ، وقد رمزت لها بـ(د).

النسخة الثالثة:

من مصورات معهد المخطوطات العربية بالقاهرة عن مكتبة الأحقاف- تريم باليمن الديمقراطية، وهي في أربع وثلاثين ورقة، (١-٣٤أ)، وبعدها إلى ورقة ٣٩ جزء من كتاب في التجويد، ولم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولكن كُتب عليها في بطاقة المعلومات بالمعهد أنها من خطوط القرن الحادي عشر الهجري، وبأولها تمليك سنة ١١٩٣ هـ.

وعدد أسطر الصَّفحة واحد وعشرون سطراً، وخطّها واضح، ولا تختلف كثيراً عن نسختَيْ س، د، وفيها تحريفات قليلة، وأخطاء يسهل تصويبها.

ولكن يعيب هذه المخطوطة سقوط جزء منها، فبعد الورقة ٢١- من الترقيم المسجل عليها، سقط جزء يعادل خُمْس الكتاب تقريباً[2] وقد رمزت لها بـ (ق).

---

(١) وأرقام النسخ الأخرى: ٣٠٤، ٥٠٢٧، ٥٨٤١.

(٢) من صفحة ١٢٥ إلى ١٧٠ من المطبوع.

النسخة المطبوعة:

طُبع كتاب التمهيد قبل ثمانين سنة، سنة ١٣٢٦ هـ طبعة غير محققة، في ثلاث وثمانين صفحة، وهذه الطبعة إضافة إلى قِدمها ونفادها فإنَّ أخطاءها وتحريفاتها كثيرة، وفيها سقط، ونقص، وزيادة على ما في المخطوطات.

وتشمل أخطاء النسخة آيات قرآنية، وأعلاماً، وأخطاء علمية، إضافة إلى السَّقط الذي أفسد بعض العبارات، وسيظهر ذلك في حواشي النسخة المحقّقة[1].

وليس في المطبوعة علامات للترقيم، ويكفي أنْ تُذكر الآيات القرآنية دون فاصل بين الآية والتي تليها، وقد يزيد عددها على العشرة، ويكون من كلِّ آية كلمة أو أكثر، بحيث لا يستطيع تمييز آية من أخرى إلا حافظ للقرآن، وعارف بكل آية، وتُذكر بعض الآيات على غير قراءة حفص، فيظن القارىء أنّ في كتابتها خطأً أو تحريفاً، وليس في الكتاب ضبط. وقد نقل في حواشي بعض الصفحات تعليقات- يقلّ عددها عن عشر- منقولة عن «جمال القراء» أو «شرح المقدّمة»، وقد تكون مكتوبة أصلاً على هامش المخطوطة التي طُبع عنها الكتاب.

وفي هذه النسخة زيادات في الآيات المستشهد بها، وفي الألفاظ والعبارات وهي غير موجودة في النسخ الأخرى، وكثير منها صحيح يناسب الكتاب، ولكن غلب على ظني أن يكون ذلك من إصلاحات ناشر الكتاب، أو تكون تعليقات وحواشي على المخطوطة نقلت مع الكتاب عند طبعه. وقد أشرت إلى هذه النسخة بـ(ط).

ولم أقتصر على هذه النسخ الأربع، بل رجعت إلى المصادر التي اعتمد عليها المؤلف، وأفدت منها في ترجيح الروايات، ونقل بعض العبارات.

---

(١) ينظر أمثلة لذلك في الصفحات: ٦٣، ٦٦، ٧١، ٧٢، ٧٩، ٨٥، ٨٨، ١٠٨، ١١٤، ١٢٠، ١٢٤، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٦.

منهج التحقيق:

جعلت النسخة (س) أصلاً لتحقيق الكتاب، حاولت الالتزام بنصه ما رأيته صحيحاً، ولم أحد عن ذلك بحذف، أو زيادة، أو تعديل إلا في الحالات التي ترجّح عندي أن ما في النسخ الأخرى هو الصحيح.

وقد قارنت بين النسخة (س) والنسخ الأخرى، وأشرت في الحواشي إلى الاختلافات بين (س) والمطبوعة، ولم أُشر إلى الاختلافات مع نسختي (ق)، (د) إلا فيا رأيته مهمّاً، أو كان له وجه، فأثبتّه للانتفاع به. وكان سببُ اقتصاري على الإشارة إلى أكثر ما وقع من فروق بين (س) و(ط) هو إظهار ما في المطبوعة من اختلافات، وما وقع فيها من أخطاء. أما العبارات الزائدة أو المخالفة في (ط) والتي لم تؤيدها النسخ الأخرى، فقد أضربت عنها، رغم اقتناعي بسلامة كثير منها، خشية ألا تكون من عمل المؤلف- كما أسلفت، ولكنني أشرت إليها في الحواشي. ولم أهمل من فروق (ط) إلا العبارات التي كثرت فيها كـ(وقوله)، (نحو قوله) و(كقوله)، وهذه العبارات كثيراً ما يقابلها في (س) والنسختين الأخريين: (وقوله تعالى)، (نحو قوله تعالى) و(كقوله تعالى)...

والآيات القرآنية التي أوردها المؤلف في الكتاب كثيرة جداً، وقد رأيت أن أكتب أمام كل آية اسم السورة ورقم الآية بين معقوفين، لأنني وجدت أن في ذكر ذلك في الهوامش إثقالاً لها وخلطاً بينها وبين التعليقات العلمية والتخريجات، وإذا ذكر المؤلف اسم السورة اقتصرت على ذكر رقم الآية بين المعقوفين.

ولم أكمل الآيات القرآنية إلا في الحالات التي يكون ذلك ضرورياً. وقد أصلحت ما ورد من الآيات مخالفاً للمصحف، وأشرت إلى ذلك، لأنّه لا يصحّ إثباته في الكتاب.

أما القراءات التي أوردها المؤلف، أو التي جاء بها دون تنبيه، فقد خرجتها، بتبين القراء والمصادر.

وخرجت الأحاديث الشريفة في الكتاب، وكذلك الأشعار، كما ترجمت لبعض الأعلام.

وحاولت إرجاع الآراء والأقوال وإلى أصحابها، والمصادر التي أخذت منها.

أما المسائل العلمية التي عالجها المؤلف في الكتاب فقد علّقت على ما يحتاج منها بما يحتمل المقام، وخاصة المسائل الصوتية التي عرض لها المؤلف في حديثه عن المخارج والصفات، وعن كلّ صوت من الأصوات، فقد بيّنت آراء علماء العربية فيها، وما توصّلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة، والاختلاف في نطق الأصوات ووصفها بين القدماء والمحدثين، وسبب ذلك، فكثير من مباحث علم التجويد مباحث صوتية لغوية، وما كان اهتمام علماء العربية بالأصوات إلا لخدمة القرآن الكريم وتلاوته.

وقد ختمت الكتاب بفهارس للأحاديث الشريفة، والأشعار، والأعلام، ولم أصنع فهرساً للآيات القرآنية لكثرتها ولعدم ضرورة هذا الفهرس في الكتاب، الّذي أُلّف أصلاً للآيات القرآنية، وكيفية تلاوتها.

وبعد،

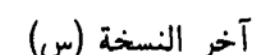
فهذا كتاب جديد يضاف إلى المكتبة القرآنية، كتاب ينفع أبناء الإسلام والمسلمين،

أسأل الله تعالى أن يتقبّله مني، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يعفو عن سيئاتي، ويتجاوز عن هفواتي.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدكتور علي حسين البواب
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية - الرياض

أول النسخة (س)



آخر النسخة (س)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم

الحمد لله الذي جعل القرآن العظيم مفتاح آلائه ومصباح قلوب
أوليائه ومنهاجهم الذي يهيم به كل منهم في رياض مرجاته
أحمده على توالي نعمائه وأشكره على تتابع كرم لا أمد لانتهائه
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تقتضي لقائلها
باعتلائه ويجد بها المؤمن جنة عند لقائه وأشهد أن سيدنا
محمدا عبده ورسوله أرسله بكتاب أوضح فوعته القلوب على شتات
آيه وشرع شرعه فاتسع به مجال الحق حين ضاق بالباطل
متسع فنائه ودين أوضحه فأشرقت نجومه إشراق البدر في أفق
سمائه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ما أتى الليل بظلامه
وولى النهار بضيائه ورضي الله عن السادة الأتقياء ومشايخ
الاقتداء ونجوم الاهتداء خير الأمة وأهل الأداء ما أشرق بهم
ملأوه بضيائه وأنار كوكب عباده بلألائه وبعد فإن أولى
العلوم ذكرا وفكرا وأشرفها منزلة وقدرا وأعظمها ذخرا وأجرا
كلام من خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا فهو العلم الذي
لا يخشى معه جهالة ولا يغشى به ضلالة وإن أولى ما تقدم من علومه
معرفة تجويده وإقامة ألفاظه وقد سئل علي رضي الله عنه عن معنى

قوله تعالى

أول النسخة (د)

خامس ذي الحجة الحرام من سنة تسع وسبعين وسبعمائة
بالمدرسة الظاهرية من بين القصرين بالقاهرة المحروسة
لا زالت معمورة وسائر بلاد المسلمين آمين يا معين
وكان تمام هذه النسخة نقلا عن نسخة قديمة بعد المقابلة
بمدرسة البذرائية في محروسة دمشق المحمية وذلك للفقير
بقلمي وأنا العاجز الفقير خادم أقدم حملة القرآن المجيد المذنب
حسين بن موسى المصري غفر الله له ولوالديه ولمشايخه
ولإخوانه الأحياء والميتين والحمد لله رب العالمين
تحريرا في يوم الثلاث المبارك
٢٣ رب الأصم سنة ١٣٠٨ هـ
والله الباقي

م

آخر النسخة (د)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن يا كريم

الحمد لله الذي جعل القرآن العظيم مفتاح الأنام ومصباح قلوب أوليائه وبعثهم

الذي يهيم به كل منهم في رياض برحابه أحمده على توالي نعمائه وأشكره على تتابع

كرم لا أمد لانتهائه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تمنح

قائلها بأعلا به ويعدها المؤمن جُنّة عند لقائه وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله

أرسله بكتاب أوضحه فرقته القلوب على اشتباه آيه وشرع شرعة فاتسع به

مجال الحق حين ضاق بالباطل متسع رتابه ودين أوضحه فأشرقت نجومه إشراق البدر

في أفق سمائه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ما أتى الليل بظلامه وولّى النهار بضيائه ورضي

الله عن السادة الأتقيا ومشايخ الاقتدا نجوم الاهتدا خير الأمة وأهل الأدا إذ

أشرق معهد تلاوته بضيائه وأنار كوكب عباده بلألائه وبعد فإن أولى

العلوم ذكراً وفكراً وأشرفها منزلة وقدراً وأعظمها ذخراً وفخراً كلام من خلق

من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً فهو العلم الذي لا تخشى منه جهالة ولا تغشى به ضلالة

وإن أولى ما قدم من علومه معرفة تجويده وإتقان ألفاظه وقد سئل علي رضي الله

عنه عن معنى قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا فقال الترتيل تجويد الحروف ومعرفة

الوقوف وسيأتي الكلام على هذه الآية ولما رأيت الناشئين من قرّاء هذا الزمان

وكثيراً من منتهيهم قد غفلوا عن تجويد ألفاظهم وأهملوا تصفيتها من كدره

وتخليصها من درنه رأيت الحاجة داعية إلى تأليف مختصر أذكر فيه ما لا بد

يهز عطف القارئ ويضمن غرض الماهر ويسعف أمل الراغب ويونس وسادة

العالم أذكر فيه علوماً جليلة تتعلق بالقرآن العظيم يحتاج القارئ إليها

والمقرئ ومباحث دقيقة ومسائل غريبة وأنواعاً عجيبة لم أر أحداً ذكرها

ولا نبه عليها وسميته كتاب التمهيد في علم التجويد جعله الله خالصاً لوجهه الكريم

أول النسخة (ق)

الجنات لهم ما يشاؤن عند ربهم ذلك هو الفضل الكبير بكى حتى
ارتفع نحيبه ثم رفع راسه الى السما وقال يا زر ابن على دعاى
ثم قال اللهم انى اسالك اخبات المخبتين واخلاص المومنين ومرافقة
الابرار واستحقاق حقايق الايمان والغنيمة من كل بر والسلامة
من كل اثم والفوز بالجنة والنجاة من النار ثم قال يا زر اذا ختمت
فادعوا بهذه الدعوات فان حبيبى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني
ان ادعوا بهن عند ختم القران انتهى ما اردت ذكره من الدعا وهو كاف
فاسال الله ان ينفع به ويجعله خالصا لوجهه الكريم والحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دايما الى يوم الدين

الباب السابع والعشرون في ذكر اللحن الخفي ومقالات ارباب
الصناعة في ذلك

واعلم ان اللحن الخفي لا يعرفه الا النحارير الماهرون من القرا والحذاق المحققون
من العلما بالقران بلغنا عن ابي بكر احمد بن موسى بن العباس بن مجاهد رحمه
الله انه قال اللحن في القران لحنان جلي وخفي فالجلي لحن الاعراب والخفي
ترك اعطا الحروف حقها من تجويد لفظها بلا زيادة فيها ولا نقصان وعن ابي
الفضل عبد الرحمن بن احمد الرازي رحمه الله انه قال ينبغي لقاري القران ان
يعرف ما يحدث بعض الحروف في بعض من النقصان لاسنطالة حرف على
حرف في التجاوب ويستشعر بعضها من بعض في تداخل المخارج بالالفاظ
البشعة والطباع الجافية وذلك ان يحترز من المدات الطويلة الرشيدة
المطيطة التي نهي عنها والهمزات المنكرات وتشريب الالفات
النبرة في الوقف وتبيين الدوا بحتى تراز لجرامد تسيما المدود

آخر النسخة (ق)



قال الشيخ الامام العلامة المقري المحقق أبو الخير شمس الدين محمد بن شمس الدين محمد بن محمد بن علي الجزري الشافعي تغمده الله برحمته الحمد لله الذي جعل القرآن العظيم مفتاح آلائه * ومصباح قلوب أوليائه * وربيعهم الذي يهيم به كل منهم في رياض برحائه (١) * أحمده على توالي انعمائه * وأشكره على تتابع كرم لا أمد لانتهائه * وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تقضي لقائلها باعتلائه * وبعدها المؤمن جنة عند لقائه * وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله أرسله بكتاب أوضحه فوعته القلوب على اشتباه آيه * وشرع شرحه فاتسع به مجال الحق حتى ضاق بالباطل متسع فنائه ودين أوضحه فأشرقت نجومه اشراق البدر في أفق سمائه * صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ما أتى الليل بظلامه وولى النهار بضيائه * ورضي الله عن السادة الاتقياء ومشايخ الاقتداء ونجوم الاهتداء خير الامة وأهل الاداء ما أشرق مضطهد تلاوة بضيائه * وأنار كواكب عباد بلألائه * (وبعد) فان أولي العلوم ذكراً وفكرا وأشرفها منزلة وقدرا وأعظمها ذخراً وفخرا كلام من

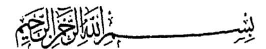
(١) قوله برحائه هي الارض الواسعة والاضافة من اضافة المشبه به للمشبه أي الارض المشبهة بالرياض في الوسعة اه

أول النسخة (ط)

جيوش المسلمين نصراً عزيزاً وافتح لهم فتحاً مبيناً اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ماينفعنا اللهم افتح لنا بخير واختم لنا بخير واجعل عواقب أمورنا الى خير اللهم انا نعوذ بك من فواتح الشر وخواتمه وأوله وآخره وباطنه وظاهره اللهم لاتجعل بيننا وبينك في رزقنا أحداً سواك واجعلنا أغنى خلقك بك وأفقر عبادك اليك وهب لنا غنى لايطغينا وصحة لا تلهينا وأغننا عمن أغنيته عنا واجعل آخر كلامنا شهادة ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وتوفنا وأنت راض عنا غير غضبان واجعلنا في موقف القيامة من الذين لاخوف عليهم ولاهم يحزنون برحمتك يا أرحم الراحمين وروى عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش قال قرأت القرآن كله في المسجد الجامع بالكوفة على أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه فلما بلغت الحواميم قال يازر قد بلغت عرائس القرآن. فلما بلغت رأس العشرين من حم عسق والذين آمنوا وعملوا الصالحات في روضات الجنات لهم مايشاؤن عند ربهم ذلك هو الفضل الكبير بكى حتى ارتفع نحيبه ثم رفع رأسه الى السماء وقال يازر أمن على دعائي ثم قال اللهم اني أسألك اخبات المخبتين واخلاص المؤمنين ومرافقة الابرار واستحقاق حقائق الايمان والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم ووجوب رحمتك وعزائم مغفرتك والفوز بالجنة والنجاة من النار ثم قال يازر فاذا ختمت فادع بهذه الدعوات فان حبيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أدعو بهن عند ختم القرآن انتهى ما أردت ذكره من الدعاء وهو كاف واسأل الله تعالى أن ينفع به ويجعله خالصاً لوجهه الكريم (قال) المؤلف رحمه الله تعالى فرغت من تحريره آخر ثلث ساعة مضت بعد الزوال من استوائه من يوم السبت خامس الحجة الحرام سنة ٧٦٩ بالمدرسة الطاهرية من بين القصرين لازالت بالقاهرة معمورة وسائر بلاد المسلمين آمين

آخر النسخة (ط)

التمهيد
في
علم التجويد



ربِّ يَسِّرْ[1]

الحمد لله الذي جعل القرآن العظيم مفتاح آلائه، ومصباحَ قُلوب أوليائه، وربيعهم الذي يهيم كلٌّ منهم في رياض برحائه، أحمده على توالي نعمائه، وأشكره على تتابع كرم لا أمد لانتهائه، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحدَه لا شريكَ له، شهادة تقضي لقائلها باعتلائه، ويعدُّها المؤمنُ جُنَّةً عند لقائه، وأشهد أنّ سيّدنا محمداً عبدُه ورسوله، أرسلَه بكتابٍ أوضحه فوَعَتْه القلوبُ على اشتباه آيه، وشرعٍ شرحه فاتسع به مجال الحق حين[2] ضاق بالباطل متّسعُ فِنائه، ودينٍ أوضحه فأشرقت نجومُه إشراقَ البدر في أُفق سمائه، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه، ما أتى الليلُ بظلامه، وولّى النهارُ بضيائه، ورضي الله عن السادة الأتقياء، ومشايخ الاقتداء، ونجوم الاهتداء، خيرِ الأمة وأهلِ الأداء، ما أشرق مَعْهَد[3] تلاوةٍ بضيائه، وأنار كوكب[4] عباده بلألائه.

---

(١) اختلفت العبارات التي كتبت بعد البسملة في النسخ: فما أثبت هنا من س، أما ق ففيها (ربِّ يسِّر وأعن يا كريم)، وفي د: (رب يسر يا كريم). أما في ط فاقتصرت على البسملة ثم جاء بعدها: (قال الشيخ الإمام العلامة المقرىء المحقق أبو الخير شمس الدين محمد بن شمس الدين محمد بن محمد بن علي الجزري الشافعي، تغمَّده الله برحمته).

(٢) في ط (حتى) وصوابه من النسخ الأخرى.

(٣) في ط (مضطهد) ولا معنى له. والمعهد: المنزل المعهود به الشيء.

(٤) في ط (كواكب) وما أثبت من النسخ الأخرى.

وبعـــد،

فإن أَوْلى العلوم ذكراً وفكراً، وأشرفها منزلة وقدراً، وأعظمها ذخراً وفخراً[1]، كلامُ مَنْ خَلَقَ من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً، فهو العلم الذي لا يُخشى معه جهالة، ولا يُغشى به ضلالة، وإنّ أوّل ما قُدّم من علومه معرفةُ تجويده وإقامة ألفاظه، وقد سُئل عليّ رضي الله عنه عن معنى قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤] فقال[2]: الترتيل: تجويدُ الحروف، ومعرفة الوقوف. وسيأتي الكلام على هذه الآية[3].

ولما رأيت الناشئين من قرّاء هذا الزمان، وكثيراً من منتهيهم قد غفلوا عن تجويد ألفاظهم[4]، وأهملوا تصفيتها من كُدْرة، وتخليصها من دَرَنة، رأيت الحاجة داعية إلى تأليف مختصر، أبتكر فيه مقالاً يهز عِطف الفاتر، ويضمن غرض الماهر[5]، ويسعف أمل الراغب، ويؤنس وسادة العالم، أذكر فيها علوماً جليلة تتعلّق بالقرآن العظيم، يحتاج القارئ والمقرئ إليها، ومباحث دقيقة ومسائل غريبة وأقوالاً عجيبة لم أَرَ أحداً ذكرها ولا نبَّه عليها[6]، وسمّيته:

«كتاب[7] التمهيد في علم التجويد»

جعله الله خالصاً لوجهِهِ الكريم، ونفع به، إنه سميع عليم.

وجعلته عشرةَ أبواب:

---

(١) في د (وأجراً).

(٢) في ط (قال).

(٣) ينظر ص: ٤٨.

(٤) في ط (ألفاظه).

(٥) في ط (ويضمر مرض الماهر).

(٦) كثير من المباحث التي جاءت في هذا الكتاب مسبوق إليها المؤلّف، متأثّر فيها بمن قبله، وسيبدو ذلك في مواضعه من الكتاب إن شاء الله.

(٧) لم ترد لفظة (كتاب) في د.

- الباب الأول: أذكر فيه صفة قراءة أهل زماننا، وأتبعه بفصل بالحضّ على ما نحن بسببه[1].

- الباب الثاني: في معنى التجويد والتحقيق والترتيل، وفيه فصول.

- الباب الثالث: في أصول القراءة الدائرة على اختلاف القراءات.

- الباب الرابع: في ذكر معنى اللحن وأقسامه، والحض على اجتنابه. وفيه فصلان[2].

- الباب الخامس: في ذكر أَلِفات الوصل والقطع.

- الباب السادس: في الكلام على الحروفِ والحركات.

- الباب السابع: في ذكر أَلقاب الحروف وعللها.

- الباب الثامن: في ذكر مخارج الحروف مجملة، والكلام على كل حرف بما يختص به من التجويد وغيره.

- الباب التاسع: في أحكام النون الساكنة والتنوين، ثم أتبعه بالمد والقصر.

- الباب العاشر: في ذكر الوقف والابتداء، وأتبعه بالكلام على حكم المشدد ومراتبه.

وأحببت أن أختم الكتاب بفصل أذكر فيه الضاد والظاء ووقوعها في القرآن[3].

---

(١) وهو فصل «ما يستفاد بتهذيب الألفاظ، وما تكون الثمرة الحاصلة عند تقويم اللسان».

(٢) الأول في «بيان معنى اللحن في موضوع اللغة»، والثاني في «حدّ اللحن وحقيقته في العرف والوضع».

(٣) في ط (بباب أذكر فيه الظاء والضاد ووقوعها في القرآن العظيم).

الباب الأول

في ذكر قراءة هؤلاء القرّاء في هذا الزمان[1]

إن ممّا ابتدع الناسُ في قراءة القرآن أصوات الغناء، وهي التي أخبر بها رسول الله ﷺ أنها ستكون بعده ونهى عنها[2]، ويقال: إنّ أوّل ما غُنّي به من القرآن قوله عزّ وجلّ: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فكانَتْ لِمَساكينَ يَعْمَلُونَ في الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩] نقلوا ذلك من تغنّيهم بقول الشاعر:

أَمَّـا القَطـاةُ فإنّي سَوْفَ أَنْعَتُها   نَعْتاً يُوافِقُ عِنْدي بَعْضَ ما فيها[3]

وقد قال رسول الله ﷺ في هؤلاء: «مَفْتُونةٌ قُلُوبُهُمْ وَقُلوبُ مَنْ يُعجِبُهُم شأنُهم»[4].

---

(١) تأثر المؤلف في هذا الباب بالإمام أبي الحسن السخاوي في كتابه «جمال القراء وكمال الإقراء»، وقد رجعتُ هنا إلى مخطوطة الكتاب المصوَّرة عن الظاهرية- دمشق رقم ٣٣٣ علوم القرآن.

(٢، ٤) عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «اقرؤوا القرآن بلُحون العرب وأصواتها، وإيّاكم ولحونَ أهل العشق، ولحون أهل الكتابَيْن، وسيجيء بعدي أقوام يرجّعون بالقرآن ترجيع الغناء والنَّوْح، مفتونة قُلُوبُهم، وقلوب الَّذين يعجبهم شأنهم».

يُنظر الحديث في «جامع الأصول» ٤٥٩/٢، وتخريجات الحديث في حاشية الصفحة المذكورة، و«جمال القراء» ١٩٠ب، و«تفسير القرطبي» ١٧/١، و«لطائف الإشارات» ٢١٨، و«الإتقان» ١٠٢/١.

(٣) النص والبيت في «جمال القراء» ١٩٠ ب، و«الإتقان» ١٠١/١، و«لطائف الإشارات» ٢١٨، وفي الأخير (لست) بدل (سوف)، ولم ينسب البيت.

وابتدعوا[1] أيضاً شيئاً سَمَّوه الترقيص: وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينفر مع الحركة في عدوٍ وهَرولة.

وآخر سَمَّوه الترعيد: وهو أن يرعد صوته كالذي يرعد من برد وألم، وقد يخلط بشيء من ألحان الغناء.

وآخر يُسمَّى التطريب: وهو أن يترنّم بالقرآن ويَتَنَغَّم به، فيمدّ في غير مواضع [المدّ][2]، ويزيد في المد على ما ينبغي لأجل التطريب، فيأتي بما لا تجيزه العربية، كثر هذا الضرب في قراءة القرآن.

وآخر يسمّى التحزين: وهو أن يترك طباعه وعادته في التلاوة، ويأتي بالتلاوة على وجه آخر، كأنه حزين يكاد يبكي مع خشوع وخضوع، ولا يأخذ الشيوخ بذلك لما فيه من الرياء.

وآخر أحدثه هؤلاء الّذين يجتمعون فيقرؤون كلمة [3] بصوتٍ واحد، فيقولون في نحو قوله: ﴿أفلا تعقلون﴾ [البقرة: ٤٤] (أَفَلَ تعقلون)، (أَوَلَ يعلمون)[4]، فيحذفون الألف، وكذلك يحذفون الواو فيقولون (قالُ آمنا)[5] والياء فيقولون: (يَوْمِ الدِّن) في: ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ويمدّون ما لا يُمد، ويحرّكون السواكن التي لم يجز تحريكها ليستقيم لهم الطريق التي سلكوها.

وينبغي أن يُسَمَّى هذا: التحريف.

---

(١) تأثر المؤلف في هذه المسائل- كما سبق- بالسخاوي، ونقل السيوطي في « الإتقان » ١٠٣/١، والشيخ زكريا، والملا علي القاري في شرحيها على « المقدمة » لابن الجزري ص: ٢١، ٢٢- نقلوا هذه المسائل عن المؤلف ابن الجزري.

(٢) سقطت مِن س.

(٣) في ط (جملة)، وما أثبت من النسخ الأخرى. أما في « جمال القراء » ١٩٠ ب و« الإتقان » ١٠٣/١، و« شرح زكريا » (فيقرؤون كلهم بصوت واحد) وهو أصوب.

(٤) من قوله تعالى في [سورة البقرة: ٧٧]: ﴿أولا يَعْلَمون أنَّ الله يَعْلَمُ ما يُسِرُّون وَما يُعْلنون﴾.

(٥) أي في قوله تعالى: ﴿قالُوا آمَنَّا﴾ [سورة البقرة: ١٤].

وأما قراءتنا التي نقرأ ونأخذ بها فهي القراءة السَّهلة المرتَّلة العذبة الألفاظ، التي لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء على وجه من وجوه القراءات[1]، فنقرأ لكلّ إمامٍ بما نُقل عنه من مدٍّ أو قصرٍ أو همزٍ أو تخفيفِ همزٍ، أو تشديدٍ أو تخفيفٍ أو إمالةٍ أو فتحٍ أو إشباعٍ أو نحو ذلك[2].

فصل: فيما يستفاد بتهذيب الألفاظ، وما تكون الثمرة الحاصلة عند تقويم اللسان:

اعلم أن المستفاد بذلك التدبّر[3] لمعاني كتاب الله، والتفكّر في غوامضه، والتبحّر في مقاصده، وتحقيق مراده- جلّ اسمه- من ذلك، فإنه تعالى قال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ[4] مُبَارَكٌ لِيدَّبَّروا آياتِهِ وَلِيتذكّر أُولُو الأَلْبابِ﴾ [صٓ: ٢٩]، وذلك أن الألفاظ إذا أجليت على الأسماع في أحسن معارضها، وأحلى جهات النطق بها، حسبما حثّ عليه رسول الله ﷺ بقوله: «زَيِّنوا القرآنَ بأصواتكم»[5] كان تلقي القلوب، وإقبالُ النفوس عليها بمقتضى[6] زيادتها في الحلاوة والحسن على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها، فيحصل حينئذ الامتثال لأوامره، والانتهاء عن مناهيه، والرغبة في وعدِه، والرهبة من وعيده، والطمع في ترغيبه، والارتجاء بتخويفه، والتصديق بخبره، والحذر من إهماله، ومعرفة الحلال والحرامِ، وتلك فائدة جسيمة، ونعمة لا يهمل ارتباطها إلاّ محروم، ولهذا المعنى شُرع الإنصات إلى قراءة القرآن في الصلاة وغيرها،

---

(١) قيَّدَ السخاوي «القراءات» بـ (السبع).

(٢) «جمال القراء» ١٩٠ ب.

(٣) في ط (حصول التدبر).

(٤) سقطت (إليك) من د.

(٥) الحديث في «سنن أبي داود» ٧٤/٢، و«سنن النسائي» ١٧٩/٢، و«مسند أحمد» ٢٨٣/٤، و«جامع الأصول» ٤٥٤/٢، قال الخطابي- كما في «جامع الأصول»: قد فسره غير واحد من أئمة الحديث: زينوا أصواتكم بالقرآن، وقالوا: هذا من باب المقلوب.

(٦) في د (يقتضي).

ونَدب الإصغاء إلى الخطبة في يوم الجمعة، وسقطت القراءة عن المأموم ما عدا الفاتحة، ومن أجل ذلك دأب الأئمة في السكوت على التامّ من الكلام، أو ما يستحسن الوقف عليه، لما في ذلك من سرعة وصول المعاني إلى الأفهام، واشتمالها عليها بغير مقارعة[1] للفكر، ولا احتمال مشقّة لا فائدة فيها غير ما ذكرناه وبالله التوفيق.

(١) في ط (منازعه)، وفي ق (مفارغة)، وما أثبت من س، د.

الباب الثاني

في معنى التجويد[1]

وفيه فصول:

الفصل الأول: في التجويد والتحقيق والترتيل:

أما التجويد فهو مصدر من: جوّد تجويداً: إذا أتى بالقراءة مجوَّدة الألفاظ بريئة من الجور في النطق بها، ومعناه: انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولهذا يقال: جَوَّدَ فلانٌ في كذا: إذا فعل ذلك [جيداً][2] والاسم منه الجَودة. فالتجويد هو حلية التلاوة وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروفِ حقوقَها، وترتيبُها مراتبَها، وردُّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره[3] وإشباع لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسّف، ولا إفراط ولا تكلّف. قال الداني: «ليس بين التجويد وتركه إلاّ رياضة لمن تدبّره بفكه»[4].

---

(١) أفاد المؤلف في هذا الباب من أبي عمرو الداني في كتابه «التحديد في الإتقان والتجويد» وهو مخطوط. يُنظر ق٨٤ وما بعدها. و«النشر» ٢١٠/١، وما بعدها، و«لطائف الإشارات» ٢٠٧ وما بعدها.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ط و«التحديد»، ولم يرد في س، ق. وفي د (مجوّدا).

(٣) زاد في د (وشكله) وهي موجودة في التحديد.

(٤) التحديد ٨٤.

وأما التحقيق فهو مصدر من حقّق تحقيقاً: إذا أتى بالشيء على حقّه، وجانب الباطل فيه، والعرب تقول: بلغت حقيقة هذا الأمر: أي بلغت يقين شأنه، والاسم منه الحَقّ، ومعناه أن يُؤتَى بالشيء على حقّه، من غير زيادة فيه ولا نقصان منه[1].

وأما الترتيل فهو مصدر من رَتَّلَ فلانٌ كلامه: إذا أتبعَ بعضَه بعضاً على مُكث، والاسم منه الرَّتل[2]، والعرب تقول: ثغر رتل[3]: إذا كان مُفَرَّقاً، ولم يركب بعضه بعضاً. قال صاحب العين: رتَّلت الكلام: تَمَهَّلْت فيه. وقال الأصمعي: في الأسنان الرتل: وهو أن يكون بين الأسنان الفُرَجُ لا يركب بعضها بعضاً[4]، وحَدُّه: ترتيب الحروف على حقّها في تلاوتها بتثبت فيها[5].

الفصل الثاني: في معنى قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ القرآنَ تَرْتيلاً﴾ [المزمل: ٤] سُئل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن هذه الآية فقال: « الترتيل: هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف ». وروى ابن جريج[6] عن مجاهد[7] أنه قال: تَرَسَّلْ فيه تَرَسُّلاً.

وروى جُبَير عن الضحاك[8]: أي انبذه حرفاً حرفاً. وروى مقسم[9] عن

---

(١) التحديد ٨٤ ب، والنشر ٢٠٥/١، ولطائف الإشارات ٢١٨.

(٢) في ط (الترتل).

(٣) يقال فيه الرَّتَل والرَّتِل. اللسان والقاموس - رتل.

(٤) خلق الإنسان للأصمعي ١٩٢، وفيه (الفروج) بدل (الفرج).

(٥) التحديد ٨٤، والنشر ٢٠٧/١، ولطائف الإشارات: ٢١٩.

(٦) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، توفي حوالى سنة (١٥٠ هـ) «غاية النهاية» ٤٦٩/١، و« طبقات الحفاظ »: ٧٤.

(٧) هو مجاهد بن جبر، تابعي، إمام، مفسِّر توفي سنة (١٠٤ هـ.) «الجرح والتعديل» ٣١٩/٨، و« الكاشف » ١٧٢/٣.

(٨) الضحاك بن مزاحم، تابعي مفسر، توفي سنة (١٠٥ هـ). « الجرح والتعديل » ٤٥٨/٤، و« غاية النهاية » ٣٣٧/١.

(٩) مقسم بن بجرة، مولى ابن عباس، رضي الله عنهم، توفي سنة (١٠١ هـ). « الجرح والتعديل »: ٤١٤/٨، و« الكاشف » ١٧٢/٣.

ابن عباس: أي بيّنه تبييناً. وقال علماؤنا: أي تلبّث في قراءته، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده، ولا تستعجل فتدخل بعض الحروف في بعض[1].

ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الأمر بالفعل حتى أكّده بمصدره. تعظيماً لشأنه، وترغيباً في ثوابه، وقال تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ [الفرقان: ٣٢]، أي نزّلناه على الترسُّل، وهو المُكث، وهو ضد العجلة[2]. وقال تعالى: ﴿وقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ على الناسِ على مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] أي على تَرَسُّلٍ[3].

الفصل الثالث: الفرق بين التحقيق والترتيل[4]:

الترتيل يكون للتدبّر والتفكّر والاستنباط. والتحقيق يكون لرياضة الألسن وترقيق الألفاظ الغليظة، وإقامة القراءة، وإعطاء كلِّ حرفٍ حقَّه من المدِّ، والهمز، والإشباع، والتفكيك، ويُؤمَن معه تحريكُ ساكن، واختلاسُ حركة، وتفكيكُ الحروف. وفكُّها: بيانُها وإخراج بعضِها من بعضٍ بيُسْرٍ وتَرَسُّل، ومن ذلك فكُّ الرقبة وفكُّ الأسير، لأنه إخراجها من الرقّ والأسر، وكذا فكُّ الرهن: هو إخراجه من الارتهان، وفكّ الكتاب هو استخراج ما فيه، وفكُّ الأعضاء هو إخراجها من مواضعها.

قال الداني: الفرق بين الترتيل والتحقيق أن الترتيل يكون بالهمز وتركه، والقصر لحرف المد، والتخفيف، والاختلاس، وليس ذلك في التحقيق، وكذا قال أبو بكر الشذائي[5].

---

(١) يُنظر «الطبري» ٨/٢٩، و«القرطبي» ٣٧/١٩، و«الدر المنثور» للسيوطي ٢٧٧/٦.

(٢) ينظر «الطبري»: ٨/١٩.

(٣) ينظر «القرطبي»: ٣٣٩/١٠.

(٤) «التحديد»: ٨٤ ب.

(٥) أحمد بن نصر، إمام مشهور. توفي بالبصرة سنة (٣٧٣ هـ). ينظر «غاية النهاية» ١٤٤/١.

الفصل الرابع: في كيفية التلاوة:

كتاب الله يُقرأ بالترتيل، والتحقيق، وبالحدر، والتخفيف، وبالهمز وتركه، والمدّ وقصره، وبالبيان والإدغام، وبالإمالة، والتفخيم. وإنما يستعمل الحَدْر والهَذْرَمة وهما السرعة مع تقويم الألفاظ وتمكين الحروف لتكثر حسناته، إذْ[1] كان له بكلّ حرفٍ عشر حسنات، وأن ينطق القارىء بالهمز من غير لَكَنٍ، والمدّ من غير تمطيط، والتشديد من غير تمضيغ، والإشباع من غير تكلّف. هذه القراءة التي يُقرأ بها كتاب الله تعالى.

الفصل الخامس: في ذكر قراءة الأئمة[2]:

عن أبي جعفر أحمد بن هلال[3] قال: حدّثني محمد بن سلمة العثماني[4] قال: إني قلت لورش[5]: كيف كان يقرأ نافع؟ قال: كان لا مُشَدِّداً ولا مُرْسلاً، بيّناً حَسناً.

وقال ابن مجاهد[6]: كان أبو عمرو سهل[7] القراءة، غيرَ متكلّف، يُؤْثر التخفيف ما وجد إليه السبيل.

---

(١) في ط، ق، د (إذا) وما أثبت من س.

(٢) «التحديد» ٩١.

(٣) أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال، أستاذ كبير محقّق ضابط، توفي سنة (٣١٦ هـ). «غاية النهاية» ٧٤/١.

(٤) في «غاية النهاية» ١٤٧/٢، محمد بن سلمة العثماني، مُقرىء، قرأ على يونس بن عبد الأعلى توفي سنة (٢٦٤ هـ)، وقرأ عليه غزوان بن القاسم توفي سنة (٣٨٦ هـ).

(٥) هو عثمان بن سعيد، من شيوخ القراءة وأئمتها، راوية نافع. توفي سنة (١٩٧ هـ). ينظر «غاية النهاية» ٥٠٢/١.

(٦) هو الإمام أبو بكر، أحمد بن موسى، أول من سبع السبعة، توفي سنة (٣٢٤ هـ). «غاية النهاية» ١٣٩/١.

(٧) هكذا في «الأصول»، وفي «التحديد» ٩١ (يسهل).

ووصف الشذائي قراءة أئمة القراءة السبعة[1] فقال: أما صفة قراءة ابن كثير فحسنة مجهورة بتمكين بيّن. وأما صفة قراءة نافع فسَلِسَة لها أدنى تمديد. وأما صفة قراءة عاصم فمترسّلة جريشة[2] ذات ترتيل، وكان عاصمٌ نفسُه موصوفاً بحسن الصوت وتجويد القراءة. وأما صفة قراءة حمزة فأكثر من رأينا منهم لا ينبغي أن تُحكى قراءته لفسادها ولأنها مصنوعة من تلقاء أنفسهم، وأما من كان منهم يعدل في قراءته حَذْراً وتحقيقاً فصفتها المَدّ العدل، والقصرُ والهمز المقوَّم، والتَّشديد المُجَوَّد بلا تمطيط، ولا تشديق، ولا تعلية صوت، ولا ترعيد، فهو صفة للتحقيق. وأمَّا الحَدْر فسهل كافٍ في أدنى ترتيلٍ وأيسرِ تقطيعٍ. وأمّا وصفُ قراءة الكسائي فبين الوصفين في اعتدال. وأما قراءة أصحاب ابن عامر فيضطربون في التقويم ويخرجون عن الاعتدال. وأما صفة قراءة أبي عمرو بن العلاء فالتوسّط والتدوير، همزها سليم من اللَّكَن، وتشديدها خارج عن التمضيغ، بترتيل جزل، وحدر بيّن سهل، يتلو بعضُها بعضاً، قال: وإلى هذا كان يذهب أبو بكر بن مجاهد في هذه القراءة وغيرها، وبه قرأنا عليه، وله كان يختار، وبمثله كان يأخذ ابن المنادي[3] رحمة الله تعالى عليهما.

---

(١) هكذا في س، ط، وفي د، ق (قراءة الأئمة القراء السبعة). وينظر تراجم الأئمة السبعة: ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وعبد الله بن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي في: «لطائف الإشارات» ٩٣ وما بعدها، و«غاية النهاية»: ١/٢٦١، ٢٨٨، ٣٦٤، ٤٢٣، ٤٤٣، ٥٣٥، ٢/٣٣٠.

(٢) يقال: جرشت الشيء: لم تنعم دقّه، فهو جريش.

(٣) هو أبو الحسين، أحمد بن جعفر، إمام حافظ ثقة، توفي سنة (٣٣٦هـ). «غاية النهاية» ١/٤٤.

الباب الثالث

في أصول القراءة الدائرة على اختلاف القراءات[1]

وهي التسمية، والبسملة، والمدّ، واللين، والمطّ، والقصر، والاعتبار، والتمكين، والإشباع، والإدغام، والإظهار، والبيان، والإخفاء، والقلب، والتسهيل[2]، والتخفيف، والتشديد، والتثقيل، والتتميم، والنقل، والتحقيق، والفتح، والفَغْر، والإرسال، والإمالة، والبطح، والإضجاع، والتغليظ[3]، والترقيق، والروم، والإشمام، والاختلاس.

فصل: البسملة: عبارة عن قول القارىء: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾، وهي

---

(١) لأبي الأصبغ عبد العزيز بن علي المعروف بابن الطحّان، المتوفّى بحلب بعد سنة (٥٦٠هـ) ينظر «غاية النهاية» ٣٩٥/١، له مقدمة في أصول القراءات بعنوان: «مرشد القارىء إلى تحقيق معالم المقارىء» مخطوطة في تشستر بيتي ٣٩٢٥ ق ١٣٢ - ١٣٦. وقد نقل منها المؤلف ابن الجزري هذا الفصل. وأشار إلى ذلك في «الغاية» ٣٩٥/١ بقوله: «وهو أبو الأصبغ الذي ذكرته في باب أصول القراءة من «التمهيد».

قال أبو الأصبغ ١٣٢ ب: الأصول الدائرة في القراءة على اختلاف القراءات المتعاقبة على أنواع الروايات عشرون أصلاً، تحققها الإقراء، ويحكمها الأداء.. ثم ذكر هذه الأصول.

(٢) في ط (والتسهيل، وبين بين، والبدل، والحذف...) ولم ترد العبارة في غيرها، ولا في كتاب أبي الأصبغ.

(٣) زاد أبو الأصبغ (والتفخيم).

اسمٌ مركّب، يُقال: بَسْمَلَ الرجلُ بَسْمَلَةً فهو مُبَسْمِلٌ، كما قالوا: حَوْقَلَ الرجلُ: إذا قال: لا حَوْلَ ولا قوّة إلاّ بالله، وحَيْعَلَ: إذا قال: حَيِّ على الصلاة. والتسمية: هي البسملة نفسها، يقال: سَمَّى يُسَمِّي تَسْمِيةً، فهو مُسَمٍّ، ويُعبّر عنها بالفصل.

والفصل: أيضاً عبارة عن مجال الألف بين همزتين التقتا، لمن له الفصل بينهما.

وأما المدّ: فهو عبارة عن أصوات حروف المد واللين، وهو نوعان: طبيعيّ وعرضيّ، فالطبيعيّ: هو الذي لا يقوم ذاتُ حرف المدّ دونه. والعرضي: هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب يوجبه، ويجيء في مكانه إن شاء الله[1].

واما المَطّ: فهو المدّ نفسه، لغة ثانية فيه[2].

وأما اللّين: فهو عبارة عمّا يجري من الصوت في حرف المدّ ممزوجاً بالمدّ طبيعة وارتباطا، لا ينفصل أحدهما في ذلك عن الآخر، وهو أجرى في الواو والياء إذا انفتح ما قبلها، كما أنّ المدّ أجرى فيهما إذا انكسر ما قبل الياء وانضم ما قبل الواو.

وأما القصر: فهو عبارة عن صيغة حرف المدّ واللين، وهو المدّ الطبيعي.

وأما الاعتبار: فهو عبارة عنه في بعض القراءات، وذلك أن بعضهم يعتبرالمدّ واللين مع الهمزة، فإن كانا منفصلين لم يزد شيئاً على الصيغة.

وأما التمكين: فهو عبارة عن الصيغة[3] يُعبّر به عن المد العرضي، يقال منه مكن: إذا أريدت الزيادة.

---

(١) يُنظر ص: ١٦١.

(٢) «اللسان» و«القاموس» – مط.

(٣) في مقدمة أبي الأصبغ: فهو عبارة عن الصيغة أيضاً، وقد يعبّر به...».

وأما الإشباع: فهو عبارة عن إتمام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن له ذلك، ويستعمل أيضاً ويراد به الحركات كوامل غير منقوصات ولا مختلسات[1].

وأما الإدغام: فهو عبارة عن خلطِ الحرفين وتصييرهما حرفاً واحداً مشدّداً، وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذي يُراد إدغامه حرفاً على صورة الحرف الذي يُدغم فيه، فإذا تَصَيَّر مثلَه حصل حينئذ مِثلان، وإذا حصل المِثلان وجب الإدغام حُكماً إجماعياً. فإذا جاء نصّ بإبقاء نعتٍ من نعوت الحرف المُدْغَم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيحٍ لأن شروطه لم تكمل، وهو بالإخفاء أشبه. قال أبو الأصبغ: «وقد أطلق عليه هذا الاسم بعضُ علمائنا وهو قول شيخنا أبي العباس رحمه الله[2]».

وأما الإظهار: فهو عبارة عن ضد الإدغام، وهُوَ أن يؤتَى بالحرفين المصيَّرين جسماً واحداً، منطوقاً بكل واحد منهما على صورته موفًّى جميعاً[3] صفته، مخلصاً إلى كمال بنيته.

وأما البيان: فهو عبارة أخرى بمعنى الإظهار.

وأما الإخفاء: فهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرفها، وسيأتي الكلام عليه[4]. وحقيقته أن يبطل عند النطق به الجزء المعمل[5]، فلا يسمع إلاَّ صوت مركب على الخيشوم، ويستعمل أيضاً عبارة عن إخفاء الحركة، وهو نقصان تمطيطها[6].

---

(١) عبارة أبي الأصبغ: «ويستعمل أيضاً عبارة عن أداء الحركات كوامل...».

(٢) مقدمة أبي الأصبغ ١٣٣ ب. وأبو العباس: هو أحمد بن خلف بن عيسون، مُقرىء حاذق مجوِّد، أحد شيوخ أبي الأصبغ، توفي سنة (٥٣١ هـ). يُنظر «غاية النهاية» ٥٢/١.

(٣) في د (جميع).

(٤) ينظر ص: ١٥٨.

(٥) هكذا في س، ق. وفي ط (الجزء نصف المكمل) ولا معنى له. أما عبارة أبي الأصبغ ١٣٣ ب: «أن يبطل عند النطق بها الجزء المعمل لها من اللسان عند التحريك والبيان، فلا يسمع...».

(٦) ينظر إبراز المعاني: ٤٢.

وأما القلب: فهو عبارة عن الحكم المشهور من الأحكام الأربعة المختّصة بالنون الساكنة والتنوين، وهو إبدالها عند لقائها الباء ميماً خالصة تعويضاً صحيحاً لا يبقى للنون والتنوين أثر، ويتصرّف القلب[1] عبارة عن بعض أحكام التسهيل.

وأما التسهيل: فهو عبارة عن تغيير يدخل الهمزة[2]، وهو أربعة أقسام: بَيْن بَيْن، وبَدَل، وحَذف، وتَخفيف:

فأما بين بين: فهو نشر حرف بين همزة وبين حرف مد.

وأما البدل: فهو إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضاً منها.

وأما الحذف: فهو إعدامها دون أن يبقى لها صورة.

وأما التخفيف: فهو عبارة عن معنى التسهيل، وعن حذف الصلات من الهاءات، وعن فكّ الحرف المشدّد القائم عن مثلين، ليكون النطق بحرف واحد من الضعفين خفيف الوزن، عارياً من الضغط، عارياً في صناعة الخط من علامة الشدّ التي لها صورتان في النقط.

وأما التشديد: فهو ضد [هذا][3] التخفيف الذي صيغ بالفكّ، فيكون النطق بحرف لنّ بموضعه، فاندرج لتضعيف صيغته شديد الفك.

وأما التثقيل: فهو عبارة عن ردّ الصلات إلى الهاءات.

وأما التتميم: فهو عبارة عن التثقيل أيضاً، إلاّ أنّ التتميم مستعمل في صلات الميات خصيص بها.

وأما النقل: فهو عبارة عن حكم يتصرّف عند الحذف أحد الأقسام في التسهيل، وهو تعطيل الحرف المتقدّم للهمزة من شكله، وتخليته بشكل الهمزة في حالتي الأداء، في الوقف والوصل.

---

(١) في ط (...أثر وتصرف، والقلب...)، وما أثبت من النسخ الأخرى، وكتاب أبي الأصبغ.

(٢) ينظر: «التيسير» ٣١، ٣٢، و«الكشف» ١/ ٧٧ وما بعدها.

(٣) سقط (هذا) من س.

وأما **التحقيق**: فهو عبارة عن ضدّ التسهيل، وهو الإتيان بالهمزة أو بالهمزتين[1] خارجات عن مخارجهن مندفعات عنهن، كاملات في صفاتهن.

وأما **الفتح**: فهو عبارة عن النطق بالألف مركّبة على فتحة خالصة غير ممالة[2]. وحدّه: أن يؤتى به على مقدار انفتاح الفم، مثال: (قال) يركب صوت الألف على فتحة القاف، وهي فتحة خالصة، لا حظّ للكسر فيها، معترضة على مخرج القاف اعتراضاً، وحقيقته أن ينفتح الفم بالنطق بـ(قال) ونظيره كانفتاح الفم في (كان) ونظيره.

وأما **الفَغْر**: فهو بالغين المعجمة، وهو بفتح الفاء وإسكان الغين المعجمة، فهو عبارة قديمة بمعنى الفتح، قال أبو الأصبغ: «وهو يقع في كتب الأوائل من علمائنا[3]، وهو عبارة عن التغليظ[4]».

وأما **الإرسال**: فهو عبارة عن تحريك ياء الإضافة بحركة الألف[5]، ويعبر عنه أيضاً بالفتح.

وأما **الإمالة**: فهي عبارة عن ضدّ الفتح، وهو نوعان: إمالة كبرى، وإمالة صغرى:[6] فالإمالة الكبرى:[7] حَدُّها. أن ينطق بالألف مركبة على فتح يصرف [إلى الكسر كثيراً[8].

والإمالة الصغرى: حدّها أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف[9]]

---

(1) في مقدمة أبي الأصبغ: «أو بالهمزات».
(2) «إبراز المعاني» ٤٢، و«سراج القارىء» ٢٣، و«الإتحاف»: ٩٣.
(3) أبو الأصبغ: ١٣٤ ب.
(4) لم ترد هذه العبارة في كتاب أبي الأصبغ.
(5) عند أبي الأصبغ (بحركة الفتح).
(6) يُنظر «سراج القارىء»: ٢٣.
(7) في ط (فالكبرى).
(8) أضاف أبو الأصبغ: «ونهاية ذلك الصرف ألاّ يبالغ فيه حتى تنقلب الألف إلى ياء».
(9) ما بين معقوفين ساقط من س.

إلى الكسرة قليلاً، والعبارة المشهورة في هذا: بين اللفظين، أعني: بين الفتح الذي حدّدناه وبين الإمالة الكبرى.

والبطح والإضجاع: عبارتان بمعنى الإمالة الكبرى[١].

وأما التغليظ: فهو عبارة عن سِمَن يدخل على جسم الحرف، وامتلاء الفم بصداه[٢].

وأما الترقيق: فهو عبارة عن ضد التغليظ: وهو نحول يدخل على جسم الحرف فلا يملأ صداه الفم ولا يغلقه، وهو نوعان: ترقيق مفتوح، وترقيق غير مفتوح، وهو الإمالة على نوعيها، فكلّ فتح ترقيق، وليس كل ترقيق فتحاً. وكل إمالة ترقيق، وليس كلّ ترقيق إمالة.

وأما الروم: فهو عبارة عن النطق ببعض الحركات حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صُويتا خفيّا[٣]، يُدركه الأعمى بحاسة سمعه دون الأصمّ[٤].

وأما الإشمام: فهو عبارة عن ضمّ الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ويدرك ذلك الأصم دون الأعمى[٥]، ويعبر عنه، ويراد به خلط حركة بحركة نحو: ﴿قيل﴾ [البقرة ١١] في قراءة من أشم[٦]، ويطلق أيضاً ويراد به

---

(١) «إبراز المعاني» ٤٢، و«النشر» ٣٠/٢، و«الإتحاف»: ٩٣.

(٢) عبارة أبي الأصبغ ١٣٤ ب: «فيمتلىء الفم بصداه»، وزاد: «والتفخيم عبارة عنه أيضاً».

(٣) في د (صويتاً خفيفاً)، وفي ط (صوتاً خفيفاً) وفي ق (صوتاً خفياً). وما أثبت من س.

(٤) قال أبو الأصبغ: «الروم عبارة عن النطق ببعض الحركة، ويكون الفاني منها أكثر من الباقي». ويُنظر «الكشف» ١٢٢/١، و«النشر» ١٢١/٢، و«شرحي زكريا والقاري» على المقدمة ٨٠.

(٥) ينظر المصادر السابقة.

(٦) سقط من ط عبارة (في قراءة من أشم). وهي قراءة الكسائي، وهشام، راوية ابن عامر، ورويس - راوية يعقوب، حيث يشمّون الكسرة الضمة. ينظر: «السبعة» ١٤٣، و«التيسير» ٧٢، و«الكشف» ٢٢٩/١، و«النشر» ٢٠٨/٢.

خلط حرف بحرف نحو: ﴿الصِّراط﴾ [الفاتحة ٦]، و﴿أصدق﴾[١] [النساء ٨٧].

وأما الاختلاس: فهو عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن[٢].

(١) قال ابن مجاهد - «السبعة» ١٠٦ في ﴿الصراط﴾: «كان حمزة يشمّ الصاد، فيلفظ بها بين الصاد والزاي، ولا يضبطها الكتاب». وينظر: «التيسير» ١٨، ١٩. وفي ﴿أصدق﴾ ومثلها مما وقعت فيه الدال بعد صاد ساكنة، قرأ حمزة والكسائي وخلف بإشمام الصاد الزاي. «التيسير» ٩٧، و«الكشف» ٣٩٣/١، و«النشر» ٢٥/٢.

(٢) «إبراز المعاني» ٤٢، و«سراج القارئ» ٢٤.

الباب الرابع
في ذكر معنى اللحن وأقسامه

وفيه فصلان:
الفصل الأول: في بيان معنى اللحن في موضوع اللغة:

اعلم أن اللحن يستعمل في اللغة على معانٍ:

يُستعمل بمعنى اللغة، ومن ذلك: لحَن الرجلُ بلَحْنه: إذا تكلّم بلغته ولَحَنْت أنا له، ألْحَن: إذا[1] قلت له ما يفهمه عني ويخفى على غيره، وقد لحِنَه عني يلحَنه لَحْنا: إذا فَهِمه، وألْحَنْتُه أنا إيّاه إلحانا.

واللَّحْن: الفِطْنة، ويقال منه: رجل لَحِن: أي فَطِن، ولحَن يلحَن: إذا صرف الكلام عن وجهه. ويقال منه: عرفت ذلك في لَحْن قوله: أي فيما دلّ عليه كلامه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، والله أعلم أن رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية كان يعرف المنافقين إذا سمع كلامهم، يستدل على أحدهم بما ظهر [له][3] من لَحنه: أي من ميله في كلامه[4]. ومنه

(١) في ط: (أي).
(٢) في ط: (والله يعلم قيل إن...).
(٣) سقطت من س.
(٤) ينظر تفسير الطبري ٣٨/٢٦، والقرطبي ٢٥٢/١٣.

قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «لعل بعضَكم ألحنُ في حجّتِهِ من بعض»[1]، أي أفطن لها وأشدّ انتزاعاً.

واللحن: الضرب من الأصوات الموضوعة، وهو مضاهاة التطريب، كأنه لاحَنَ ذلك بصوته، أي شبّهه به، ويقال منه: لحَن في قراءته: إذا أطرب فيها وقرأ بألحان.

واللحن: الخطأ ومخالفة الصواب، وبه سُمي الذي يأتي بالقراءة على ضدّ الإعراب لَحَّاناً، وسُمِّي فعلُه اللحن، لأنَّه كالمائل في كلامه عن جهة الصواب، والعادل عن قصد الاستقامة. قال الشاعر:

فُزْتُ بِقِدْحَي مُعْرِبٍ لم يَلْحَنِ[2]

وهذا هو المعنى الذي قصدت الإبانة عنه[3].

الفصل الثاني: في حد اللحن وحقيقته في العرف والوضع:

اعلم أن اللحن على ضربين: لحن جليّ، ولحن خفيّ. ولكلّ واحدٍ منهما حدّ يخصُّه، وحقيقة بها يمتاز على[4] صاحبه[5]:

فأما اللحن الجلي فهو خَلَلٌ يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى والعرف،

---

(١) في ط: (لعل بعضهم)، وما أثبت من س، ق، د. وينظر الحديث في صحيح البخاري ١٦٢/٣، ٦٢/٨، ١١٢، وصحيح مسلم ١٣٣٧/٣.

(٢) البيت في «المحكم» ٢٥٨/٣، و«اللسان» - لحن دون نسبه، وهو لرؤبة بن العجاج. «مجموع أشعار العرب» ١٦٤/٣.

(٣) ينظر المعاني السابقة في «المحكم» ٢٥٨/٣، و«اللسان» و«القاموس» - لحن، و«تفسير القرطبي» ٢٥٢/١٣.

(٤) في ط: (عن).

(٥) عرف السخاوي اللحن الجلي بأنه تغيير الإعراب. والخفي: ألاّ يوفّي الحرف حقّه، وأن يُقَصّر في صفته التي هي له، أو يزيد على ذلك... «جمال القراء» ١٩٠ ب. وينظر «إبراز المعاني» ٧٤٣، وفي شرحي القارى والشيخ زكريا على المقدمة ١٩، ٢٠، أن الجليّ خطأ يعرض للّفظ ويخلّ بالمعنى والإعراب كرفع المجرور ونصبه ونحوهما، سواء تغير المعنى به أو لا. والخفي: خطأ يخلّ بالحرف كترك الإخفاء والإقلاب والغنّة، ولا يخلّ بالمعنى ولا بالإعراب.

وخلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى.[1]

وأما اللحن الخفي فهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف.

بيان ذلك: أن اللحن الجلي المُخِلّ بالمعنى والعرف هو تغيير بعض الحركات عمّا ينبغي، نحو أن تضمّ التاء في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم﴾ [الفاتحة ٧]، أو تكسرها، أو تفتح التاء في نحو قوله: ﴿ما قُلْتُ لَهُم﴾ [المائدة ١١٧] والقسم الثاني من الجليّ المُخِلّ بالعرف دون المعنى نحو رفع الهاء ونصبها من قوله تعالى: ﴿الحمدُ لِلهِ﴾ [الفاتحة ٢].

واللحنُ الخفيّ: هو مثل تكرير الراءات، وتطنين النونات، وتغليظ اللاّمات وإسمانها، وتشريبها الغنّة، وإظهار المخفي، وتشديد الليّن، وتليين المشدّد، والوقوف بالحركات كوامل مما سنذكره بعد، وذلك غير مُخِلّ بالمعنى ولا مُقَصِّر باللفظ، وإنّما الخَلَلُ الداخل على اللفظ فسادُ رونقه وحُسنه وطَلاوته، من حيث إنه جارٍ مجرى الرُّتّة واللَّثْغة[2] كالقسم الثاني من اللحن الجليّ لعدم إخلالها بالمعنى، وهذا الضرب من اللحن- وهو الخفي- لا يعرفه إلاّ القارىء المُتقن، والضابط المجوّد، الذي أخذ من أفواه الأئمة، ولُقّن[3] من ألفاظ أفواه العلماء الذين تُرتضى[4] تلاوتهم، ويوثق بعربيتهم، فأعطى كلَّ حرف حقَّه، ونزّلَه منزلته.

---

(١) سقط من ط جزء من النص أخلّ به، كما وردت فيه عبارات ليست في غيره، وعبارته: (فأما اللحن الجلي فهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى والعرف، وأما اللحن الجلي هو تغيير كل واحد من المرفوع والمجرور والمنصوب بإعراب غيره، أو تحريف المبني عمّا قسم له من حركة أو سكون نحو أن تضمّ التاء في قوله: ﴿أنعمتَ عليهم﴾ أو تكسر التاء في قوله: ﴿ما قلتُ لهم﴾ القسم الثاني من الجلي...).

وقد سقط من د أيضاً جزء أفسد المعنى، ففيه: (فأمّا اللحن الجلي فهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى، نحو رفع الهاء ونصبها من قوله تعالى: ﴿الحمد لله﴾ واللحن الخفي هو مثل تكرير الراءات...) وما أثبت من س، ق.

(٢) الرتّة: العجمة في اللسان. واللثغة: تحول اللسان من حرف إلى حرف.

(٣) في ط (وتلقن).

(٤) في ط (ترضى).

الباب الخامس

في ذكر ألفات الوصل والقطع

هذا الباب تكلّم النحاة عليه في كتب النحو[1]، ونحن نذكر هنا ما يحتاج إليه المقرئ، وهذا الباب يشتمل على فصلين:

الفصل الأول: في ذكر الألفات التي تكون في أوائل الأفعال:

وإنما بدأنا بها قبل الأسماء لأنّ الأصول في الأسماء مشكلة، وفي الأفعال أبين وأوضح وأقرب على المتعلم[2].

مقدمة: إن سأل سائل: لم سُمِّيت الهمزة همزة وصل؟ فقل: لأنك إذا وصلت الكلام اتّصل ما بعدها بما قبلها وسقطت هي في اللفظ.

---

(١) تناول عدد من علماء العربية موضوع الألفات والهمزات بالبحث في مؤلفاتهم، كما أفرد بعضهم له كتباً خاصة، من ذلك ما فعله أبو بكر بن الأنباري في كتابه: «مختصر في ذكر الألفات»، وقد طبع أكثر من مرة، ورجعت هنا إلى الطبعة التي ظهرت في العدد السادس من مجلة كلية الآداب – جامعة الرياض سنة ١٩٧٩ م بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود. كما ألّف ابن خالويه كتاب (الألفات) الذي نشر بتحقيقي في مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٢ هـ. ينظر حواشي ص: ١٥ من كتاب ابن خالويه.

(٢) جرى المؤلف هنا على تقسيم ابن الأنباري: فقد تحدّث عن الألفات التي يبتدأ بها في أوائل الأفعال، ثم الألفات المبتدآت في الأسماء، ثم الألفات المستأنفات في الأدوات وما يجري مجراها من المكاني وأسماء الإشارات. أما ابن خالويه فقد تحدّث عن ألف الوصل في الأفعال، ثم ألف الوصل في الأسماء، وعن ألف الأصل، وألف الفصل، وألف القطع...

فإن قلت: لم ثبتت خطًّا وسقطت لفظاً؟ قلت: وجه إثباتها في الخط لأن الكتاب وُضع على السكون على كل حرف، والابتداء بما بعده، فثبتت في الخط كما تثبت إذا ٱبتدىء بها.

فصل: اعلم أن ألفات الأفعال تنقسم على ستة أقسام[١]:

القسم الأول: ألف الأصل:[٢] ويبتدأ بها بالفتح في الماضي، وتعرفها بأن تجدها فاء من الفعل، ثابتة في المستقبل وذلك نحو: ﴿أَتَى أمرُ الله﴾ [النحل: ١]

القسم الثاني: ألف الوصل:[٣] وتعرفها بسقوطها في الدرج، وبحذفها في أول المستقبل، وهي مبنية على ما قبل آخر المستقبل[٤]، إن كان مكسوراً أو مفتوحاً كُسرت وإن كان مضموماً ضُمّت[٥]، مثال المكسورة إذا كان الثالث مكسوراً: ﴿اهدنا﴾ [الفاتحة: ٦] الدليل على أنها ألف وصل لأنها تحذف في الدرج، وتسقط في المستقبل في قولك: هدى[٦] يهدي، فهذا يدل على أنها ألف وصل.

فإن قلت: لم دخلت في الابتداء وسقطت في الوصل؟ قلت: لأنا وجدنا الحرف الذي بعدها ساكناً وهو الهاء في ﴿اهدنا﴾ والعرب لا تبتدىء بساكن، فأدخلت همزة يقع بها الابتداء، وأما حذفها في الوصل فإن الذي بعدها اتّصل بالذي قبلها[٧] فلم يكن لنا حاجة إليها[٨].

---

(١) ينظر التقسيات عند ابن الأنباري ٧٧ وما بعدها.

(٢) في ط (ألف القطع) وهو تحريف، ينظر ابن الأنباري ٧٧، وابن خالويه ٥٥.

(٣) ابن الأنباري ٧٧، وابن خالويه ٢٠.

(٤) في ط (وهي مبنية على ثالث المستقبل).

(٥) قال ابن خالويه ٢٤: «فإذا أمرت من هذه الأفعال التي قدمت نظرت: فكلما وجدت ثالث الفعل من المستقبل مفتوحاً أو مكسوراً كسرت الألف لالتقاء الساكنين- هي وما دخلت عليه... فإن كان ثالث الحروف من المضارع مضموماً ضممت ألف الوصل استثقالا للخروج من الكسر إلى الضم، فكأنهم اتبعوا الضم الضم... وينظر ابن الأنباري ٧٨.

(٦) في ط (هذا يهذي).

(٧) في ط (قبل).

(٨) ابن خالويه: ٢١.

فإن قلت: أي شيء تسميها: ألفاً أم همزة؟ قلت: اختلف النحويون في ذلك: فقال الكسائي والفراء وسيبويه: هي ألف[١]، وحجتهم أن صورتها صورة الألف فلقبت ألفاً لهذا المعنى. وقال الأخفش[٢]: هي ألف ساكنة لا حركة لها، كسرت في قوله: ﴿اهدنا﴾ وما أشبهه لسكونها ما بعدها. وقال- رحمه الله-: ضمّوها في نحو قوله: ﴿اقتلوا﴾ [يوسف: ٩] وشبهه لأنهم كرهوا أن يكسروها وبعدها التاء مضمومة، فينتقلون من كسر إلى ضم، فضموها لضم الذي بعدها. قالوا: وهذا غلط، لأنها إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها[٣] فمحال أن يدخلها الابتداء، لأن العرب لا تبتدىء بساكن، ولا يجوز أن يدخل للابتداء حرف ينوى به السكون[٤].

وقال قطرب[٥] في ألف ﴿اهدنا﴾ وشبهها هي همزة كثرت[٦] فتركت، وهذا غلط، لأن الهمزة إذا كانت في أول كلمة ثم وصلت بشيء قبلها كانت مهموزة وصلاً كما تهمز ابتداء نحو: ﴿وأَخَذْتُمْ على ذلِكُم إصري﴾ [آل عمران: ٨١] فالهمزة في ﴿إصري﴾ ثابتة في الوصل إذا كانت عندهم همزة.[٧]

---

(١) في ط (هي ألف وصل) وهو الذي في كتاب ابن الأنباري ٨٠.

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، أعلم أصحاب سيبويه، وأحد أئمة العربية، له كتاب «معاني القرآن»- مطبوع. توفي سنة ٢١٥ هـ. ينظر «إنباه الرواة» ٣٦/٢، و«تاريخ العلماء النحويين» ٨٥.

(٣) (لا حركة لها) ساقطة من ط.

(٤) قال ابن الأنباري ٨٠: «قال البصريون: كسرت الألف في (اضرب) لسكونها وسكون الضاد، وكذلك كل ألف للوصل تبتدأ مكسورة، علّة كسرها أنها ساكنة في الأصل، لقيها حرف ساكن، وضمت عندهم لأن عين الفعل مضمومة، فلما احتيج إلى حركة الحرف الساكن الذي لقيها ضمّوها لضمّ ما بعدها، وتنكّبوا الكسرة كراهية الانتقال من كسر إلى ضم».

(٥) هو محمد بن المستنير، أحد أعلام العربية، لقّبه سيبويه قُطربا، توفي سنة ٢٠٦ هـ. ينظر «إنباه الرواة» ٢١٩/٣، و«تاريخ العلماء النحويين» ٨٢.

(٦) في ط، ق، د (كسرت) وصوابه من س وابن الأنباري.

(٧) نقل «ابن الأنباري» ٨٠، رأي قطرب، والرد عليه، وهو لثعلب. وينظر آراء العلماء في ذلك- «ابن خالويه» ٢٦.

فإن قلت: لم كسرت في قوله: ﴿اهْدِنا﴾ ونحوه؟ قلت: لأنها مبنية على ثالث المستقبل وهو الدال في «يهدي» فإن قلت: لِمَ لَمْ تبنها على الأول، أو على الثاني، أو على الرابع؟ قلت: لأن الأول زائد لا يُبنى عليه لزيادته، والثاني ساكن لا يبنى عليه لسكونه، والرابع لا يثبت على إعراب واحد، وما قبل الآخر[1] لا تتغيّر حركته[2].

فإن قلت: كيفَ تَبتدىءُ بقوله: ﴿اسْتَطاعوا﴾ [البقرة: ٢١٧] و ﴿اسْطَاعُوا﴾ [الكهف: ٩٧]؟ قلت: بالكسر، لأن الأصل في المستقبل: يَسْتَطْوِعُ فاستثقلوا الكسرة على الواو فنقلوها إلى الطاء فصارت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها[3]، وقد حذفوا التاء من يستطيع، كما حذفوها من استطاع، قال الشاعر:

والشعرُ لا يَسْطِيعُــه مَنْ يَطْلُبُهْ[4] يريدُ أَنْ يُعْرِبَهُ، فَيُعْجِمُهُ[5]

فإن قلت: كيف تبتدىء في ﴿انْشَقَّتْ﴾ [الرحمن ٣٧] قلت: بالكسر. قيل: فأنت تقول في المستقبل يَنْشَقُّ، فقُل: مُسَلّم، لكن أصلها «يَنْشَقِقُ» على وزن «يَنْفَعِلُ» فاستثقلوا الجمع بين قافين محركين، والعرب تكره الجمع بين مثلين فأسقطوا حركة القاف[6] وأدغموها في الثانية فصارت قافاً مشددة.

---

(١) في ط (والثالث).

(٢) «ابن الأنباري» ٧٨، و«ابن خالويه» ٤١.

(٣) «ابن الأنباري»: ٧٩.

(٤) وردت الكلمة (يطلبه) في كل الأصول، وليست صواباً، لأن البيت، أو البيتين من أرجوزة ميمية، وصواب اللفظة من المصادر الآتية: (يظلمه).

(٥) الشطر الثاني في «الكتاب» ٤٣٠/١ منسوب لرؤبة، ومثله في «اللسان» عجم، وهو بدون نسبة في «المغني» ١٨٢، وهو في «المقتضب» ٣٤/٢ دون نسبة برواية (لا يضبطه) بدل (لا يسطيعه) والبيت في «ديوان الحطيئة» ٣٥٦، من أرجوزة قالها عند الموت، وهو أيضاً في أراجيز رؤبة– ملحقات ديوانه ١٨٦.

(٦) أي الأولى.

وإن كان ثالثُ المستقبل مضموماً ضُمّت الألف في الابتداء، فإنّها مبنية على ثالثه، وإن كان الثالث مفتوحاً كسرت.

فإن قلت: هَلاَّ فُتحت كما ضُمّت مع ضَمّ الثالث، وكُسِرت مع كسر الثالث؟ قلت: لأنَّها تلتبس بالخبر، وذلك لأنّا لو قُلنا[1] في الخبر: أَذهب أنا، وفي الأمر: اَذهب أنت، لالتبس، فكسرناها لّما بطل فتحها، لأن الفتح أخو الكسر.

فإن قلت: كيف تبتدىء بـ ﴿اثَّاقَلْتُمْ﴾ [التوبة ٣٨] و ﴿ادَّارَكُوا﴾ [الأعراف ٣٨]؟ قلت: بالكسر، لأنّ عينَ الفعل مفتوحة وهي القاف في «يَتَثَاقَلُ»[2] والراء في «يَتَدَارَكُ» لأن وزن «تَثَاقَل»: «تَفَاعَل»، فالقاف في يَتَثَاقل، هي العين من «تَفاعَل» فأدغموا التاء في الثاء فصارت ثاء ساكنة، ولم يصح الابتداء بساكن، فأدخلوا ألفاً لئلا يقع بها الابتداء، والحكم فى ﴿اطَّيَّرْنا﴾ [النمل ٤٧] ونحوه كذلك[3].

القسم الثالث: ألف القطع:[4] وتعرفها بضم أول المستقبل، ثم لا يخلو: إما أن يقع في الفعل، أو في المصدر: فإن وقعت في الفعل فهي مفتوحة نحو: ﴿أَخْرَجَ﴾ [الأعراف: ٢٧] ونحوه: وإن كانت في المصادر ابتدئت بالكسر نحو: ﴿إِخْراجاً﴾ [نوح: ١٨].

فإن قيل: لم كسروها في المصدر؟ قلت: لئلا تلتبس بالجمع، لأنهم قالوا في المصدر[5] (إخراجاً) وفي الجمع (أخراجاً) و (أبواباً) فلو فتحت لالتبس المصدر بجمع «خَرْج»، فكسروا ليفرقوا بين المصدر والجمع[6].

---

(١) في ط (وذلك أنك لو قلت).

(٢) سقط من د من هنا إلى قوله (هي العين من تفاعل)، إذ انتقل الناسخ من (يتثاقل) الأولى إلى الثانية.

(٣) «ابن الأنباري» ٧٩.

(٤) ابن الأنباري ٧٧، وابن خالويه ٦٩.

(٥) سقط من د من هنا إلى قوله (بجمع) أي انتقل الناسخ من لفظة (المصدر) الأولى الى الثانية.

(٦) ابن الأنباري ٧٧، وابن خالويه ٧٢.

القسم الرابع: ألف المخبر عن نفسه:[1] وتعرفها بأن يحسن بعد الفعل الذي هي فيه لفظ (أنا)، ويكون الفعل مستقبلاً، كقوله تعالى: ﴿سَبِيلِي أَدْعو﴾ [يوسف: ١٠٨]، و ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و ﴿أُفْرِغْ عَلَيْهِ﴾ [الكهف: ٩٦] فإن قلت: لِمَ فَتَحْتَ في ﴿أَدعو﴾ و ﴿أَنْظُرْ﴾ وضمّت في ﴿أُفْرِغْ﴾ وكلتاهما ألف المخبر عن نفسه؟ قلت: إذا كان الماضي فيه على ثلاثة أحرف فألفُه مفتوحة[2]، وإذا جاءت فيما لم يُسَمَّ فاعلُه فهي مضمومة مطلقاً، سواءً قلَّتْ حروفُه أو كثرت، مثل (أَنظر) و (أُفرغ).

القسم الخامس: ألف الاستفهام:[3] وتعرفها بمجيء (أم) بعدها، أو يحسن في موضعها (هل)، نحو: ﴿أَفْتَرَى على اللهِ كَذِباً أَمْ به جِنَّةٌ﴾ [سبأ ٨]، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمَ لَمْ﴾ [المنافقون ٦] وشبه ذلك. وهي مفتوحة أبداً، والأصل (أَافْتَرَى)، (أَاسْتَغْفَرْتَ) فحُذفت الألف الثانية لأنّها ألف وصل، ولا تُمَدّ الهمزة في هذا مثل: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿آللهُ﴾ [يونس: ٥٩] ونحو ذلك، لأن الاستفهام والخبر في هذا مفتوحان، فمدّوا الاستفهام ليميّزوه من الخبر، و ﴿أَفْتَرَى﴾ وشبهه، الاستفهام مفتوح والخبر مكسور، فجعل الفرق بينهما بالفتح والكسر في هذا، وفي ذلك بالمدّ والقصر[4].

---

(١) ابن الأنباري: ٨١.

(٢) في ط: (فألفه مفتوح، وإذا كان على أربعة أحرف فألفه مضموم) والعبارة الأخيرة صحيحة لكنها لم ترد في غير هذه النسخة. قال ابن هشام- «شرح قطر الندى» ٣٤ عن أول المضارع: «فيضم إذا كان الماضي على أربعة أحرف، سواء كانت كلها أصولاً أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً، ويفتح إذا كان الماضي أقلّ من الأربعة أو أكثر منها. وينظر ابن الأنباري ٨١.

(٣) ابن الأنباري ٨٠.

(٤) قال ابن الأنباري ٨٤: فإن سأل سائل عن قوله تعالى: ﴿قل آلذَّكَرَيْن حَرَّمَ﴾. قل له: الألف في ﴿آلذكرين﴾ ألف استفهام لمجيء (أم) بعدها، وإنما زيدت المدة ليفرق بها بين الخبر والاستفهام، من قبل أنهم لو قالوا: (الذكرين حرّم) بغير مد لم يقع بين الاستفهام والخبر فرق، فإن قال قائل: فلِم لم يزيدوا مدّة في قوله عز وجل: ﴿أفترَى على الله كَذِباً﴾ فالألف ألف استفهام كألف ﴿آلذكرين﴾؟ قيل له: الخبر في (افترى) مكسورة، وألف الاستفهام مفتوحة، وانفتاح الألف فرق بين الاستفهام والخبر وأغنى عن المدّ، وألف ﴿آلذكرين﴾ مفتوحة في الاستفهام والخبر، فمن أجل ذلك فرقوا بينهما بالمدة.

القسم السادس: ألف ما لم يُسَمّ فاعله[1]: وهي مبنية على الضمّ، وتكون في أربعة أمثلة: في (أُفْعِلَ) نحو قوله ﴿أُخْرِجْنا﴾ [البقرة ٢٤٦]. وألف (ٱسْتُفْعِل) نحو قوله: ﴿ٱسْتُجِيبَ له﴾[2][الشورى ١٦]، وكذلك ﴿ٱسْتُحْفِظُوا﴾ [المائدة: ٤٤]، وألف (ٱفْتُعِل) نحو قوله: ﴿ٱبْتُلِيَ﴾ [الأحزاب: ١١] و﴿ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة ١٧٣]، و﴿ٱجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم ٢٦]، وكذلك: ﴿الذي أؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] الأصل (أُؤْتُمِن) فهي ألف (ٱفْتُعِل) فجُعلت الهمزة الساكنة واواً لانضمام ما قبلها في الابتداء. وأجاز الكسائي في غيره القراءة[3] يبتدأ بها محققة، وأما ألف (انفعل) فلم تأت في القرآن، وذلك نحو (انقطع) فلم نطول فيها لهذا المعنى.

فإن قلت: لم صارت الألف في هذا الضرب مضمومةً فقط؟ قلت: لأن فعل ما لم يُسَمّ فاعله يقتضي اثنين: فاعلاً ومفعولاً، فَضَمُّوا أوله لتكون الضمةُ دالّة على اثنين، لأنها أقوى الحركات وأثقلها، كما قالوا: زيد حيثُ عمرو، معناه: زيد في مكان عمرو، فلما تضمّنت معنى اثنين أعطيت الضمة لقوتها، وكذا قالوا: نَحْنُ لتضمّنها معنى الجمع والتثنية، وكذلك فعلوا بألف ما لم يُسَمّ فاعلُه، لَمّا تَضَمَّنَ معنى الفاعل والمفعول، فضَمُّوا أوله[4] في كل حال[5].

---

(١) ابن الأنباري: ٨١.

(٢) وقع في النسخ عدا (د) (استجيب لهم) وهو تحريف قبيح.

(٣) سقط من ط (في غير القراءة) ووجدت في النسخ الأخرى وذكر ابن الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» ١٩٩، وابن خالويه في «الألفات» ٣٠ أن الكسائي يجيز (أأتمن) بهمزتين، ولم يشيرا إلى إجازته ذلك في القراءة، أو في غيرها.

(٤) في د (ألفه).

(٥) ابن الأنباري: ٨٢. وإيضاح الوقف والابتداء له ٢٠٠.

الفصل الثاني: في الألفات التي تكون في أوائل الأسماء:
وهي أربعة أقسام:

القسم الأول: ألف الوصل:[1] وتأتي في تسعة مواضع: ابن، وابنة، واثنين،[2] واثنتين، وامرىء، وامرأة، واسم، واست، فهذه الثمانية تكسرُ الألف فيهن في الابتداء وتحذف في الوصل. وأما الألف التاسعة فهي التي تدخل مع لام المعرفة، وهي مفتوحة في الابتداء. وأما العاشرة فهي (وآيْمُ اللهِ) في القسم[3]، وتبتدأ بالفتح أيضاً. أما الثمانية فتُمتحن بألاّ توجد في التصغير، والألف التاسعة تُمتحن بأن تسقطها من الاسم وتنوّنه، فإن وجدتها لا يحسن دخولُها عليه مع التنوين فهي ألف وصل.

القسم الثاني: ألف الأصل:[4] وتعرفها بأن تجدها فاء من الفعل، ثابتة في التصغير، وتأتي في الأسماء على ثلاثة أضرب: مضمومة نحو قوله: ﴿قل أُذُن﴾ [التوبة: ٦١]، و ﴿أُخْتَ هارُونَ﴾ [مريم ٢٨]، ومفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿ما كانَ أَبوكِ﴾ [مريم: ٢٨]، ومكسورة نحو قوله تعالى: ﴿إِصْري﴾ [آل عمران: ٨١] فهذه الألف تبتدىء كما تصل.

---

(١) ينظر ابن الأنباري: ٨٤، وابن خالويه: ٤٣.
(٢) في ط (وابنتين) وما أثبت الصواب من النسخ الأخرى، والمصدرين السابقين.
(٣) سقط من ط (وأما العاشرة فهي وايم الله في القسم).
(٤) ابن الأنباري ٨٢، وابن خالويه ٥٥.

القسم الثالث: ألف القطع:[1] وتأتي في الأسماء على وجهين:

أحدهما: أن تكون في أوائل الأسماء المفردة، وتعرفها بثباتها في التصغير، وبأن تمتحنها فلا تجدها فاء ولا عيناً ولا لاماً، مثال ذلك: ﴿اللهُ أحسنُ الخالِقين﴾[2] [المؤمنون: ١٤]، وبهذا فارقت ألف الوصل[3].

والوجه الثاني: أن تكون في أوائل الجمع وتعرفها بأن يحسن دخول الألف واللام عليها، ولا تكون فاء ولا عيناً ولا لاماً، مثال ذلك: ﴿مُخْتَلِفاً أَلْوانُها﴾ [فاطر: ٢٧].

القسم الرابع: ألف الاستفهام: وامتحانها مثل ألف الاستفهام في الأفعال[4]. والله المستعان.

---

(١) ابن الأنباري ٨٣، وابن خالويه ٦٩.

(٢) تمامها: ﴿...فتباركَ اللهُ أَحْسَنُ الخالقين﴾.

(٣) قال ابن الأنباري ٨٣: «ألف (أحسن) ألف قطع في الاسم المفرد، لأنه وزنه في الفعل (أفعل)، فالألف غير فاء في الفعل، ويقال في تصغيره (أحيسن) فتوجد الألف فيه.

(٤) ابن الأنباري: ٨٤.

الباب السادس

في الكلام على الحركات والحروف

مقدّمة[1]: إنّما سُمّي[2] كلٌّ واحدٍ من التسعة والعشرين حرفاً - حرفاً[3] على اختلاف ألفاظها لأنه طَرَفٌ للكلمة في أولها وفي آخرها، وطَرَفُ كل شيء حرفه من أوله وآخره، ولذلك كان أقلّ عدد أصول[4] حروف الأسماء والأفعال ثلاثة: طرفان ووسط، وكذلك الحروف العوامل سميت حروفاً لأنّها وُصْلة بين الاسم والفعل، فهي طرف لكلّ واحد منهما، آخر الأول وأول الآخر[5]، وطرفا الشيء: حدّاه من أوله وآخره، ومنه قوله عز وجل: ﴿وأَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَي النَّهارِ﴾ [هود: ١١٤] أي: أوله وآخره[6].

فصل: ذكر ما السابق من الحروف والحركات[7]:

اختلف الناس في الحرف والحركة أيهما قبل الآخر، أو لم يسبق أحدهما الآخر:

---

(١) هذه المقدمة في الرعاية: ٧٢.

(٢) في ط (يُسَمّى)، وما أثبت من س، ق، د، والرعاية.

(٣) وردت كلمة (حرفاً) مرة واحدة في ط. و(حرفا) الأولى تمييز للعدد، والثانية مفعول لـ(سمي).

(٤) في ط (أقل أصول عدد).

(٥) في ط (وأولا لآخر).

(٦) ينظر القرطبي ١٠٩/٩.

(٧) هذا الفصل في الرعاية ٧٧ تحت عنوان (باب معرفة ما السابق من الحروف والحركات وعلل =

فقال جماعة: الحروف قبل الحركات، واستدلّوا على ذلك بعلل:

منها: أن الحرف يسكن ويخلو من الحركة ثم يتحرّك بعدَ ذلك، فالحركة ثانية والأول قبل الثاني بلا خلاف.

ومنها: أن الحرف يقوم بنفسه ولا يضطرّ إلى حركة، والحركة لا تقوم بنفسها ولا بد أن تكون على حرف، فالحركة مضطرة إلى الحرف، والحرف غير مضطر إلى الحركة، فالحرف أول.

ومنها: أنّ من الحروف ما لا تدخله حركة وهو الألف، وليس ثَمّ حركة تنفرد بغير حرف، فدلّ ذلك عندهم أن الحروف مقدّمة[1] على الحركات[2].

وقال قوم: الحروف بعد الحركات، والحركات قبل الحروف، واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا أشبعت تَولّدت الحروف منها، نحو الضمة يتولّد منها الواو والكسرة يتولّد منها الياء والفتحة يتولّد منها الألف، فدلّ ذلك على أن الحركات أصل الحروف[3].

= ذلك)، ونقل القسطلاني الفصل في اللطائف ١٨٦/١ مشيراً إلى أنه ملخص عن «التمهيد» مع زيادات.

وقد تحدّث ابن جني عن هذه المسألة بالتفصيل في «سرّ الصناعة» ٣٢/١-٣٧، و«الخصائص» ٣٢١/٢-٣٢٧.

(١) في ط (متقدمة).

(٢) انتصر ابن جني للقول بأن الحرف قبل الحركة: «أنك تجدها فاصلة بين المثلين أو المتقاربين، إذا كان الأول منها متحركاً، فالمثلان نحو قولك قصَص، ومضض، وطلل.. فلولا أن حركة الحرف الأول من هذين المثلين بعده لما فصلت بينه وبين الذي هو مثله بعده، ولمّا لم تفصل وجب الإدغام لأنه لا حاجز بين المثلين «سر الصناعة» ٣٢/١، ٣٣. وهذا الرأي- وهو أن الحركة بعد الحرف لا معه ولا قبله- هو الذي يقرّه البحث الصوتي الدقيق.

(٣) اتّخذ ابن جني هذا الكلام حجة للقول بأن الحرف قبل الحركة، قال: «إذا أشبعت الحركة تمّمتها حرف مدّ، فإذا أشبعت حركة الضاد في ضرب، وحركة القاف في قتل، قلت: ضارب، وقاتل.. فكما أن الألف بعد الضاد والقاف، فكذلك الفتحة والضمة والكسرة في الرتبة بعد الضاد والقاف..» ينظر «سر الصناعة» ٣٤، ٣٥.

وقال جماعة: الحركات والحروف لم يسبق أحدهما الآخر في الاستعمال، بل استعملا معاً، كالجسم والعرض اللّذين لم يسبق أحدهما الآخر.

وقد طُعن في هذا القول، فقيل: إنّ السكون في الجسم عرض، وليس السكون في الحرف حركة، فزوال الحركة من الحرف لا يؤديه إلى حركة، وزوال العرض من الجسم يؤدّيه إلى عرض آخر يخلفه، لأن حركة الجسم وسكونه، كل واحد منهما عرض يتعاقبان عليه، وليس سكون الحرف حركة، وأيضاً فإن الجسم الذي هو نظير الحرف لا يخلو من حركة[1] البتة، وبذلك علمنا أن الأجسام كلها محدثة، إذ لا يفارقها المحدث وهو العرض، وما لم يسبق المحدث فهو محدث مثله، والحرف يخلو من الحركة ويقوم بنفسه ولا يقال لسكونه حركة.

وأجيب عن هذا بجوابين:

أحدهما: بأن هذا الاعتراض إنما يلزم منه ألا يشبه الحرف بالجسم والحركة بالعرض، وليس ينفي قول من قال: إن الحرف والحركة لم يسبق أحدهما الآخر في الاستعمال، والدليل على صحة هذا القول أن الكلام الذي جيء به للإفهام مبني من الحروف، والحروف إن لم تكن في أول أمرها متحركة فهي ساكنة، والساكن لا يمكن أن يبتدأ به، ولا يمكن أن يتّصل به ساكن آخر في سرد الكلام لا فاصل بينهما، فلا بدّ ضرورة من كون حركة مع الحرف، لا يتقدّم أحدهما الآخر، إذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف.

الثاني: أن الكلام إنما جيء به لتفهّم المعاني التي في نفس المتكلم، وبالحركات واختلافها تفهم المعاني، فهي متوسطة بالكلام مرتبطة[2]، إذ بها يفرق بين المعاني التي من أجلها جيء بالكلام، وهذا الجواب أولى من غيره.

---

(١) في ط (لا يخلو من عرض) ومثله في الرعاية. وما أثبت من النسخ المخطوطة واللطائف.

(٢) هكذا في «الأصول»، وفي «الرعاية»، و«اللطائف»: منوطة بالكلام مرتبطة به.

فصل: نذكر فيه حروف المدّ واللين والحركات، واختلاف الناس في ذلك[1]

اختلف النحويون في الحركات الثلاث: الضمة والكسرة والفتحة: هل هي مأخوذة من حروف المدّ واللين الثلاثة الألف والواو والياء، أو حروف المدّ واللين مأخوذة من الحركات؟

فقال أكثر النحاة: إن الحركات الثلاث مأخوذة من الحروف الثلاثة: الضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، واستدلوا على ذلك بما قدمناه من قول من قال: إن الحروف قبل الحركات، والثاني أبداً مأخوذ

---

(١) نقل المؤلف هذا الفصل عن «الرعاية» ٨١-٨٤. وسأعرض هنا لبعض الآراء في هذه المسألة: قال سيبويه- «الكتاب» ٣١٥/٢: «وزعم الخليل أن الفتحة والضمة والكسرة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليتوصل به إلى التكلّم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، فكلّ واحدة شيء مما ذكرت لك». وقال السيرافي- حاشية الصفحة المذكورة-: «يعني أن الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو، وقال بعضهم: الفتحة جزء من الألف، وهكذا، بدليل أنّا متى أشبعنا الضمة مثلا صارت واواً في مثل قولنا (زيدو)، وبدليل أن سيبويه لما ذكر الألف والواو والياء قال: لأن الكلام لا يخلو منهن أو من بعضهن».

وقد تحدث ابن جني في «سرّ الصناعة» ١٩، ٢٠ عن ذلك فقال: «اعلم أن الحركات أبعاضُ حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو... ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين (عَمَر)، فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألفاً فقلت: (عامر)... فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها، ولا كانت تابعة لها».

ويوافق البحثُ اللغوي الحديث ابنَ جني في أن الفرق بين الحركة وحرف المد ليس إلا فرقاً في كمية الهواء، فالبحث في أيها أسبق، وأيها أخذ من الآخر لا جدوى له، إذ لا فرق بينهما- كما سبق- من الناحية الصوتية إلا في زيادة كمية الهواء مع الحركة الطويلة أو حروف المد عما عليه الحال في الحركة القصيرة. ينظر الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ٣٩.

من الأول ، والأول أصل له ، ولا يجوز أخذ الأول من الثاني لأنه يصير مأخوذاً من المعدوم ، واستدلوا على ذلك أيضاً أن العرب لمّا لم تعرب أشياء من الكلام بالحركات التي هي أصل الإعراب أعربته بالحروف التي أخذت الحركات منها ، وذلك نحو التثنية ، والجمع السالم ، ونحو الأسماء الستة ، قالوا : ألم ترَ[1] أنهم لمّا لم يعربوا هذا بالحركات أعربوه بالحروف التي أخذت الحركات منها .

وقال آخرون: حروف المد واللين مأخوذة من الحركات ، واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا أشبعت حدثت منها هذه الحروف الثلاث ، واستدلوا أيضاً بأن العرب قد استغنت في بعض كلامها عن الواو بالضمة ، وعن الياء بالكسرة ، وعن الألف بالفتحة ، ويكتفون بالأصل عن الفرع لدلالة الأصل على فرعه ، كقول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبّـا كـانُ حولي ... وكـانَ مَـعَ الأطبّـاءِ الأُساةُ[2]

وقال الآخر :

دارٌ لسلمى إذْهِ من هَواكا[3]

فحذفت الياء من (هي) بعد أن أسكنت ،لدلالة الكسرة عليها .

وقال الآخر :

فبَيْنـاهُ يَشْري رَحْلَهُ قـالَ قَائِلٌ ... لِمَنْ جَمَـلٌ رِخْوُ المِـلاطِ نَجيـبُ

هكذا[4] أنشده سيبويه ووهم فيه ، وهذا البيت الصحيحُ لُمخَلّب الهلالي كما

---

(1) في ط (ألا ترى).

(2) البيت دون نسبة في « معاني القرآن » ٩١/١ ، و« الألفات » لابن خالويه ٦٧ ، و« الرعاية » ٨٢ ، و« شرح المفصل » ٥/٧ ، ٨٠/٩ ، و« خزانة الأدب » ٣٨٥/٢ ، ويروى (الشفاة) (بدل الأساة).

(3) وهو غير منسوب أيضاً ، « الكتاب » ٩/١ ، و« الخصائص » ٨٩/١ ، و« الرعاية » ٨٣ ، و« أمالي ابن الشجري » ٢٠٨/٢ ، و« شرح المفصّل » ٩٧/٣ ، و« خزانة الأدب » ٢٢٧/١ ، ويروى (لسعدى) مكان (لسلمى).

(4) سقط ما بعد البيت من ط ، د إلى قوله؛ (يريد فبينا هو) أما في ط ، فقد كتب في أسفل=

قال الصغاني ، وليس للعُجَير بن عبد الله السلولي كما قال جماعة ، وعلى القولين فالقصيدة لاميّة ، أولها :

وَجَـدْتُ بها وَجْدَ الذي ضَلَّ نِضْوَهُ　　بِمَكَّـــةَ يَوْمــاً ، والرِّفــاقُ نُزولُ

ومنها :

فباتَـتْ همومُ الصدرِ شَتَّى يَعُدْنَهُ　　كما عِيـــدَ شِلْوٌ بالعَراءِ قَتيــلُ

فبينـاهُ يَشْري رَحْلَهُ قـالَ قائـلٌ:　　لِمَنْ جَمَـلٌ رِخْوُ المِـلاطِ ذَلولُ[1]

نَبَّهَني على ذلك فحرَّرْته صاحبُنا الشيخ جلالُ الدين محمد بن خطيب داريا[2]. يريد: « فبينا هو » فأسكن الواو ثم حذفها لدلالة الضمة عليها.

ويقولون: أنَ في الدار ، فيحذفون الألف من « أنا » لدلالة الفتحة عليها. وقرأ هشام بن عروة[3]: (ونادى نُوحٌ ابْنَهَ وكانَ)[4] بفتح الهاء ، يريد:

الصفحة (هذا البيت أنشده سيبويه ووهم فيه...) إلى آخر البيت الثالث الذي سيأتي (لمن جمل رخو الملاط ذلول) ويظهر أن ذلك كان ساقطاً من الكتاب ، وكُتب على جانبه ، فظنه الناشر حاشية وهو من متن الكتاب ، موجود في ق ، س.

(١) البيت برواية (نجيب) في « الخصائص » ٦٩/١ ، و« الرعاية » ٨٣ ، و« الأمالي » ٢٠٨/٢ . و« شرح المفصل » ٦٨/١ ، و« رصف المباني » ١٦ . وتوهيم المؤلف لسيبويه ليس مقبولا ، فلم يرد البيت في كتاب سيبويه المطبوع ، وقد أورد ابن السيرافي البيت في شرح أبيات سيبويه ٣٣١/١ ، ولم ينسبه له ، وإنما ذكره على أنه من إنشاد الأخفش. أما الخلاف حول قافية البيت وقائله فطويل: ففي شرح أبيات سيبويه: قال العجير السلولي (وأورد بعض أبيات لاميته) وذكر أن الأخفش أنشد الشاهد (نجيب). وقد نسب الغندجاني- كما في حاشية شرح أبيات الكتاب- الأبيات للمخلب الهلالي وروى القصيدة... وفي « خزانة الأدب » ٣٩٦/٢-٣٩٩ حديث عن الأبيات وقافيتها ونسبتها ، وذكر أن الصاغاني نسبها في العباب للعُجير ، وتُروى للمخلب الهلالي ، وذكر أنه موجود في أشعارهما ، والقصيدة لامية ، ونقل كلام ابن السيرافي والغندجاني ، وقد ذكر البغدادي أن البيت مما أنشده سيبويه. والنِضْوُ: البعير الهزيل. والمِلاط: جانب السنام أو مقدّمه.

(٢) هو جلال الدين ، أبو عبد الله محمد بن أحمد ، المعروف بابن خطيب داريا ، من علماء العربية ، وله مشاركة في علوم عدة ، توفي سنة ٨١٠هـ. « بغية الوعاة » ٢٥/١ .

(٣) هو هشام بن عروة بن الزبير توفّي بعد سنة ١٤٥ هـ. « التاريخ الكبير » ١٩٣/٨ ، و« الجرح والتعديل » ٦٣/٩ .

(٤) والقراءة المتواترة: ﴿ونادى نوحٌ ابْنَهُ﴾ [هود: ٤٢] ، وقد نسب ابن خالويه في الشواذ ٦٠

(ابْنَها)، فحذف الألف لدلالة الفتحة عليها، ووجه هذه القراءة أنه كان ابن زوجته ربيبَه، ولم يكن ابنه لصلبه.

وقال بعض أهل النظر: ليس الحروف مأخوذة من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف، إذ لم يسبق أحد الصنفين الآخر، على ما قدّمناه من قول من قال: الحروف والحركات لم يسبق أحدهما الآخر، وحجته، وهو قول ظاهر.

القراءة التي أوردها ابن الجزري لهشام، ونسبها أبو حيان في «البحر» ٢٢٦/٥ لعليّ، وعروة، وعلي بن الحسن، وابنه أبو جعفر، وابنه جعفر، وينظر القرطبي ٣٨/٩، والعكبري ٣٩/٢، وفتح القدير ٤٩٩/٢.

الباب السابع

في ذكر ألقاب الحروف وعِلَلِها[1]

فصل: نذكر فيه ألقاب الحروف وأنسابها:

اعلم أن ألقاب الحروف عشرة، لقَّبها بها الخليل بن أحمد في أول كتابه « العين »[2]:

الأول منها: الحروف الحلقية: وهي ستة: الهمزة والهاء، والحاء والعين، والخاء والغين[3]. هذه الحروف تخرج من الحلق، فنسبهنّ إلى الموضع الذي يخرجن منه، ولم يذكر الخليل معهن الألف، لأنّها تخرج من هواء الفم، وتتّصل[4] إلى آخر الحلق[5].

(١) تحدّث علماء العربية عن مخارج الحروف وصفاتها، ومنهم الخليل وسيبويه وابن جنّي وغيرهم، وقد عقد مكي في « الرعاية » باباً تحدث فيه عن صفات الحروف وألقابها وعللها (٩١-١١٦)، بدأه بالحديث عن الصفات، وهي عنده أربع وثلاثون، ثم تحدث عن الألقاب المشتقّة من أسماء المواضع التي تخرج منها الحروف، وهي عشرة ألقاب. وقد تأثّر المؤلف هنا بمكي واعتمد عليه، ولكنه خالفه بتقديم الألقاب على الصفات. وسأكتفي هنا بالتعليق على ألقاب المخارج والصفات، مرجئاً التعليق على كل صوت على حدة إلى حديث المؤلف عنها في الباب التالي إن شاء الله.

(٢) « العين » ١/٦٥، و« الرعاية » ١١٣ - ١١٦.

(٣) في ط (العين والحاء، والغين والخاء). وللتقديم والتأخير أهميته عند من يرى الترتيب بين الحاء والعين، وبين الخاء والغين.

(٤) في ط (لأنه يخرج... ويتصل) بالتذكير.

(٥) ينظر « العين » ١/٥٨، ٦٤، ٦٥، و« الكتاب » ٢/٤٠٥، و« سر الصناعة » ٥٢.

الثاني: اللَهَوِيّة: وهما حرفان: القاف والكاف[1]، سُمّيا بذلك لأنّهما منسوبان إلى اللهاة، واللهاة بين الفم والحلق[2].

الثالث: الشَجْرِيّة: وهي ثلاثة أحرف: الجيم والشين والضاد[3]، سُمّوا[4] بذلك لأنّهن نُسبن إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو مَفْرَجُ الفم. قال الخليل: [الشَجْر][5] مَفْرَجُ الفم[6]، أي مفتحه. وقال غيره: الشجر: مجمع اللَحْيَيْن عند العَنْفَقَة[7].

الرابع: الأَسَلِية: وهي ثلاثة أحرف: الصاد والسين والزاي[8]، سُمّوا بذلك لأنهن نُسبن إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو أَسَلَةُ اللسان، أي مُسْتَدِقّه.

---

(١) «العين» ٦٥/١، و«الرعاية» ١١٣، وسنرى عند حديث المؤلف عن كل من هذين الصوتين أنهما من مخرجين متجاورين وليسا من مخرج واحد كما ذكر الخليل.

(٢) اللهاة: نهاية الحنك اللين (آخر سقف الفم)، وهي زائدة لحمية صغيرة، متحركة، متدلية إلى أسفل من الطرف الخلفي للحنك. ينظر دراسة الصوت اللغوي د.أحمد مختار عمر ٨٥، و«الأصوات»- د.كمال بشر ٧١.

(٣) «العين» ٦٥/١، و«الرعاية» ١١٤. وللضاد عند علماء العربية- كما سيأتي- مخرج غير مخرج الجيم والشين. وفي اللسان والقاموس- شجر: الشجر: مفرج الفم، أو مؤخره أو الصامغ، أو ما انفتح من مُنْطَبِق الفم، أو ملتقى اللَهْزَمَتَيْن، أو ما بين اللحيين.

(٤) في ط (سُمّين).

(٥) ساقط من س.

(٦) «العين» ٣٢/٦.

(٧) العنفقة: شعيرات بين الشفة السفلى والذقن. اللسان والقاموس- عنفق.

(٨) «العين» ٦٥/١، و«الرعاية» ١١٤. قال الدكتور إبراهيم أنيس معلقاً على ذلك- «الأصوات» ٧٨: «أما تسميتهم للسين والصاد والزاي بالأصوات الأسلية نسبة إلى أَسَلَة اللسان، أي طَرَفه- ففيه إسراف في تكثير المصطلحات دون مبرر ظاهر، لأننا حين ننسب الأصوات إلى أول اللسان أو طرفه نجد مجموعة كبيرة يقوم فيها هذا الجزء من اللسان بدور هام في صدورها أو النطق بها، فليس الأمر إذن مقصوراً على هذه الأصوات الثلاثة، بل معها أيضاً التاء والدال والطاء واللام والراء والنون، بل والظاء والذال والثاء».

الخامس: النِطْعيّة: وهي ثلاثة: الطاء والدال والتاء[1]، سمّوا بذلك لأنّهن يخرجن من نِطع الغار الأعلى، وهو سقفه[2] فَنُسِبنَ إليه.

السادس: اللِثَوِيّة: وهي ثلاثة: الظاء والذال والثاء، سمّاهنَ بذلك الخليل، نَسبهنَ إلى اللّثة، لأنّهن يَخرجن منها[3]. واللثة اللحم المُركّب فيهِ الأسنان.

السّابع: الذَّلْقِيَّة: ويقال لها الذَّلَقِيَّة بإسكان اللام وفتحها، والذَّوْلَقِيّة، وهي ثلاثة: الراء[4] واللام والنون، سمّاهن الخليل بذلك، لأنهن يُنسبن إلى الموضع الذي منه مخرجهن، وهو طرف اللسان، وطرف كل شيء ذَلْقه[5].

الثامن: الشفهية: ويقال: الشفويّة، وهي ثلاثة: الفاء والباء والميم،سُمّوا بذلك لأنّهن يُنسبن إلى الموضع الذي منه مَخْرَجُهن، وهو بين الشفتين[6].

التاسع: الجوفية: وهي ثلاثة: الواو والألف والياء، سُمّوا بذلك لأنهن [ينسبن][7] إلى آخر انقطاع مخرجهن وهو الجوف، وزاد غير الخليل معهن الهمزة لأن مخرجها من الصدر، وهو متصل بالجوف.

---

(١) «العين» ١/٦٥، و«الرعاية» ١١٤.

(٢) ينظر اللسان والقاموس- نطع. ومخرج هذه الأصوات- كما سيأتي- من التقاء أصول الأسنان باللثة.

(٣) لا علاقة للأصوات الثلاثة باللثة، فهي كما قال سيبويه ٢/٤٠٥: «ممّا بين طرف اللسان وأطراف الثنايا». ويعدّها المحدثون أسنانية، أو بين أسنانية كما سيأتي.

(٤) ورد خطأ في ط (الدال).

(٥) «العين» ١/٦٥، و«الرعاية» ١١٥.

(٦) «العين» ١/٦٥، و«الرعاية» ١١٦. ويلاحظ هنا اشتراك الشفتين في إخراج الباء والميم، فهما من بين الشفتين، أما الفاء فمن باطن الشفة السفلى والثنايا العلى. ففي إطلاق الشفهية عليها توسع.

(٧) ساقط من س.

العاشر: الهوائية: وهي الجوفية، وتقدّم شرحها[1].

فصل: نذكر فيه صفات الحروف وعللها[2]

الأول: المهموسة: وهي عشرة أحرف يجمعها قولك: (سكت فحثه شخص) ومعنى الحرف المهموس: أنه حرف جَرَى معه النَّفَسُ عند النطق به لضعفه وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من الجهور، وبعض الحروف المهموسة أضعف من بعض، فالصاد والخاء أقوى من غيرهما، لأنّ في الصاد إطباقاً وصفيراً واستعلاءً، وهنّ من صفات القوة، والخاء فيه استعلاء.

وإنما لُقّبت هذه الحروف بالمهموسة، لأن الهمس: الحسُّ الخفيّ الضعيف، فلما كانت ضعيفة لُقّبت بذلك، قال الله تعالى: ﴿فلا تَسْمَعُ إلاّ هَمْساً﴾ [طه: ١٠٨].قيل:هو حِسّ الأقدام[3]، ومنه قول أبي زبيد[4] في صفة الأسد:

فباتُوا يُدْلِجونَ وبـــاتَ يَسْري   بَصـيرٌ بالدُّجَـى هـادٍ هَموسُ[5]

الثاني: المجهورة: وهي أقوى من المهموسة، وبعضُها أقوى من بعضٍ على

---

(١) «العين» ١/٦٤، ٦٥، و«الرعاية» ١١٦. وما قاله الخليل عن الحروف الثلاثة صحيح دقيق في نظر الدراسات الصوتية الحديثة، التي ترى أن الحروف المدّيّة ليس لها حيز، أو مكان تُنسب إليه، وإنما هي من الجوف. أما الهمزة فلها مخرج، وهو آخر الحلق، أو الحنجرة. ينظر «الأصوات» للدكتور كمال بشر ٧٧، ١١٢.

(٢) ينظر في صفات الحروف: «الكتاب» ٢/٤٠٥، ٤٠٦، و«المقتضب» ١/١٩٤-١٩٦، و«الجمهرة» ١/٨، و«سر الصناعة» ١/٦٨-٧٥، و«شرح المفصل» ١٠/١٢٨-١٣١، و«النشر» ١/٢٠٢-٢٠٥، و«لطائف الإشارات» ١٩٦-٢٠٤، وقد أفاد المؤلف من مكي في «الرعاية» ٩٢-١١٣.

(٣) ينظر القرطبي ١١/٢٤٧.

(٤) في س، ق، و«إبراز المعاني» ٧٥١، و«لطائف الإشارات» ١٩٧ (قول أبي زيد)، وفي ط (قول ابن زئيد). ولكن الصواب ما أثبت من د. وأبو زبيد هو حرملة بن المنذر، شاعر مخضرم، اختلف في إسلامه. ينظر «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام ٥٩٣.

(٥) الشطر الثاني من البيت في تهذيب اللغة ٦/١٤٣، واللسان والتاج- همس، منسوب فيها لأبي زبيد. وهو صدر قصيدة يصف فيها الأسد في طبقات فحول الشعراء ٥٩٩.

قدر ما فيها من الصفات القوية، وهي ما عدا المهموسة، **ومعنى الحرف المجهور**: أنه حرف قويٌّ مَنَعَ النَّفَسَ أن يجريَ معَه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه.

وإنما لُقِّبَت بالجهر لأن الجهر الصوتُ الشديد القويّ، فلمّا كانت في خروجها كذلك لُقّبت به، لأن الصوت يجهر بها[1].

الثالث: الحروف الشديدة: وهي ثمانية أحرف يجمعها قولك: (أجدت كقطب)، **ومعنى الحرف الشديد**: أنه حرف اشتدّ لزومُه لموضعه وقويَ فيه حتى منعَ الصوت أن يجري معه عند اللفظ به. والشدّة من علامات قوّة الحرف، فإنْ كان مع الشدة جهر وإطباق واستعلاء فذلك غاية القوة، فإذا اجتمع اثنان من هذه الصفات أو أكثر فهي غاية القوة، كالطاء الذي اجتمع

---

(١) عند النطق يمرّ الهواء الخارج من الرئتين بالحنجرة، وفيها الوتران الصوتيان- وهما شفتان ممتدتان أفقياً في الحنجرة من الخلف الى الأمام، وتلتقيان عند البروز الظاهر في مقدم الحنجرة المسمّى بـ«تفاحة آدم»، والفراغ بين الوترين يسمّى فتحة المزمار. فإذا مر الهواء بالوترين الصوتيين، وهما متقاربان وفتحةُ المزمار منقبضة، هز الوترين محدثاً ذبذبة يُطلَق عليها في الاصطلاح الصوتي الحديث (الجهر)، وإذا صادف فتحة المزمار في حالة انفتاح، والحبلان متباعدان لم يهزّ الوترين هزاً واضحاً، ويُسَمّى الصوت في هذه الحالة (مهموساً) ينظر «الأصوات» د.أنيس ١٨، ٢٠، ودراسة الصوت د.أحمد مختار ١٠٦.

أما علماء العربية فالمجهور عندهم «حرف أُشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت». والمهموس: «حرف أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه» «الكتاب» ٤٠٥/٢، وكرّر علماء العربية ما جاء عند سيبويه دون توضيح لمعنى «إشباع الاعتماد وإضعافه».

وقد تساءل المحدثون- من عرب وغيرهم- بعد أن رأوا سيبويه صنف الأصوات تصنيفاً لا يختلف إلا قليلاً عما قال المحدثون- تساءلوا: هل عرف علماء العربية الجهر والهمس كما يراه المحدثون أو لم يعرفوه؟ وحاولوا تفسير كلام سيبويه حسب ما يرون، وبما يتوافق مع وجهات نظرهم. والأصوات التي عدها سيبويه مجهورة ولا يتفق معه المحدثون فيها هي: الهمزة والطاء والقاف، وسنتحدث عنها في مواضعها.

ينظر تفصيل الموضوع في: «الأصوات» د.أنيس ٨٨-٩٣، حيث نقل كلام المستشرق شاده في ذلك، و«الأصوات» د.بشر ٨٨، و«الوجيز في فقه اللغة» لمحمد الأنطاكي، ص: ٢٠٠ وما بعدها.

فيه الجهر والشدّة والإطباق والاستعلاء[1]، فالجهر والشدة والإطباق والصفير والاستعلاء من علامات القوة، والهمس والرخاوة والخفاء من علامات الضعف. وإنما لقبت[2] بالشدة لاشتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت، ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد (اِجْ)، (اِتْ)، فلا يجري النفس مع الجيم والتاء، وكذا أخواتها.

الرابع: الحروف الرخوة: وهي ما عدا الشديدة، وما عدا قولك (لم يُروِّعنا)[3] وهي ثلاثة عشر حرفاً، ومعنى الرخو: أنه حرف ضَعُف الاعتمادُ عليه عند النطق به فجرى معه الصوت، فهو أضعف من الشديد، ألا ترى أنّك تقولُ (اِسْ)، (اِشْ)، فجرى النفسُ والصوت معها، وكذاك أخواتها.

وإنما لقبت بالرخوة لأن الرخاوة اللين، واللين ضد الشدة. فإذا كان أحد هذه الصفات الضعيفة في حرف كان فيه ضعف، وإذا اجتمعت فيه كان ذلك أضعف له[4]، نحو الهاء التي هي مهموسة رخوة خفيّة، وكلٌّ واحد من هذه الصفات من صفات الضعف[5].

---

(١) زاد في ط (والصفير) وهو خطأ، لأن الطاء لا صَفير فيها.

(٢) في ط (لقب).

(٣) لأن هذه عند علماء العربية تسمَّى (المتوسطة)، ويوافقهم المحدثون في اعتبار هذه الأصوات عدا العين- لا شديدة ولا رخوة.

(٤) «الرعاية»: ٩٤.

(٥) عرّف سيبويه الشديد بقوله: «وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه. والرخو: «هو الذي يجري معه الصوت». «الكتاب» ٤٠٦/٢.

والصوت الشديد عند المحدثين: هو الذي يلتقي فيها عضوان من أعضاء النطق كالشفتين مثلا، أو طرف اللسان واللثة التقاء محكماً يمنع النفس، ثم يُسمح له بالخروج مرة واحدة. فإذا كان الالتقاء غير محكم بحيث يسمح للهواء بالخروج مستمراً سمي رخواً، ويطلق عليه «احتكاكي» وعلى الشديد «انفجاري». ينظر الأصوات- د. كمال بشر ١٠٠.

ومما لا شكّ فيه أن علماء العربية عرفوا الشدة والرخاوة، قال ابن يعيش- شرح المفصل ١٢٩/١٠: «لو قلت الحق، والشط ثم رمت مدّ صوتك في القاف والطاء لكان مُمتنعاً، والرخو هو الذي يجري فيه الصوت، ألا ترى أنك تقول: المس والرش والسح ونحو ذلك، فتجد الصوت جارياً مع السين والشين والحاء». وقد وضّح ذلك ابن سينا بما لا يدع مجالاً.=

الخامس: الحروف الزوائد: وهي عشرة أحرف يجمعها قولك: (اليوم تنساه)[1] ومعنى تسميتها بذلك أنه لا يقع في كلام العرب حرف زائد في اسم ولا فعل إلاّ أحد هذه العشرة[2]، يأتي زائداً على وزن الفعل زائدتان[3] منها وثلاث زوائد، نحو «انكسر» و«استبشر» الهمزة والنون، والهمزة والسِّين والتاء زوائد[4]، وقد يجتمع منها أربعة في المصادر نحو «استبشار»، الهمزة والسِّين والتاء والألف زوائد، وقد تقع هذه الحروف أُصولاً غير زوائد إلاّ الألف فإنها لا تكون أصلاً إلاّ منقلبة عن حرف آخر.

السادس: الحروف المُذَبْذَبَة: وهي الزوائد المذكورة إلا الألف، سمّيت أيضاً بذلك لأنها لا تستقرّ أبداً على حال، تقع مرةً زوائد، ومرة أصولاً[5].

السابع: الحروف الأصلية: وهي ما عدا الزوائد المذكورة، سميت بذلك لأنها لا تقع أبداً في الكلام إلا أصولاً: إمّا فاءَ الفعل، أو عينه، أو لامه[6].

للشك فيا نقول. قال- أسباب حدوث الحروف ١٧ - عن القاف- وهو شديد: «تحدث حيثُ تحدُث الخاء ولكن بحبس تام» وقال عن الشين وهي صوت رخو، ص ١٨: «فهي حادثة حيث تحدث الجيم بعينه بلا حبس البتة، فكأن الشين جيم لم يحبس». وقد أقرّ المحدثون بهذه الحقيقة. ينظر د. إبراهيم أنيس ٩٣، ٩٤.

ونذكر هنا أن تقسيم علماء العربية الأصوات إلى شديدة ورخوة لا يختلف عن تقسيم المحدثين كثيراً، كما سنوضح ذلك في مكانه.

ومما يجب التنبيه عليه هنا أن المؤلف أسقط الحروف المتوسطة، وهي التي ليست شديدة ولا رخوة، وهذه الأصوات كما ذكرها علماء العربية (لم يرو عنا) «سرّ الصناعة» ٦٩، والمؤلف ابن الجزري أسقط الحروف المتوسطة متابعاً مكياً في «الرعاية». وربما كان سكوتهم عنها، وعدم عدّها مهموسة ولا مجهورة، أو الإشارةُ إليها في الرخوة كافياً لمعرفة صفتها.

(١) «الرعاية» ٩٦، وينظر «الوجيز في علم التصريف» لأبي البركات الأنباري ٣٠ وما بعدها.

(٢) في ط (إلا أحد هذه الحروف العشرة).

(٣) جاءت العبارة في ط هكذا: (يأتي زائداً على وزن الفعل، ليس بفاء ولا عين ولا لام، وقد يجتمع في الفعل زائدتان...) ولم ترد في النسخ الأخرى.

(٤) أي: الهمزة والنون زائدتان في (انكسر)، والهمزة والسين والتاء زوائد في (استبشر).

(٥) «الرعاية» ٩٧.

(٦) المصدر السابق.

الثامن: حروف الإطباق: وهي أربعة أحرف: الطاء والظاء والصاد والضاد، سميت بذلك لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك[١] عند النطق بها مع استعلائها في الفم[٢]، وبعضها أقوى من بعض، فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها لجهرها وشدّتها، والظاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا. والصاد والضاد متوسطان في الإطباق.

التاسع: الحروف المنفتحة: وهي ما عدا حروف الإطباق، وسميت بالمنفتحة لأن اللسان لا ينطبق مع الريح الى الحنك عند النطق بها، ولا ينحصـر الريح بين اللسان والحنك، بل ينفتح ما بينهما ويخرج الريح عند النطق بها[٣].

العاشر: حروف الاستعلاء: وهي سبعة، منها حروف الإطباق، والغين والخاء والقاف، سميت بذلك لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك، فينطبق الصوت مستعلياً بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك، هذا مع حروف الإطباق، ولا ينطبق الصوت مع الغين والخاء والقاف، وإنما يستعلي الصوت غير منطبق[٤].

---

(١) في ط (لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها) وما أثبت من س، ق، د.

(٢) لا يختلف تعريف المحدثين للإطباق عما قال به علماء العربية، وهو أن يرتفع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى بشكل مقعر، على حين يكون طرفه مشتركاً مع عضو آخر في إخراج الصوت، ينظر د.أنيس ٤٨، ود.بشر ١٠٢، والوجيز ١٦٧.

(٣) «سر الصناعة» ٧٠، و«الرعاية» ٩٨.

(٤) الغين والخاء عند المحدثين طبقيّان، ويتم إنتاجهما بارتفاع مؤخر اللسان نحو الطبق- الجزء اللين من سقف الفم- وتضييق مجرى الهواء بحيث يسمح له بالخروج ولهذا يعدّان من أصوات الاستعلاء، أو التفخيم الجزئي. أما القاف فيتصل فيه مؤخر اللسان مع اللهاة اتصالاً محكماً، لهذا عُدّ كسابقيه. ينظر د.أحمد مختار ٢٧٢، ٢٧٨، والفرق بين هذه الأصوات الثلاثة وأصوات الأطباق، أن هذه الثلاثة يرتفع فيها مؤخر اللسان عند الطبق أو اللهاة ليكون الصوت، أما الأصوات المطبقة فيرتفع اللسان نحو الطبق، ويكون جزء آخر من اللسان له دوره في إخراج الصوت.

الحادي عشر: الحروف المستفلة: وهي ما عدا المستعلية، سُمّيت مستفلة لأن اللسان يَسْتَفِلُ بها إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخارجها[1].

الثاني عشر: حروف الصفير: وهي ثلاثة: الزاي والسين والصاد، سُمّيت بذلك لأن الصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير[2]، فالصفير من علامات القوة، والصاد أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها، والزاي تليها لجهرٍ فيها والسين أضعفها لهمسٍ فيها.

الثالث عشر: حروف القَلْقَلَة[3]: ويقال: اللَقْلَقَة، وهي خمسة أحرف يجمعها قولك: (قطب جد)، سُمّيت بذلك لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن وزيادة[4] إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن. وقيل: أصل هذه الصفة القاف، لأنه حرف لا يُقدر أن[5] يُؤْتى به ساكناً إلا مع صوت زائد لشدّة استعلائه، وأشبهه في ذلك أخواته. قال الخليل: القلقلة: شدة الصياح، وقال: اللقلقة: شدة الصوت[6].

---

(1) «سر الصناعة» ٧١، و«الرعاية» ٩٩، و«إبراز المعاني» ٧٥٢.

(2) قال د. أنيس- «الأصوات» ٦٢ في سبب تسميتها أصوات الصفير: «وذلك لأن مجرى هذه الأصوات يضيق جداً عند خروجها فتحدث عند النطق بها صفيراً عالياً، لا يشركها في نسبة علو هذا الصفير غيرها من الأصوات».

(3) «الرعاية» ١٠٠، و«إبراز المعاني» ٧٥٤.

(4) في «الرعاية» (وإرادة).

(5) في ط (لا يقدر على أن).

(6) في «العين» ٣٦/٥: القلقلة: شدة الصياح والإكثار من الكلام... واللقلقة: شدة الصياح، وشدة اضطراب الشيء في تحركه. وينظر «النشر» ٢٠٣/١.

قال الدكتور كمال بشر - «الأصوات» ١١٦: «أما وجوب إتباع هذه الحروف بصويت أو بحركة خفيفة عندما تكون ساكنة فمرجعه إلى أن في هذا النطق تحقيقاً كاملاً لخواص هذه الحروف، أي تحقيقاً للانفجار والجهر، فعدم وجود هذا الصويت ينشأ عنه تقليل صفتي الانفجار والجهر معاً، وتفسير ذلك أن نطق هذه الأصوات بالذات نطقاً كاملاً واضحاً حالة السكون- وبخاصة في الوقوف- يستدعي جهداً كبيراً، وذلك لأن شدتها تعني أن الهواء عند نطقها محبوس حبساً تاماً، ولأن جهرها يعني عدم جريان النفس معها، ومن ثم وجب إتباعُها بصويت أو حركة خفيفة، فتنتقل هذه الحروف من السكون إلى شبه تحريك، فيتحقق نطقُها كاملاً بكلّ صفاتها من شدّة وجهر». وينظر د. أنيس ١٠٦.

الرابع عشر: حروف الإبدال: وهي اثنا عشر حرفاً[1]، يجمعها قولك: (طال يوم أنجدته)، سُمّيت بذلك لأنّها تُبدل من غيرها، تقول: هذا أمرٌ لازِب ولازِم[2]، فتبدل أحدهما من الآخر، فالميم بدل من الباء، ولا تقول: الباء بدل من الميم، لأن الباء ليست من حروف الإبدال، إنما يبدل غيرها منها ولا تبدل هي من غيرها، وليس البدل في هذا جارياً[3] في كل شيء، إنما هو موقوف على السماع من العرب، ينقل ولا يُقاس عليه، فلم يأتِ في السماع من العرب حرف يكون بدلاً من غيره إلاّ من أحد هذه الاثني عشر، فاعلم.

الخامس عشر: حروف المدّ واللين[4]: وهي ثلاثة أحرف: الألف، والواو الساكنة التي قبلها ضمة، والياء الساكنة التي قبلها كسرة، سُمّين بذلك لأن الصوت يمتدّ بها ويلين، وذلك في مخرجها حين يسمع السامع مدّها، والألف هي الأصل في ذلك، والواو والياء مشبهتان الألف لأنها ساكنتان كالألف، ولأن حركة ما قبلها منها كالألف، يتولدان من إشباع الحركة قبلها كالألف. فاعلم.

السادس عشر: حروف اللين: وهي الياء الساكنة التي قبلها فتحة، والواو الساكنة التي قبلها فتح، سُمّيتا بذلك لأنها يخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان، لكنّها نقصتا عن مشابهة الألف لتغيّر حركة ما قبلها عن جنسها، فنقصتا المدّ الذي في الألف، وبقي اللين فيها لسكونها، فشبهتا بذلك.

السابع عشر: الحروف الهوائيّة: وهي حروف المد واللين، وإنما سمّيت بالهوائية لأن كل واحد منهن يهوي عند اللفظ به في الفم فعمد خروجها من هواء الفم، وأصل ذلك الألف، والواو والياء ضارعتا الألف في ذلك. والألف أمكن في هواء الفم من الواو والياء، ولا يعتمد اللسان عند النطق بها إلى موضع في الفم.

---

(١) هذا أحد أقوال علماء العربية، وإلاّ فعدّةُ حروف الإبدال مختلف فيها عند النحويين. ينظر «الوجيز في علم التصريف» لأبي البركات الأنباري ٤٤.

(٢) القلب والإبدال لابن السكيت ١٤، واللسان لزب ولزم.

(٣) في «الرعاية» ٩٨ (جائزاً).

(٤) «الرعاية» ١٠١، و«إبراز المعاني» ٧٥٤، وينظر «الأصوات» د. بشر ٨٠، ود. أنيس ٨٤.

الثامن عشر: الحروف الخفيّة: وهي أربعة: الهاء[1] وحروف المد واللين، سُمّيت بالخفية، لأنها تخفَى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها، ولخفاء الهاء قَوَّوْها بالصلة والزوائد، والألف أخفى هذه الحروف لأنها لا علاج لها على اللسان عند النطق بها، ولا لها مخرج تنسب إليه على الحقيقة، ولا تتغيّر ولا تتحرّك حركة ما قبلها، ولا يعتمد اللسان عند النطق بها على عضو من أعضاء الفم، إنما يخرج من هواء الفم حتى ينقطع النفس والصوت في آخر الحلق. وقال بعض العلماء: في الهمزة خفاء يسير، وكذلك النون الساكنة فيها خفاء.

التاسع عشر: حروف العلة: وهي ثلاثة: حروف المد واللين، وزاد الهمزة جماعة، وإنما سُمّيت بذلك لأنّ التغيير والعلّة والانقلاب لا يكون في جميع كلام العرب إلاّ في أحدها: يعتلّ الياء والواو فينقلبان ألفاً مرة وهمزة مرة أخرى، نحو: قال وسقى[2]، وتنقلب الهمزة ياء مرة وواواً مرة أخرى نحو: رَاس ويُومن وبِير. وأدخل قوم الهاء في هذه الحروف لأنها تقلب همزة في نحو ماء، وأيهات[3]، فاعلم.

العشرون: حروف التفخيم: وهي حروف الإطباق، وقد تُفَخّم مثلها بعض الحروف في كثير من الكلام: اللام والراء نحو: ﴿الطّلاق﴾ [البقرة: ٢٢٧]، و﴿الصّلاة﴾ [البقرة: ٣] في قراءة ورش[4]، و﴿ربّكم﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿رحيم﴾ [البقرة: ١٤٣]. وتفخيم اسم الله تعالى لازم إذا كان قبله فتحة أو ضمّة نحو: ﴿وكانَ اللهُ﴾ [النساء: ٨٥]، و﴿يَعْلَمُ اللهُ﴾[5] [النساء: ٦٣]،

---

(١) ذكر الدكتور إبراهيم أنيس «الأصوات» ٧١، أن الفم يتخذ عند النطق بالهاء وضعاً يشبه الوضع الذي يتخذه عند النطق بأصوات اللين، وأن الهاء يُسمع لها نوع مُن الحفيف لولاه لكانت الهاء أقرب إلى صوت لين عادي.

(٢) أصلها: (قَوَل) و(سَقَيَ).

(٣) ينظر القلب والإبدال ٢٦، واللسان موه، وهيه.

(٤) ينظر «النشر» ١١١/٢ وما بعدها.

(٥) ينظر «التحديد» ١٠٨ ب، و«النشر» ١١٥/٢.

والطاء أمكن في التفخيم من أخواتها وزاد مكي الألف وهو وهم[1].

الحادي والعشرون: حروف الإمالة: وهي ثلاثة: الألف والراء وهاء التأنيث، سُمّيت بذلك لأن الإمالة في لغة العرب لا تكون إلاّ فيها، لكن الألف وهاء التأنيث لا يتمكن إمالتها إلا بإمالة الذي قبلها، والهاء لا تُمال إلا في الوقف، والراء والألف في الوقف والوصل، وتقدّم معنى الإمالة[2]. فالألف وهاء التأنيث يُمالان ويُمال ما قبلها من أجلها، والراء يُمال ما قبلها من أجلها وتُمال من أجل غيرها.

الثاني والعشرون: الحروف المُشْرَبة: ويقال: المخالَطة بكسر اللام وفتحها، وهي الحروف التي اتسعت فيها العرب فزادتها على التسعة والعشرين المستعملة وهي ستة أحرف: النون المخفاة، والألف الممالة، والألف المفخّمة وهي التي يخالط لفظها تفخيم يقرّبها من لفظ الواو [نحو ﴿الصلاة﴾ في قراءة ورش][3]، وصاد بين بين، وهمزة بين بين، هذه الخمسة مستعملة في القرآن، والسادس حرف لم يُستعمل في القراءة وهو بين الجيم والشين لغة لبعض العرب[4]. قال

---

(١) في «الرعاية» ١٠٤: «حروف التفخيم: وهي حروف الإطباق المذكورة، يتفخم اللفظ بها، لانطباق الصوت فيها بالريح من الحنك، ومثلها في التفخيم في كثير من الكلام: الراء واللام والألف». ويلحظ أن المؤلف- مقلّداً مكّياً- سيذكر في الثاني والعشرين (الألف المفخمة وهي التي يخالط لفظها تفخيم يُقرّبها من الواو) وهي من الحروف المُشْرَبة، المتّفق على جواز القراءة بها. وقال في «النشر» ٢١٥/١: «وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما تقدمها، فإنه تتبعه ترقيقاً وتفخيماً».

(٢) وهو أن تميل الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء. ينظر «الرعاية» ١٠٤. وللإمالة أحكام طويلة في كتب القراءات. ينظر «السبعة» ١٤٥، و«الكشف» ١٦٨/١، و«النشر» ٢٩/٢.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من س، موجود في النسخ الأخرى.

(٤) قال سيبويه ٤٠٤/٢ عن عدد حروف العربية: «وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هنّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي النون الخفيفة، والهمزة بين بين، والألف التي تُمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم- يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة، وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من =

ابن دريد: يقولون في غُلامك: غُلامش[1]. فهي مشربة بغيرها، وهي مخالطة في اللفظ لغيرها.

الثالث والعشرون: الحرف المُكَرّر: وهو الراء، سُمّي بذلك لأنه يتكرّر على اللسان عند النطق، كأنّ طرف اللسان يرتعد[2] به، وأظهرُ ما يكون إذا اشتدّت، ولا بدّ في القراءة من إخفاء تكريرها، وقد جرى فيه لتكرره وانحرافه إلى اللام، فصار كالرخوة.

الرابع والعشرون: حرفا الغُنَّة: وهما النون والميم الساكنان، سُمّيا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم، عند النطق بهما، فهي زيادة فيهما ومثلهما التنوين.

الخامس والعشرون: حرفا الانحراف: وهما الراء واللام، سُمّيا بذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتّصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتهما إلى صفة غيرهما. أما اللام فهو حرف من الحروف الرخوة لكنه انحرف به اللسان مع الصوت إلى الشدّة فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديد، ولا خرج معه الصوت كله كخروجه مع الرخو، فهو بين صفتين[3]. وأما الراء فهو حرف

= ترتضي عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر...» ومثله في «سر الصناعة» ٥١، و«شرح المفصل» ١٠/١٢٥. ولكن علماء القراءات لم يذكروا الشين التي كالجيم، وهو الذي ذكره المؤلف هنا. ينظر «الرعاية» ١٠٥، و«التحديد» ٦٩، و«إبراز المعاني» ٧٥٠، و«النشر» ١/٢٠١، و«اللطائف» ١٨٥، قال القسطلاني: «فإنه لا يُعرف في القراءة المشهورة قراءة بين الشين والجيم».

(١) الجمهرة ١/٥.

(٢) «سر الصناعة» ٧٢، و«إبراز المعاني» ٧٥٢.
عند النطق بالراء يتكرر ضرب طرف اللسان للثة العليا مرتين أو ثلاثاً. وقد عدّ من الأصوات المتوسطة لأن الهواء لا يحبس عند المخرج حبساً تاماً كالأصوات الشديدة، ولا يسمح له بالخروج مستمراً كالرخو، وإنما يخرج متقطعاً. ينظر «الأصوات» د. أنيس ٥٥، ود. بشر ١٢٩، ود. أحمد مختار ٢٧١.

(٣) عند النطق باللام يعترض اللسان الهواء عند اللثة، ويسمح له بالخروج من جانبي الفم، فهو =

انحرف عن مخرج النون الذي هو أقرب المخارج إليه إلى مخرج اللام وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فسُمّي منحرفاً لذلك.

السادس والعشرون: الحرف الجرسي: وهو الهمزة، سُمّيت بذلك لاستثقالها في الكلام، ولذلك جاز فيها التحقيق، والتخفيف، والبدل، والحذف، وبين بين، وإلقاء الحركة. والجَرْسُ في اللغة: الصَوت، قال الخليل: الجرس: الصوت، ويقال: جَرَسْتُ الكلام: تَكَلَّمْتُ به، أي صَوّتّ[1]، فكأنه الحرف الصوتي، أي المُصَوّت به عند النطق به[2]، وكلّ الحروف يُصَوّت بها، لكن الهمزة لها مزية زائدة في ذلك، فلذلك استُثقل الجمع بين همزتين في كلمة أو كلمتين[3].

السابع والعشرون: الحرف المستطيل: وهو الضاد المعجمة، سُمّيت بذلك لأنها استطالت على[4] الفم عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج اللام، وذلك لما فيها من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء، قويت واستطالت في الخروج من مخرجها.

الثامن والعشرون: الحرف المتفشي: وهو الشين، سُمّيت بذلك لأنها تَفَشَّت

صوت متوسط: فيه صفة الشدة وهي منع الهواء، ولكنه لا يسمح للهواء بالخروج مرة واحدة كالشديد، بل من جانبي الفم كالأصوات الرخوة. وعد ابن جني اللام وحدها حرفاً منحرفاً. «سر الصناعة» ٧٢. قال أبو شامة- «إبراز المعاني» ٥٤: «وأكثر المصنفين من النحاة والقراء لا يصفون بالانحراف إلاّ اللام وحدها.

(١) قال الخليل - «العين» ٥١/٦: «الجَرْس: الصوت نفسه. وجَرَسْت الكلام: تكلمت به... والحروف الثلاثة الجوف لا صوت لها ولا جرس، وهي الواو والياء والألف اللينة، وسائر الحروف مجروسة». وينظر «الرعاية»: ١٠٨.

(٢) في ط (عند النطق).

(٣) في ط (وكلمتين).

(٤) في ط، ق، د (عن)، وما أثبت من س و«الرعاية» ١٠٩. وينظر «التحديد» ٩٥ب، و«إبراز المعاني» ٧٥٤.

في مخرجها عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج الظاء[1]، وقيل: إن في الياء[2] تفشّياً. قلت: والواو كذلك. وقال قوم: حروف التفشّي ثمانية: الميم والشين، والفاء، والراء، والثاء، والصاد، والسين، والضاد، تَفَشّى الميمُ بالغُنّة، والشين والثاء بالانتشار، والفاء بالتأفّف، والراء بالتكرير، والصاد والسين بالصفير، والضاد بالاستطالة.

قلت: ومن جعل الميم حرفَ تفشّ بالغنّة يلزمه النون لأنه حرف أَغَنّ، ومن لقّب الصادَ والسين بالتفشّي لصفيرهما يلزمه الزاي لأن فيه ما فيهما من الصفير[3]. ومعنى التَّفَشّي: هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النطق بها حتى يتّصل الحرف بمخرج غيره.

التاسع والعشرون والثلاثون[4]: الحروف المُصْمَتَةُ، والحروف المُذْلَقَة: بهذين اللقَبَين[5] لقّب ابن دريد الحروفَ كلّها، قال: ومعنى المصمتة- على ما فسّره الأخفش: أنها حروف أُصمتت، أي مُنعت أن تختصّ ببناء كلمةٍ في لغة العرب إذا كثرت حروفها لاعتياصها على اللسان، فهي حروف لا تنفرد بنفسها في كلمة أكثر من ثلاثة أحرف، حيث يكون معها غيرها من الحروف المذلقة. فمعنى المصمتة: الممنوعة من أن تكون منفردة في كلمة طويلة، من قولهم: صَمَتَ: إذا منع نفسه الكلام.

---

(١) هكذا في الأصول، وفي «الرعاية» ١٠٩ (بمخرج اللام). وفي «إبراز المعاني» ٧٥٣ (بمخرج الطاء).

(٢) هكذا في «الأصول»، ويرجحه قول المؤلف: (والواو كذلك) ولكن في «الرعاية» ١١٠ (الثاء) بدل الياء، وأشار المحقّق إلى وجود (الياء) في نسخ أخرى.

(٣) كلّ الأصوات التي ذكر المؤلف فيها تفش وانتشار، ولكن الشين أكثرها تفشياً ولذا خصّت بهذا اللقب دون خلاف. ونقل أبو شامة- «إبراز المعاني» ٧٥٣: «...ومنها حروف التفشي، وهي أربعة مجموعة في قوله (مشفر) وهي حروف فيها غنّة وتفشّ وتأفّف وتكرار، وإنما قيل لها حروف التفشي- وإن كان التفشي في الشين خاصة- لأن الباقية مقاربة له، لأن الشين بما فيه من التفشي ينتشر الصوت منه ويتفشى حتى يتصل إلى مخارج الباقية...».

(٤) هكذا جمعها في «الرعاية» ١١٠، وتبعه المؤلف.

(٥) في ط (بهاتين اللغتين).

ومعنى الحروف المذلقة - على ما فسّره الأخفش: أنها حروف عملها وخروجها من طرف اللسان وما يليه من الشفتين، وطرفُ كل شيء ذَلْقه، فسميت بذلك إذ هي من طرف اللسان وهو ذلقه، وهي أخفّ الحروف على اللسان وأكثرها امتزاجاً بغيرها، وهي ستة أحرف: ثلاثة تخرج من الشفتين ولا عمل لها في اللسان وهي الفاء والباء والميم، وثلاثة يخرجن من أسفل اللسان إلى مقدّم الغار الأعلى وهن الراء والنون واللام، يجمع الستة هجاء (فر من لب)، فهذه الستة هي المذلقة، والمصمتة ما عداها من الحروف، وهي اثنان وعشرون حرفاً، والألف خارجة عن المصمتة والمذلقة، لأنها هواء[1] لا استقرار لها في المخرج[2].

الحادي والثلاثون: الحروف الصُتْم[3]: وهي الحروف التي ليست من الحلق، وما عداها حروف الحلق، سُمِّيت صُتمًا لتمكّنها في خروجها من الفم واستحكامها فيه. ويقال للمحكم: المُصْتَم، حكاه الخليل وغيره. قال الخليل في كتاب العين: والحروف الصتم: التي ليست من الحلق[4].

الثاني والثلاثون: الحرف المَهْتوف: وهو الهمزة، سُمّيت بذلك لخروجها من الصدر كالتهوّع، فتحتاج إلى ظهور قويّ شديد. والهَتْف: الصوت، يقال: هتَف به: إذا صوّت، وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم الهمزة بالجرسي، لأن الجرس: الصوت الشديد، والهتف: الصوت الشديد[5].

الثالث والثلاثون: الحرف الراجع: وهو الميم، سميت بذلك لأنها ترجع في

---

(١) في ط (هوائي).

(٢) «العين» ١/٥٧، ٥٨، و«الجمهرة» ١/٧، و«سر الصناعة» ٧٤، و«الرعاية» ١١٠.

(٣) في «الرعاية» ١١١ (الصم)، وذكر المحقق أن في نسخة (الصتم). والذي في «العين» ١/٦٠ (الصتم).

(٤) الصحاح واللسان - صتم.

(٥) «العين» ٤/٣٤. قال في «الرعاية» ١١٢: «وذكر بعض العلماء في موضع المهتوف: المهتوت. قال: لأن الهمزة إذا وقفتَ عليها لانت وصارت إمّا واواً، وإمّا ياءً، وإما ألفاً».
أما ابن جني في «سرّ الصناعة» ٧٤، فقد أطلق «المهتوت» على الهاء.

مخرجها إلى الخياشيم لما فيها من الغنة، وينبغي أن يشاركها في هذا اللقب النون الساكنة، لأنها ترجع أيضاً إلى الخياشيم للغنة التي فيها[١].

الرابع والثلاثون: الحرف المتّصل وهو الواو، وذلك أنها تهوي في مخرجها في الفم لما فيها من اللين حتّى تتّصل بمخرج الألف[٢]. قلت: والياء كذلك، فينبغي أن تُلَقّب كالواو.

---

(١) «الرعاية» ١١٢.

(٢) «الرعاية»: ١١٣.

تأليف الكلام

مقدّمة[١]: نذكر فيها تأليف الكلام من هذه الحروف:

قلت[٢]: ائتلافه من أربعة أشياء: من حرف متحرك، وحرف ساكن، ومن حركة، وسكون. وذلك يرجع إلى شيئين: حرف ساكن، وحرف متحرك[٣]. فالحرف المتحرك أكثر في كلام العرب من الساكن، كما أن الحركة أكثر من السكون، وإنما كان المتحرك أكثر من الساكن، لأنه[٤] لا تبتدىء إلاّ بمتحرّك وقد يتّصل به حرفٌ آخر متحرّك وآخر متحرّك، وآخرُ بعد ذلك متحرّك[٥]. ولا يجوز أن تبتدىء بساكن، ولا أن تصلَ ساكناً بساكن إلاّ أن يكون الأول حرف مدّ ولين، أو الثاني ساكن للوقف، فلذلك كانت الحركة أكثر من السكون.

---

(١) هذه المقدمة في «الرعاية» ٧٦، بعنوان: (باب ما تَضَمَّنَه تأليف الكلام وعلله).

(٢) في ط (مقدمة نذكر فيها تأليف الكلام: إن قلت: كيف يتألف الكلام من هذه الحروف؟ قلت: ائتلافه...) وفي النسخ الثلاث ما أثبت. أما في الرعاية (الكلام كله ألف من أربعة أشياء...).

(٣) الحرف المتحرك عبارة عن ساكن وحركة. ولو قال المؤلف– الذي تابع مكّيّاً–: من حرف وحركة لكان أفضل، ويعبر المحدّثون عن ذلك: من ساكن وعلة، أو صامت وصائت.

(٤) في ط (لأنك).

(٥) الذي في «الرعاية» ٧٦: (لأنك لا تبتدىء إلاّ بمتحرّك، وقد يتصل به حرف آخر متحرك، وآخر بعد ذلك متحرك) وما في التمهيد أصحّ، لأننا نقول (خَلَقَكُمْ).

والحروف: هي مقاطع تَعْرِض للصوت الخارج مع النفس مبتدأً مستطيلاً، فتمنعُه من إيصاله بغايته، فحيثما عرضَ ذلك المقطعُ سُمّي حرفاً. وسُمّي ما يُسامِتُه ويُحاذيه من الحلق والفم واللسان والشفتين مخرجاً[١]. ولذلك اختلف الصوتُ باختلاف المخارج واختلاف صفاتها، والاختلاف هو خاصّيّةُ حكمةِ الله تعالى المودعة فينا، إذ بها يحصُل التفاهم، ولولا ذلك لكان الصوت واحداً بمنزلة أصوات البهائم التي هي من مخرج واحد على صفة واحدة، فلا يتميّز الكلام، ولا يُعلم المراد. فبالاختلاف يعلم وبالاتفاق يعدم[٢].

فصل: نذكر فيه اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها ببعض

فنقول: الحروف التسعة والعشرون المشهورة اشترك لغات العرب ولغات العجم في استعمالها إلاّ الظاء المعجمة فإنها للعرب خاصة، انفرد العرب بها دون العجم، وقيل: إن الحاء أيضاً انفردت بها العرب. قال الأصمعي: ليس في الرومية ولا في الفارسية ثاء، ولا في السريانية ذال، وكذا ستة أحرف انفردت بكثرة استعمالها العرب، وهي قليلة في لغة العجم، ولا توجد في لغات كثيرة منهم وهي: العين، والصاد، والضاد، والقاف، والظاء، والثاء. وانفردت أيضاً العربُ باستعمال الهمزة متوسطةً ومتطرفة لم تستعمل ذلك العجم إلاّ في أول الكلام. وليس في لسان اختلافٌ في لفظ التنوين[١].

---

(١) ينظر «سرّ الصناعة» ٦. وللمحدثين مآخذ على اصطلاحات القدماء، وأن: «الحرف» يُعَبّر عن الرمز المكتوب لا المسموع. ولكن، لا مشاحة في الاصطلاح» كما يقولون. ينظر د. إبراهيم أنيس ٨١.

(٢) نقل مكّي هذا الفصل عن المازني- «الرعاية» ١١٧.

(٣) تكثر هذه الملاحظات في مؤلفات أئمة العربية: «الجمهرة» ١/٤، و«سر الصناعة» ٢٢٢، ٢٣٢، و«الصاحبي» ١٠٠. وتعدّ هذه الأحكام صحيحة إلى حد ما إذا ما حملنا كلام علماء العربية على أنهم يعنون به اللغات الحية المعروفة لديهم، وليس كل لغات البشر. والبحوث الحديثة تؤيد كثيراً مما قالوا: فالمهتمون بدراسة اللغات السامية والمقارنة بينها يُجمعون على أن اللغات السامية تتميز من الناحية الصوْتية بوجود أصوات الحلق (ء ع ح هـ غ خ). وأصوات الإطباق (ص ض ط ظ ق غ خ)، والأصوات بين الأسنانية (ذ ث ظ)، ولكنهم يتّفقون على أن كثيراً من هذه الأصوات ضاع من اللغات السامية أو بعضها: فالحاء صارت خاء في =

وقد ذكرنا ألقاب الحروف وصفاتها وتعليل ذلك. ولنتكلّم الآن على مخارج الحروف مجملة، وعلى الحروف مفردة.

= العبرية والآرامية. والهاء والحاء والعين والغين تركت في البابلية الآشورية، ويذكر «بروكلمان» أن الهمزة تأتي محقّقة بعد حركة في كثير من اللغات السامية على أنها أصل من أصول الكلمة الثلاثية، مثل (رأس) و(بئر). وفي البابلية الآشورية تترك هذه الهمزة دائماً ويُعَوّض عنها بحركة المد قبلها.

ويذكر الدكتور محمود حجازي أن الأصوات الحلقية والمطبقة ليست في اللغات الأوروبية كرموز صوتية متميزة، ولكنّ بعضَها مثل الهمزة قد يسمع بصورة ما في بعض اللغات كالألمانية، ولكنه لا يشكل وحدة صوتية متميزة.

وتَحَوّل الصوتان المطبقان الضاد والظاء ليصيرا مع الصاد صوتاً واحداً هو الصاد في الحبشية والعبرية والآرامية والآشورية البابلية، وقد بقي من الأصوات المطبقة في اللغات السامية الصاد والضاد والقاف.

ويذكر الدكتور حسن ظاظا أن الظاء من مستحدثات العربية، متطورة عن الصاد، وأن الضاد من خصائص العربية الفصحى.

وقد أضاعت اللغات السامية الذال فصار دالاً أو زاياً، وكذلك الثاء التي تحولت الى شين أو تاء أو سين (وقد حدث مثل هذا التغير في العاميات العربية). فمثل هذه الأقوال تؤكد صحة كثير مما قال علماء العربية، والموضوع يحتاج إلى كلام طويل لا يحتمله المقام.

ينظر ما سبق في: «فقه اللغات السامية» - بروكلمان ٤١، ٤٨، ٤٩. و«الساميون ولغاتهم» د. حسن ظاظا ١٧-١٩، و«أسس علم العربية» د. محمود حجازي ١٤٢.

الباب الثامن

في مخارج الحروف
والكلام على كلّ حرفٍ بانفراده

فصل: مخارج الحروف عند الخليل سبعة عشر مخرجاً، وعند سيبويه وأصحابه ستة عشر، لإسقاطهم الجويّة[1]، وعند الفرّاء وتابعيه أربعة عشر لجعلهم مخرج الذّلقية واحداً.[2]

ويَحصرُ المخارجَ الحلقُ واللسان والشفتان ويعمّها الفم:[3]

فللحلق ثلاثة مخارج لسبعة أحرف:

---

(١) في د (لإسقاطهم الجوفية)، وفي ط (لإسقاطهم الجوفية والجوية). وما أثبت من س، ق. قال الخليل في «العين» ٦٤/١ عن الهمزة بأنها تخرج من الجوف... أما المؤلف هنا فجعل المخرج الأخير للحروف المدّيّة من جو الفم.

(٢) ينظر: «العين» ٥٧/١، ٦٥. و«الكتاب» ٤٠٥/٢، و«المقتضب» ١٩٢/١، و«سرّ الصناعة» ٥٢/١، و«التحديد» ٩٤ب، و«الكشف» ١٣٩/١، و«الرعاية» ٢١٧، و«إبراز المعاني» ٧٤٤، و«النشر» ١٩٨/١. وقد سار المؤلّف على أن المخارج سبعة عشر وهو رأي الخليل. وسيكون تعليقنا على هذه المخارج عند حديث المؤلف عن كل حرف من حروف العربية.

(٣) في الأصول كلها (والشفتين) ولا وجه له. وقد نقل العبارة صحيحة كما أثبتُّ الشيخُ زكريا في شرحه على المقدمة للمؤلف: ٩. قال: «وزاد جماعة منهم الناظم عليها الجوف والخياشيم».

فمن أقصاه الهمزة، والألف لأن مبدأه من الحلق، ولم يذكر الخليل هذا الحرف هنا، والهاءُ.

ومن وسطه: العينُ والحاء المهملتان.

ومن أدناه الغين والخاء.

وللسان عشرة مخارج، لثمانية عشر حرفاً:

فمن أقصاه ممّا يلي الحلق وما يحاذيه من الحنك الأعلى القاف.

ودونه قليلاً مثله الكاف.

ومن وسطه ووسط الحنك الأعلى الجيم والشين والياء.

ومن إحدى حافتيه وما يحاذيها من الأضراس اليسرى صعب، ومن اليمنى أصعب منه، الضاد.

ومن رأس حافته وطرفه ومحاذيها من الحنك الأعلى من اللثة اللام. ومن رأسه أيضاً ومحاذيه من اللثة النون، ومن ظهره ومحاذيه من اللثة الراء، هذا على مذهب سيبويه، وعند الفراء وتابعيه: مخرج اللثة واحد.[1]

ومن رأسه أيضاً وأصول الثنيتين العليين الطاء والتاء والدال.

ومن رأسه أيضاً وبين أصول الثنيتين الصاد والسين والزاي.

ومن رأسه وما بين طرفي الثنيتين الظاء والذال والثاء.

ومن طرفي الثنيتين وباطن الشفة السفلى الفاء.

وللشفتين الباء والميم والواو.

والغنة من الخيشوم، ومن داخل الأنف، هذا السادس عشر.

وأحرف المدّ من جوّ الفم، وهو السابع عشر.

---

(١) في د (مخرج الثلاثة واحد).

فصل نذكر فيه ما يتعلق بكل حرف من التجويد(1)

[الهمزة](2)

أما الهمزة تقدّم(3) الكلام على مخرجها ونسبتها وصفتها، وهي حرف مجهور، شديد، منفتح، مُسْتَفِل، لا يخالطها نَفَس(4)، وهي من حروف الإبدال، وحروف الزوائد، وهي لا صورة لها في الخطّ، وإنّما تُعْلَم بالشكل والمشافهة.

والناس يتفاضلون في النطق بها على مقدار غلظ طباعهم ورقّتها: فمنهم من يلفظ بها لفظاً تستبشعه الأسماع، وتنبو عنه القلوب. ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروه معيب من أخذ به. ورُوي عن الأعمش(5) أنّه كان

(1) أفرد مكّي في «الرعاية» ١١٩-٢١٣، باباً لكل حرف من حروف الهجاء، ولكنه رتّبَ الأبواب على مخارج الحروف، وعليه اعتمد المؤلف، ومنه أفاد في المقام الأول، في هذا الفصل. كما فعل مثل ذلك الداني في «التحديد» ٩٨ب-١١٠، ولكنه لم يفصّل في ذلك كمكّي، وقد أفاد المؤلف أيضاً من الداني في المقام الثاني بعد «الرعاية». وفي «لطائف الإشارات» تحدّث القسطلاني عن الحروف ٢٢٠-٢٤٧، ورتّبها على المخارج أيضاً، واعتمد على ابن الجزري. والمؤلف يحيل في كل حرف على ما سبق من حديثه عن المخارج والصفات.

(2) «الرعاية» ١١٩، و«التحديد» ٩٨ ب، و«اللطائف» ٢٢٢. وللهمز أحكام ومباحث طويلة في كتب القراءات.

(3) ورد في كل الأبواب (أما... تقدم) بإسقاط الفاء من جواب (أما) عدا نسخة ط التي أضيفت فيها الفاء، ويبدو أن ذلك من ناسخ المخطوطة التي اعتمد عليها طابع الكتاب، أو من عمل الطابع نفسه. واتفاق النسخ كلها على حذفها دليل على أنه أسلوب جرى عليه المؤلف، مع عدم جواز ذلك في اللغة إلا على تقدير حذف قول أغنى عنه المحكي، كأنه يقول: «أما الهمزة فأقول: تقدم الكلام...).

(4) لا يختلف المحدثون مع القدماء في تحديد مخرج الهمزة، ولكنهم ينسبونها الى «الحَنْجرة» أعمق المخارج، وهي التي عبر عنها علماء العربية بـ«أقصى الحلق» كما يتفق المحدثون مع القدماء في شدة الهمزة، ولكنهم يخالفونهم في صفة «الجهر» فأكثر المحدثين على أن الهمزة صوت لا مجهور ولا مهموس، ذلك أن مخرجه هو فتحة المزمار، والوتران الصوتيان حال النطق بالهمزة لا يُحكم عليهما بجهر ولا بهمس. ينظر د. بشر ١١٢، ود. أحمد مختار ٢٧٧.

(5) هو سليمان بن مهران (٦٠-١٤٨هـ) من أئمة القراءة الأربعة عشر، ينظر «غاية النهاية» ١/٣١٥.

يكره شدّة النَّبْرَة- يعني الهمزة- في القراءة[1]. وقال أبوبكر بن عيّاش:[2] « إمامُنا يهمِزُ ﴿مُؤْصَدَة﴾ [الهمزة ٨] فأشتهي أن أسدّ أذنّي إذا سمعته يهمزها ».[3]

ومنهم من يشدّدها في تلاوته يقصد بذلك تحقيقها، وأكثر ما يستعملون ذلك بعد المدّ، فيقولون:[4] ﴿يأيها﴾ [البقرة ٢١].

ومنهم[5] من يأتي بها في لفظة مسهّلة، وذلك لا يجوز إلاّ فيا أحكمت الرواية تسهيله.[6]

والذي ينبغي، أنّ القارىء- إذا همز- أن يأتي بالهمزة سَلِسة[7] في النطق، سهلة في الذوق، من غير لَكَن ولا ابتهار لها[8]، ولا خروج بها عن حدّها، ساكنةً كانت أو متحركة، يألف ذلك طبعُ كلّ أحد، ويستحسنه أهلُ العلم بالقراءة، وذلك المختار، وقليل من يأتي بها كذلك في زماننا هذا، ولا يقدِر القارىء عليه إلاّ برياضة شديدة، كما كان حمزة يقول: إنّما الهمزة رياضة[9]. وقال أبان بن تغلب:[10] فإذا أحسن الرجل سهّلها، أي تركها[11].

---

(١) « التحديد » ٩٩.

(٢) هو شعبة بن عياش، راوية عاصم- مع حفص، إمامٌ عالم، توفي ١٩٣ هـ. ينظر « غاية النهاية » ٣٢٥/١.

(٣) « التحديد » ٩٩. وقال مكي في « الرعاية » ١٢٠ بعد أن ذكر الخبر: « يريد أنه كان يتعسّف في اللفظ بالهمز، ويتكلّف شدّة النبر، فيقبح لفظه بها ».

(٤) في ط (فيقول) - وما ذكر المؤلف هنا مما لا يتبين إلا بالمشافهة.

(٥) في ط (ومنها).

(٦) في ط(لتسهيله).

(٧) في ط (إذا همز أتى بالهمزة مسلسلة).

(٨) في ط (من غير لكز ولا ابتهان) وهو تحريف. واللَّكَن: العيّ والثقل، كاللكنة، والابتهار: المبالغة في الشيء.

(٩) « التحديد » ٩٩.

(١٠) في ط (أبان بن ثعلب) والصواب ما أثبت، وهو أبان بن تغلب الربعي، قرأ على عاصم والأعمش، توفي سنة ١٥٣ هـ. ينظر « غاية النهاية » ٤/١.

(١١) « التحديد » ٩٩.

وينبغي للقارىء إذا سهّل الهمزة أن يجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، وذلك مذكور في كتب القراءات فلذلك أضربنا عن ذكره هنا.

وينبغي أيضاً للقارىء أن يتحفظ من إخفاء الهمزة إذا ٱنضمّت أو ٱنكسرت، وكان بعد كلٍّ منها أو قبله ضمّة أو كسرة، نحو قوله: ﴿إلى بارِئكم﴾ [البقرة ٥٤]، ﴿سُئِـــــل﴾ [البقرة ١٠٨]، و﴿مُتَّكِئون﴾ [يس ٥٦]، و﴿أُعدّت﴾[١] [البقرة ٢٤].

وينبغي أيضاً للقارىء إذا وقف على الهمزة المتطرفة بالسكون أن يظهرها في وقفة لبعد مخرجها، وضعفها بالسكون وذهاب حركتها، لأن كل حرف سكن خف إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثقلت، لا سيما إذا كان قبلها ساكن، سواء كان الساكن حرف علّة أو صحة، نحو قوله:[٢] ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل ٥]، و﴿الخَبْءَ﴾ [النمل ٢٥]، و﴿السَّماء﴾ [البقرة ١٩]، و﴿شيء﴾ [البقرة ٢٠]، ولهذا المعنى آثر هشامٌ[٣] تسهيلَها على تسهيل المتوسّطة[٤].

هذا ما يتعلق بحكم الهمزة.

[الباء][٥]

وأما حكم[٦] الباء فهي تخرج من المخرج الثاني عشر من مخارج الفم، ممّا بين

(١) تمامها: ﴿فاتقوا النار التي وَقودها الناسُ والحجارةُ أُعِدّت للكافرين﴾ فيكون قبل الهمزة ضمة، وفي قوله تعالى: ﴿سابقوا إلى مغفرةٍ من ربّكم وجنةٍ عرضُها كعرضِ السماء والأرضِ أعدت...﴾ [الحديد: ٢١] فيكون قبلها كسرة.

(٢) في ط: زيادة ﴿ملء﴾ [آل عمران: ٩١].

(٣) هو هشام بن عمار، إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدّثهم ومفتيهم، راوية عبد الله بن عامر. توفي سنة ٢٤٥ هـ. ينظر «غاية النهاية» ٢/٣٥٤.

(٤) ينظر «الكشف» ١/٩٥.

(٥) «الرعاية» ٢٠٣، و«التحديد» ١١٠، و«لطائف الإشارات» ٢٤٦.

(٦) سقط (حكم) من ط.

الشفتين مع تلاصقها، وقد تقدّم الكلام على أنها مجهورة، شديدة، منفتحة، منسفلة، مقلقلة[١].

فإذا التقتا من كلمتين وكانت أولاهما ساكنة كان إدغامها إجماعاً نحو قوله: ﴿فاضْرِبّ به﴾ [ص ٤٤].

وإذا سكنت ولقيها ميم أو فاء نحو قوله تعالى: ﴿يا بُنَيَّ ارْكَب مَعنا﴾ [هود ٤٢]، ﴿أَوْ يَغْلِبْ فسوفَ﴾ [النساء ٧٤] جاز فيها الإظهار والإدغام، فالإظهار لاختلاف اللفظين، والإدغام لقرب المخرج[٢].

وإذا التقت الباء المتحركة بمثلها وجب إثبات كلٍّ منها على صيغته مرقّقاً مخافة أن يقرب اللفظ من الإدغام، نحو قوله: ﴿سَبَباً﴾ [الكهف ٨٤]، و﴿حبَّبَ إليْكم﴾[٣] [الحجرات ٧]، ﴿الكتابَ بِالحقّ﴾[٤] [البقرة ١٧٦] ونحو ذلك.

فصل: وإذا سكنت الباء وجب على القارىء أن يظهرها مرقّقة، وأن يقلقلهاسواء كان الإسكان لازماً أو عارضاً، لا سيّما إذا أتى بعدها واو،[٥] وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رَبوة﴾ [المؤمنون ٥٠]، و﴿عِبْرة﴾ [يوسف ١١١]، وقوله[٦]: ﴿فأنْصَبْ﴾ [الشرح ٧]. وأما العارض فنحو قوله: ﴿الحساب﴾ [البقرة ٢٠٢] و﴿الكتاب﴾ [البقرة ٢]، و﴿لَهَب﴾ [المسد ١]، و﴿حَسِب﴾ [العنكبوت ٤] ونحو ذلك.

---

(١) لا يختلف نطقنا للباء، والوصف الحديث له عما جاء عند علماء العربية في شيء، ويلاحظ أن للباء نظيراً مهموساً في غير العربية وهو (P).

(٢) اختلف القراء في إدغام الباء عند الميم، وقد فصل ذلك المؤلف في «النشر» ٢/١٠-١٢ والحجة لمن أدغم أن الباء والميم شفويان مجهوران. ولا فرق بينهما إلاّ في غنة الميم، فإدغام الباء في الميم جائز. وكذلك في إدغام الباء الساكنة في الفاء والحجة للمدغم أنهما متقاربان: فالفاء شفوي أسناني، والباء شفوي. ينظر «النشر ٢/٨، ٩. و«التحديد» ١٠٩ ب.

(٣) في ط: ﴿حبب﴾.

(٤) كان على المؤلف أن ينبّه هنا - كما فعل ذلك مراراً - أن هذه الآية على مذهب المظهر.

(٥) في ظ (لا سيما إذا أتى بعدها واو أو راء نحو).

(٦) ساقطة من ط.

فصل: وإذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارىء أن يرقّق اللفظ بها لا سيما إذا وقع بعدها حرف استعلاء أو إطباق نحو قوله تعالى: ﴿باغ﴾ [البقرة ١٧٣] و﴿بارئِكم﴾ [البقرة ٥٤]، و﴿باسِط﴾ [الكهف ١٨]، و﴿الأسباط﴾ [البقرة ١٣٦]، و﴿الباطل﴾ [الأنفال ٨]، و﴿بالغ﴾ [المائدة ٩٥] ونحو ذلك، فكثير من القراء يتعمّدون اللفظ بها شديدة، فيخرجونها عن حدّها ويفخمون لفظها فٱحذر ذلك. واحذر أيضاً إذا رقّقتها أن تدخلها إمالة[١] فكثيراً ما يقع في ذلك عامة المغاربة.

[التاء][٢]

وأما التاء فتقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثامن من مخارج الفم، وهي من فوق الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنك يسيراً مما يقابل طرف اللسان، وهي مهموسة، شديدة، منفتحة، منسفلة[٣]. وقيل: إنها من حروف القلقلة، وهذا في غاية[٤] ما يكون من البعد، لأنّ كلّ حروف القلقلة مجهورة شديدة، ولو لزم ذلك في التاء للزم في الكاف، فلولا الهمس الذي في التاء لكانت دالاً، ولولا الجهر في الدال لكانت تاءً، إذ المخرج واحد، وقد ٱشتركا في الصفات[٥].

---

(١) حروف الاستعلاء والإطباق من موانع الإمالة، ذلك أن الاستعلاء ارتفاع اللسان نحو الحنك الأعلى، والإمالة تسفل. ينظر «المفصّل» وشرحه ٥٩/٩.

(٢) «الرعاية» ١٧٨، و«التحديد» ١٠٤، و«اللطائف» ٢٣١.

(٣) لا يختلف نطق التاء أو وصفه عند علماء العربية عما يصفه به المحدثون، فهو عندهم لثوي أسناني، وذلك بالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا ومقدّم اللثة، ثم ينفصل اللسان، فهو صوت شديد، مهموس.

(٤) سقط من ط (في غاية).

(٥) في ط (في الصفتين). وبين الدال والتاء أكثر من صفتين مشتركتين كالشدّة، والانفتاح، والانسفال.

فإذا نطقت بها وبعدها ألف غير المالة، فاحذر تغليظها أو أن تنحو بها إلى الكسر، فكلاهما محذوران، بل تنطق بها مرقّقة، وذلك نحو: ﴿التَّائِبون﴾[1] [التوبة ١١٢]، و﴿تأكلون﴾[2] [آل عمران ٤٩].

فصل: وإذا سكنت وأتى بعدها طاء أو دال أو تاء وجب إدغامها فيهن،[3] فإذا أدغمت في الطاء وجب إظهار الإدغام مع إظهار الإطباق والإستعلاء وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قالت طائفة﴾ [الأحزاب ١٣]، لأن في الأصل إطباقاً مع إطباق وكذا إستعلاء مع إستعلاء[4]، وذلك غاية القوة لا سيّما مع الجهر والشدة.

وإذا تكررت التاء[5] في كلمة نحو قوله تعالى: ﴿تَتَوفّاهم﴾ [النحل ٢٨]، أو كلمتين الأولى متحركة- أظهرتها إظهاراً بيّناً نحو قوله تعالى: ﴿كدتَّ تَرْكَن﴾ [الإسراء ٧٤]. وإن[6] تكرّرت ثلاث مرات نحو قوله تعالى: ﴿الراجفة. تَتْبَعُها﴾ [النازعات ٦، ٧]، فبيان هذا الحرف لازم، لأنّ في اللفظ به صعوبة. قال مكّي في الرعاية: «هو بمنزلة الماشي يرفع رجله مرّتين أو ثلاث مرات[7] ويردّها في كلّ مرّة إلى الموضع الذي رفعها منه»[8]. وهذا ظاهر، ألا ترى أن اللسان إذا لفظ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه ليلفظ بالثانية، ثم يرجع ليلفظ بالثالثة، وذلك صعب، فيه تكلّف.

وإذا جاءت قبل حرف الإطباق في كلمة لزم بيانُها وتخليصها بلفظ مرقّق غير مفخّم[9]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ [البقرة ٧٥]، ﴿ولا تَطْرُد﴾

---

(١) في كل النسخ (تائبون) وصوبته بإضافة (الـ).
(٢) لا يصلح الاستشهاد بهذه الآية إلاّ على قراءة تسهيل الهمزة.
(٣) لأنها أصوات متجانسة.
(٤) ذلك أن التاء صارت طاء.
(٥) لفظة (التاء) ليست في ط.
(٦) في ط (وإذا).
(٧) في ط (ثلاثا) وما أثبت من س، ق، د، و«الرعاية».
(٨) «الرعاية»: ١٧٩.
(٩) «التحديد»: ١٠٤.

[الأنعام ٥٢]، و﴿لا تَطْغَوا﴾ [هود ١١٢]، و﴿تَطْهيراً﴾ [الأحزاب ٣٣] ونحو ذلك، لأن الطاء والتاء من مخرج واحد، لكن الطاء حرف قويّ فيه جهر وشدة وإطباق واستعلاء، والتاء منسفلة منفتحة مهموسة، والقويّ إذا تقدّم الضعيف[1] وهو مجاوره جذبه إلى نفسه، ألا ترى أن التاء إذا وقعت بعد حرف الإطباق لم يكن بُدّ من أن تبدل منها طاء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿اصْطَفَى﴾[2] [البقرة ١٣٢]، و﴿اضْطُرَّ﴾[3] [البقرة ١٧٣]، ليعمل اللسان عملاً واحداً. وإن حال بينهما حائل نحو قوله: ﴿اخْتَلَط﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وجب بيان التاء مرقّقة مع ترقيق اللام، لئلاّ تقرب التاء من لفظ الطاء التي بعدها وتصير اللاّم مفخمة.[4]

وإذا سبقت الطاءُ التاءَ وكانت ساكنة أدغمت الطاءُ فيها، فإذا نطقت بها خلصت صوت الطاء مع الإتيان بصوت الإطباق، ثم تأتي بالتاء مرقّقة على أصلها، وهذا قليلٌ في زماننا هذا، ولا يقدر عليه إلا الماهر المجود، ولم أرَ أحداً نبّه عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بَسَطْتَ إليّ﴾ [المائدة ٢٨]، و﴿فَرَّطْتُ﴾ [الزمر ٥٦]، و﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل ٢٢]، وهذا ونحوه تحكمه المشافهة[5].

قال شريح[6] في «نهاية الإتقان»: «القرّاء قد يتفاضلون فيها – يعني التاء –»

---

(١) في ط (إذا تقدّم على).

(٢) في ط (واصطفى).

(٣) أصلها: (اصتفى) «افتعل» من «صفا»، و(اضتر) «افتعل» من «ضر».

(٤) قال مكي ١٨١: «وذلك إحالة وتغيير، فلا بد من ترقيق اللام والتاء، وإظهار ذلك».

(٥) قال القسطلاني – «اللطائف» ٢٣٠: «فإذا لحقتها تاء كـ﴿بسطت﴾ و﴿أحطت﴾ وجب إدغامها في لاحقتها إدغاماً غير مستكمل، تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء، لقوة الطاء وضعف التاء، فهذا كإدغام النون مع الغنة في الواو والياء، فالتشديد متوسط لأجل إبقاء الصفة». انظر «اللطائف» ٢٣٢.

(٦) هو شريح بن محمد، أبو الحسن الرعيني الأشبيلي، إمام، مُقرىء أديب، محدّث، توفي سنة ٥٣٧ هـ. ينظر «غاية النهاية» ١/٣٢٤.

فتلتبس في ألفاظهم بالسين لقرب مخرجها، فَيُحْدِثون[1] فيها رخاوةً وصفيراً، وذلك أنّهم لا يَصْعَدون بها إلى جهة الحنك، إنّما يَنْحُون بها إلى جهة الثنايا، وهناك مخرج السين[2] ».

وإذا قرأت بحرفِ وَرْشٍ وفخمت اللام[3] فليكن احتفالُك بترقيق التاء أكثر، لقرب الحرف القوي من التاء نحو قوله تعالى: ﴿تَصْلَى ناراً﴾ [الغاشية ٤].

وإذا سكنت التاء وأتى بعدها حرفٌ من حروف المعجم فاحذر إخفاءها في نحو قوله: ﴿فِتْنَةٌ﴾ [البقرة ١٠٢] وقيل: لأن التاء حرف فيه ضعف، وإذا سكن ضعف، فلا بدّ من إظهاره لشدّته.

[الثاء][4]

وأما الثاء فتقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج العاشر من الفم، وهو ما بين اللسان وأطراف الثنايا العليا[5]، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة، منسفلة، فإذا نطقت بها فوفّها حقّها من صفاتها، وإياك أن تُحدث فيها جهراً فيلتبس لفظها بالذال لأنها من مخرج واحد[6].

وإذا وقع بعد الثاء ألفٌ فالفظ بها مرقّقة غير مغلّظة نحو قوله تعالى: ﴿ثالِث﴾ [المائدة ٧٣]، و﴿ثامِنُهم﴾ [الكهف ٢٢] ونحوه[7].

(١) في ط (فيجدون) وهو من تحريفات هذه النسخة.

(٢) قال القسطلاني – « اللطائف » ٢٣١ تعليقاً على هذا الكلام: « فالتخلص من هذا أن يُنْحَى بها إلى جهة الحنك ».

(٣) ينظر « النشر » ١١١/٢.

(٤) « الرعاية »: ١٩٧، و« التحديد »: ١٠٥ ب، و« اللطائف »: ٢٤١.

(٥) مخرج الثاء « مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا » كما قال سيبويه ٤٠٥/٢، وهي عند المحدثين « بين أسنانية »، ولا معنى لـ(العليا) هنا، إذ يشترك في ذلك الثنايا العليا والسفلى.

(٦) ويشتركان في كل الصفات عدا الجهر والهمس.

(٧) (ونحوه) ليست في ط.

وإذا تكرّرت الثاء وجبَ بيانُها نحو قوله:﴿ثالثُ ثلاثةٍ﴾[المائدة: ٧٣] ونحوه، مخافة أن يدخل الكلامَ إخفاءٌ.

وإذا وقعت الثاء[١] ساكنة قبل حرفٍ استعلاء وجب بيانها لضعفها وقوة الاستعلاء بعدها نحو قوله تعالى: ﴿أَثْخَنْتُمُوهم﴾ [محمد ٤]، و﴿إنْ يَثْقَفُوكُم﴾ [الممتحنة ٢] وشبهه[٢].

[الجيم][٣]

وأما الجيم فتقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من مخارج الفم وهو من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، وهي مجهورة، شديدة، منفتحة، منسفلة، مقلقلة، فإذا نطقت بها فَوَفِّها حقّها من صفاتها[٤].

وإذا سكنت الجيم- سواء كان سكونها لازماً أو عارضاً: فإن كان لازماً وجب التحفّظ من أن تجعل شيناً لأنّها من مخرج واحد، فإنّ قوماً يغلطون

---

(١) (الثاء) ساقطة من ط.

(٢) «التحديد» ١٠٥ ب. زاد القسطلاني على ما أورد ابن الجزري في هذا الحرف: «وتمييز الثاء من التاء متعين». ثم أورد ألفاظاً من القرآن الكريم جاءت بالثاء، وأخرى جاءت بالتاء، «اللطائف» ٢٤١-٢٤٤.

(٣) «الرعاية»: ١٥٠، و«التحديد» ١٠٢، و«اللطائف» ٢٢٥.

(٤) لا يختلف المحدثون مع القدماء في تحديد مخرج الجيم وصفاتها عدا الشدة، يقول د.أنيس ٦٥: «والجيم التي نسمعها الآن من المجيدين للقراءة صوت مجهور يتكون بأن يندفع الهواء إلى الحنجرة، فيحرّك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم حتى يصل إلى المخرج، وهو عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى التقاء يكاد ينحبس معه مجرى الهواء. فإذا انفصل العضوان انفصالا بطيئاً، سُمع صوت يكاد يكون انفجارياً هو الجيم العربية الفصيحة، فانفصال العضوين هنا أبطأ قليلا منه في حالة الأصوات الشديدة الأخرى، ولهذا يُمكن أن تُسمّى الجيم العربية الفصيحة صوتاً قليل الشدّة» وينظر ص:٨٢.

وعدّ الدكتور كمال بشر ١٢٤، ود. أحمد مختار ٢٧١ الجيم صوتاً مركباً «بين الشدة والرخاوة».

فيها لا سيّما إذا أتى بعدها زايٌ أو سين، فيحدثون همساً ورخاوة، ويدغمونها في الزاي والسين ويُذهبون لفظها[1]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿اجْتَمَعوا﴾ [الحج ٧٣]، و﴿النَجْدَيْن﴾ [البلــــد ١٠]، و﴿اجْتَنِبوا﴾ [الحجرات ١٢]، و﴿خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩]. و﴿وَجْهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، و﴿تُجْزَى﴾ [غافر: ١٧] و﴿تُجْزَوْن﴾ [الأنعام: ٩٣]، و﴿رِجْزاً﴾ [البقرة ٥٩]، و﴿رِجْساً﴾[2] [التوبة ١٢٥] ونحو ذلك. فلا بدّ[3] أن ينطق بجهرها وشدّتها وقلقلتها. وإذا كان سكونها عارضاً فلا بدّ من إظهار جهرها وشدّتها وقلقلتها وإلا ضعُفت وآمتزجت بالشين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أُجاج﴾ [الفرقان ٥٣]، و﴿فَخَراج﴾ [المؤمنون ٧٢] ونحو ذلك في الوقف.

وإذا أتَتْ الجيم مشدّدة أو مكرّرةً وجب على القارىء بيانها لقوّة اللفظ بها وتكرير الجهر والشدة فيها نحو قوله: ﴿حاجَجْتُم﴾ [آل عمران ٦٦]، و﴿حاجَّه﴾ [الأنعام ٨٠].

فإذا أتى بعد الجيم المشدّدة حرفٌ مشدّد خفيٌّ كان البيان لهما جميعاً آكد، لئّلا يخفى الحرف الذي بعد الجيم وليظهر[4] الجيم، نحو قوله تعالى: ﴿يوجِّهْه﴾ [النحل ٧٦]، والبيان لهما لازم لصعوبة اللفظ بإخراج الهاء المشددة [بعد الجيم المشددة][5]. لأجل خفاء الهاء.

---

(١) إذا تخلصت الجيم من صفة الشدة تماماً وصارت رخوة لم يعد بينها وبين الشين من فارق إلا في الجهر والهمس، ولذا حرص العلماء على تلقلة الجيم لتحتفظ بصفتي الشدة والجهر، خشية الالتباس بالشين وهي رخوة مهموسة.

(٢) الآيات كما أثبتت هنا من س، ق. أما في ط فورد ﴿اجتمعت﴾ و﴿اجتنبوا﴾ و﴿النجدين﴾ و﴿اجتثت﴾ و﴿خرجت﴾ و﴿وجهك﴾ و﴿نجزي﴾، و﴿تجزون﴾، و﴿رجزاً﴾، و﴿رجساً﴾. وفي د ﴿اجتمعوا﴾، و﴿النجدين﴾، و﴿تجزى﴾، و﴿رجساً﴾.

(٣) في ط، ق (فلا بدّ من). وما أثبت من س، د.

(٤) في ط (وتظهر).

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من س، وهو في ط، ق. أما في د فلم تذكر (المشددة).

[الحاء][1]

أما الحاء المهملة: تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني[2] من وسط الحلق[3] بعد مخرج العين[4]. لأنّهما جميعاً من وسطه، وهي مهموسة، رخوة، منسفلة، منفتحة. فإذا نطقت بها فوفّها حقّها من صفاتها.

قال الخليل في كتاب العين: «ولولا بُحّةٌ في الحاء لكانت مشبهة بالعين» يريد في اللفظ، إذ المخرج والصفات متقاربة، ولهذه العلّة لم يأتلف في كلام العرب عين وحاء أصليتان في كلمة، لا تجد إحداهما مجاورة للأخرى في كلمة إلا بحاجز بينهما، وكذلك الهاء مع الحاء[5]، ولذلك قال بعض العرب في «معهم»: «مَحُّم»، فأبدل من العين حاء لقرب الحاء في الصفة[6]، ولأن مخرجهما واحد، ولبعد الهاء في الصفة من العين مع خفاء الهاء، فلمّا أبدل من العين حاء أُدغمت الهاء الـتي بعدها فيها على إدغام الثاني في الأول[7].

---

(١) «الرعاية» ١٣٨، و«التحديد» ١٠٠ ب، و«اللطائف» ٢٢٣.

(٢) في ط: (فتقدم الكلام على أنها من المخرج...).

(٣) وهو الذي يطلق عليه (الحلق) عند المحدثين، ولا خلاف في الصوت غير التسمية: «وسط الحلق» عند علماء العربية، و«الحلق» عند المحدثين.

(٤) جرى المؤلف هنا على رأي مكي من أن الحاء بعد العين، قال المؤلف في «النشر» ١٩٩/١: «فنصَّ مكّي على أن العين قبل الحاء وهو ظاهر كلام سيبويه وغيره، ونصّ شريح على أن الحاء قبل، وهو ظاهر كلام المهدوي وغيره». وكلام سيبويه ٤٠٥/٢ لا يفهم منه ما قال المؤلف، قال: «ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء» وقد ذكر المبرد- «المقتضب» ١٩٢/١، وابن دريد- «الجمهرة» ٨/١، الحرفين على أنهما من المخرج الثاني، دون ترتيب، ولكن قد يفهم شيء من الترتيب في قول الخليل- «العين» ٦٤/١: «ولولا بحة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين» ولا يرى المحدثون بين الحاء والعين اختلافاً في المخرج ولا فرق بينهما في الصفات إلاّ بهمس الحاء وجهر العين.

(٥) «العين» ٦٤/١، و«الجمهرة» ٩/١.

(٦) في «الرعاية» (لقرب الحاء في الصفة من العين).

(٧) قال سيبويه ٤١٣/٢: «...ومع هذا فإن التقاء الحاءين أخفّ في الكلام من التقاء العينين، ألا ترى أن التقاءهما في باب (رددت) أكثر، والمهموس أخف من المجهور، فكل هذا يباعد =

وإذا أتى بعد الحاء ألف وجب على القارىء أن يلفظ بها مرقّقةً، وينبغي أن يتحفّظ ببيان لفظها عند مجيء العين بعدها لأنها من مخرج[1].

فإذا وقعت الحاء قبل العين خيف أن يقرب اللفظ من الإخفاء أو من الإدغام نحو قوله تعالى: ﴿المسيحُ عيسى﴾ [آل عمران ٤٥]، و﴿زُحْزِحَ عَن﴾ [آل عمران ١٨٥] ونحو ذلك[2]، فإذا كانت الحاء ساكنة كان البيان آكد لأنّ بسكونها قد تهيّأت للإدغام، إذ كلُّ حرف أُدغم لا بدّ من إسكانه قبلَ أن يُدغم. فإذا سكنت الحاء قبل العين قربت من الإدغام فيجب إظهارها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فاصْفَحْ عنهم﴾ [الزخرف ٨٩] البيان في هذا لازم.

وإذا لقيها مثلها كان البيان لازماً إن لم يقرأ بالإدغام[3]، نحو قوله تعالى: ﴿لا أبرحُ حتّى﴾ [الكهف ٦٠].

وإن لاصقها هاء كان البيان لازماً أكيداً لئلاّ تُدغم الهاء فيها لقرب المخرجين، ولأن الحاء أقوى من الهاء فهي تجذب الهاء إلى نفسها وهذا كثير[4] ما يقع فيه الناس، نحو قوله تعالى: ﴿فسبحّه﴾ [قٓ ٤٠] فالتحفظ بإظهارها واجب.

= العين من الإدغام، إذ كانت هي والهاء من حروف الحلق ومثل ذلك: أجبه عنبه في الإدغام والبيان. وإذا أردت الإدغام حولت العين حاء ثم أدغمت الهاء فيها فصارتا حاءين، والبيان أحسن، ومما قالت العرب تصديقاً لهذا في الإدغام، قول بني تميم (مَحّم) يريدون: (معهم)، و(مَحَاؤلاء) يريدون: (مع هؤلاء)... وينظر «المفصل وشرحه» ١٣٦/١٠، و«النشر» ٢٩٠/١.

(١) زاد في ط (واحد).

(٢) قال مكي ١٣٩: «لتقارب الحرفين واشتباههما، ولأن العين أقوى قليلاً من الحاء، فهي تجذب لفظ الحاء إلى نفسها، ولأنه لا يقع في كلام العرب حاء بعدها عين في كلمة، فإذا وقع ذلك في كلمتين ثقل، فيجب البيان في ذلك». والآيات التي استشهد بها المؤلف، والكلام الذي قاله متابعاً لمكي لا يصدق على قراءة أبي عمرو بالإدغام الكبير، لأنه يدغم العين في الحاء في ﴿فمن زحزح عن النار﴾. «النشر» ٢٩٠/١، و«شرح المفصل» ١٣٦/١٠.

(٣) أي على قراءة أبي عمرو. ينظر «النشر» ٢٨٠/١.

(٤) في ط (كثيراً) وما أثبت من سائر النسخ.

[الخاء] [1]

وأما الخاء تقدّم الكلام على أنها من أول[2] المخرج الثالث من الحلق، وهي مّا يلي الفم، وهي حرف مهموس، مستعل، رخو منفتح [3]، فإذا نطقت بها فوفّها حقّها من صفاتها.[4]

فإذا وقع بعدها ألف فلا بدّ من تفخيم لفظها لاستعلائها، وكذلك كلُّ حرفٍ من حروف الاستعلاء، وكذا إن كانت مفتوحة ولم يجيء بعدها ألف. قال ابن الطحّان الأندلسي[5] في «تجويده»: ««المُفَخَّمات على ثلاثة أضرب: ضربٌ يتمكّن التفخيم فيه وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحاً. وضرب يكون دون ذلك وهو أن يقع حرف منها مضموماً. وضرب دون ذلك وهو أن يكون حرف منها مكسوراً.

قلت: وهذا قول حسن، غير أني أختار أن يكون على خمسة أضرب: ضرب يتمكّن التفخيم فيه وهو أن يكون بعد حرف الاستعلاء ألف.

(١) «الرعاية» ١٤٢، و«التحديد» ١٠١، و«اللطائف» ٢٢٤.

(٢) سقط من ط (أول) وفي د (تخرج من أول...).

(٣) الخاء والغين من أدنى الحلق من الفم - كما ذكر علماء العربية، وبعدهما القاف فالكاف، ولكن الوصف الحديث لهذين الصوتين يوضح أنهما من حروف أقصى الحنك مع الكاف، وهما أقرب من القاف إلى الشفتين، والقاف أقرب منهما إلى الحلق، لأنّها لهوية، ينظر د. كمال بشر ١٢١، ود. أحمد مختار ٢٧٢. وليس هنا مجال بحث سبب الخلاف، ولكن أشير إلى أن بعض علماء العربية أدرك أن الخاء والغين من حروف أقصى الفم. قال المبرد- «المقتضب» ١٩٢/١: «والمخرج الثالث الذي هو أدنى حروف الحلق إلى الفم مما يلي الحلق مخرج الخاء والغين» ومثله في «الجمهرة» ٨/١. وجعل ابن سينا الخاء والقاف من مخرج واحد، قال ص ١٦ عن الخاء: «...بين لهاة والحنك...» وجعل الغين والكاف من مخرج واحد أدنى إلى الفم من السابق، قال ص: ١٧: «وأما الغين فهو أخرج من ذلك يسيراً...».

وفي باب أحكام التنوين سنرى أن بعض القراء جعل الخاء والغين من حروف الإخفاء كباقي حروف الفم، واقتصر على عدّ الهمزة والهاء والعين والحاء حلقية.

(٤) في ط (لفظت).

(٥) وهو أبو الأصبغ، سبقت ترجمته ص ٥٣، ولم ترد (الأندلسي) في ط.

وضرب دون ذلك، وهو أن يكون مفتوحاً، ودونه: وهو أن يكون مضموماً، ودونه وهو أن يكون ساكناً، ودونه: وهو أن يكون مكسوراً[١].

واحذر إذا فَخَّمْتَها قبل الألف أن تُفَخِّم الألف معها فإنه خطأٌ لا يجوز،وكثيراً ما يقع القرّاء في مثل ذلك، ويظنّون أنّهم قد أَتَوا بالحروف مجوّدة، وهؤلاء مُصَدَّرون في زماننا يُقرِئون الناس القراءاتِ، فالواجب أن يُلْفَظَ بهذه كما يُلْفَظْ بها إذا قلت: (هاء)، (ياء). قال الجعبري[٢].:

وإيّاكَ واستصحابَ تفخيمِ لفظِها إلى الألِفاتِ التالياتِ فَتَعْثرا

وقال شيخنا ابن الجندي[٣] رحمه الله: وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ، وذلك نحو: ﴿خَائِفين﴾ [البقرة ١١٤]، ﴿الغالبين﴾[٤] [الأعراف ١١٣]، و﴿قال﴾ [البقرة ٣٠]، و﴿طال﴾ [الأنبياء ٤٤]، و﴿خالِق﴾ [الأنعام ١٠٢]، و﴿غالب﴾ [آل عمران ١٦٠] ونحو ذلك.

وبعضُ القرّاء يفخّمون لفظها إذا جاورها ألف، ولا يفعلون ذلك في نحو ﴿غَلَبَتْ﴾[٥] [البقرة ٢٤٩]، و﴿خَلَقَ﴾ [البقرة ٢٩].

قال شُريح: في «نهاية الإتقان»: وتفخيم لفظها على كلّ حال هو الصواب لاستعلائها[٦].

---

(١) تختلف هذه الفقرة في ط، ففيها (..وهو أن يكون مفتوحاً من غير ألف، وضرب دون ذلك وهو أن يكون مضموماً، وضرب دونه وهو ما كان ساكناً، وضرب دونه وهو ما كان مكسوراً).

(٢) هو إبراهيم بن عمر، محقّق حاذف ثقة كبير، له تصانيف في القراءات، توفّي في الخليل سنة ٧٣٢هـ. «غاية النهاية» ٢١/١.

(٣) هو أبو بكر بن أيدغدي، أحد أئمة القراءات، ومن شيوخ المؤلف، توفي سنة ٧٦٩هـ. «غاية النهاية» ١٨٠/١.

(٤) في «الأصول» (غالبين)، ولم ترد في القرآن الكريم بغير (ال).

(٥) في «الأصول» (غلب) ولم ترد هكذا في القرآن الكريم.

(٦) قال مكي- «الرعاية» ١٤٢: «فيجب على القارىء أن يلفظ بالخاء إذا كان بعدها ألف مفخمة مغلظة». ويبدو أن المؤلف قد أدرك عدم صحة تخطئته لمن فخم الألف بعد حروف =

وينبغي أن تخلص لفظها إذا سكنت، وإلاّ ربما انقلبت غينا[1] كقوله: ﴿ولا تَخْشَى﴾ [طه ٧٧]، و﴿اخْتارَ مُوسى﴾ [الأعراف ١٥٥]، و﴿اخْتَلَطَ﴾ [الأنعام ١٤٦]، و﴿يَخْتِمْ﴾ [الشورى ٢٤] ونحو ذلك.

[الدال] [2]

وأما الدال المهملة تقدم[3] الكلام على مخرجها، وهو مخرج التاء المذكور، وعلى أنها مجهورة، شديدة، منفتحة، منسفلة، متقلقلة.[4]

وإذا سكنت الدال- وسواء كان سكونها لازماً أو عارضاً- فلا بدّ من قلقلتها وبيان شدتها وجهرها: فإن كان سكونها لازماً- سواء كان من كلمة أو من كلمتين- وأتى بعدها حرف من حروف المعجم لا سيّما النون، فلا بدّ من قلقلتها وإظهارها لئلاّ تخفَى عند النون وغيرها، لسكونها واشتراكها في الجهر، نحو قوله تعالى: ﴿لَقدْ لَقِينا﴾ [الكهف ٦٢]، و﴿لَقَدْ رَأَى﴾ [النجم ١٨]، و﴿قد[5] نَرَى﴾ [البقرة ١٤٤]، و﴿القَدْرِ﴾ [القدر ١]، و﴿بالعدل﴾[6]

= الاستعلاء، فقال، في «النشر» ٢١٥/١: «وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيّروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه، وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحقّقون من معاصريه..».

وقد نقل القسطلاني في «لطائف الإشارات» ٢٢١، كلام المؤلف في «التمهيد»، ولم يرتضه ورد عليه بما قاله في «النشر».

(١) لأنه لا فرق بين الخاء والغين إلا في أن الأولى مهموسة والثانية مجهورة.

(٢) «الرعاية» ١٧٥، و«التحديد» ١٠٤، و«اللطائف» ٢٣٠.

(٣) في ط (وأما الدال فتقدم...).

(٤) الدال كالتاء - عند القدماء والمحدثين، وهي النظير المجهور للتاء.

(٥) في ط (ولقد) وهو خطأ.

(٦) ورد في كل الأصول (العدل)، والذي في القرآن (بالعدل) و(عدل).

[البقرة ٢٨٢]، و﴿وُعِدْنا﴾ [المؤمنون ٨٣] ونحو ذلك.

وإيّاكَ إنْ أظهرتَها أن تحرّكها كما يفعلُ كثيرٌ من العجم، وذلك خطأ فاحش، وقال لي شخص يزعم أنه إمامُ عصره: لا تكون القلقلة إلاّ في الوقف[1]. فقلت له سلاماً.

وإن كان سكونها عارضاً فلا بدّ من بيانها وقلقلتها وإلا عادت تاء.

وإيّاك إن تَعَمَّدت بيانها أن تشدّدها كما يفعلُ كثير من القرّاء.

وإذا تكررت الدال وأتت مشدّدة وغير مشدّدة، وجب بيانُ كلٍّ منهما لصعوبة التكرير على اللسان، فالإظهار لازم كقوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ﴾ [البقرة ٢١٧]، ﴿أخي. اُشْدُدْ بِهِ﴾ [طه ٣٠، ٣١]، ﴿أَنَحْنُ صَدَدْناكُمْ﴾ [سبأ ٣٢]، و﴿وَعَدَّدَه﴾ [الهمزة ٢]، و﴿مُمَدَّدَة﴾ [الهمزة ٩] ونحوه، البيان لازم.

وكذلك إذا كان الدالُ بدلاً من تاء وجب على القارئ بيانُها لئلاّ يميل بها اللسانُ إلى أصلها، وذلك[2] نحو: ﴿مُزْدَجِر﴾ [القمر ٤]، و﴿تَزْدَرِي﴾ [هود ٣١] وشبهه[3].

وإذا التقى الدال بالتاء[4] وهو ساكن، أدغم من غير عسر، سواء كان من كلمة أو من كلمتين كقوله[5]: ﴿وَوَعَدتّكم﴾ [إبراهيم ٢٢]، و﴿ومَهّدتُّ﴾ [المدثر ١٤]، و﴿قَد تّبيَّن﴾ [البقرة ٢٥٦]، ﴿لَقَدْ تّابَ﴾ [التوبة ١١٧]. ومع ذلك فإذا جاء بعدها ألف لفظ بها مرقّقة.

---

(١) قال مكي في «الرعاية» ١٠٠: «فذلك الصوت في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن». ونقل أبو شامة عن مكي- «إبراز المعاني» ٧٥٤: «ولا يكون إلا عند الوقف ولا يستطاع أن يوقف عليه دونها مع طلب إظهار ذاته». وقد يفسّر معنى (الوقف) بأنه (السكون)، إذ القلقلة تكون عند سكون هذه الحروف وصلاً أو وقفاً، نحو ﴿لقد لقينا﴾، ﴿فعّال لما يُريد﴾.

(٢) ليس في ط (وذلك).

(٣) في ط (وشبه ذلك).

(٤) في ط (وإذا التقى الدال بدال أخرى أو بالتاء...).

(٥) في ط (نحو: ﴿قد دخلوا﴾ وفي التاء سواء كانا في كلمة أو كلمتين نحو: ﴿ووعدتكم﴾ ...).

[الذال][1]

أما الذال تقدم[2] الكلام على أنها من مخرج الثاء، وهو المخرج العاشر من الفم، وهي مجهورة، رخوة، منفتحة، منسفلة، وهي أقوى من الثاء بالجهر، ولولا الجهر الذي في الذال لكانت ثاء[3]، ولولا الهمس الذي في الثاء لكانت ذالاً[4].

وإذا أتى بعد الذال ألف نطقت بها مرقّقة كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ﴾ [البقرة ٢]، و﴿ذَاتَ﴾ [الأنفال ١] وشبهه،[5] ومتى لم تحتفظ بترقيق الذال[6] دخلها التفخيم، فيؤدّيها إلى الإطباق، فتصير عند ذلك ظاء.

وإذا سكنت وأتى بعدها ظاء فإدغامها فيها لازم، نحو قوله تعالى: ﴿إِذ ظَّلَمُوا﴾ في [النساء ٦٤]، و﴿إِذْ ظَّلَمْتُمْ﴾ في [الزخرف ٣٩]، ليس في القرآن غيرهما، فاخرج من لفظ الهمزة إلى لفظ الظاء المشدّدة[7].

وإذا أتى بعدها حرف مهموس فبيِّن جهرَها وإلاّ عادت ثاء كقوله تعالى: ﴿واذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ﴾ [الأعراف ٨٦].

وإن أتى بعدها نونٌ كقوله: ﴿فَنَبَذْنَاهُ﴾ [الصافات ١٤٥]، ﴿وإِذْ نَتَقْنَا﴾ [الأعراف ١٧١]، فلا بدّ من إظهارها، وإلاّ ربما اندغمت في النون.

وإذا التقت بالراء فلا بدّ من بيانها وتخليص اللفظ بها رقيقةً، وبالراء

---

(١) «الرعاية» ١٩٨، و«التحديد» ١٠٥، و«اللطائف» ٢٣٧.

(٢) في ط (فقد تقدم).

(٣) في ط (وهي مجهورة منفتحة، وأيضاً هي رخوية منفتحة منسفلة، وهي أقوى من الثاء بالجهر الذي اشتركا فيه لصفائها، ولولاه لكانت ثاء).

(٤) الذال نظير الثاء المجهور، وتقدم تعليقنا على الثاء، وأنها - كالذال والظاء - لا يختلف وصف المحدثين لها عما وصف به علماء العربية الصوت. والذال النظير المنفتح للظاء.

(٥) في ط (نحو (ذلك) و(ذا) ونحوه).

(٦) في ط (بترقيقها).

(٧) «التحديد» ١٠٥، و«النشر» ٢/١٩.

بعدها مفخمةً، ولا يُتساهل في ذلك فربما انقلبت الذال ظاء إذا فُخّمت الراء نحو قوله تعالى: ﴿ذَرّةٍ﴾ [النساء ٤٠]، و﴿ذِراعا﴾ [الحاقة ٣٢]، و﴿أَنْذَرْتُكم﴾ [فصلت ١٣].

وإذا أتى بعدها قافٌ فلا بدّ من ترقيقها وإلا صارت ظاء نحو قوله تعالى: ﴿ذَاقُوا﴾ [الأنعام ١٤٨]، و﴿الأَذْقان﴾ [يس ٨]. فلا بدّ للقارىء أن يأتي بالذال منسفلةً منفتحةً، وبالظاء مستعليةً مطبقةً،[1] وذلك نحو قوله تعالى: ﴿المُنْذِرين﴾ [الشعراء ١٩٤]، و﴿المُنْظَرين﴾ [الأعراف ١٥]، و﴿ذَلَّلْناها﴾[2] [يس ٧٢]، و﴿وَظَلَّلْنا﴾ [البقرة ٥٧]، و﴿مَحْذُورا﴾ [الإسراء ٥٧]، و﴿مَحْظُورا﴾ [الإسراء ٢٠] وما أشبه ذلك.

وإذا تكررت الذال[3] وجب بيان كل منها نحو: ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص ١]، وقد اجتمع هنا ثلاث ذالات، لأن اللام قلبت ذالاً توصّلاً إلى الإدغام، وبيان كل منهن لازم.

وإياك أن تبالغ في ترقيق الذال فتجعلها ثاء كما يفعل بعض الناس.

[الراء][4]

وأما الراء تقدم[5] الكلام على أنها تخرج من المخرج السابع من مخارج الفم، وهو ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا العليا، وهي أدخل في طرف اللسان قليلاً من النون[6]، وفيها انحراف إلى مخرج اللام، وهي مجهورة، بين الشدة

(١) في ط (منطبقة).
(٢) في كل الأصول (وذللنا) لتناسب (وظللنا)، وقد صوبتها.
(٣) (الذال) ساقطة من ط.
(٤) «الرعاية» ١٦٩، و«التحديد» ١٠٦ ب، و«اللطائف» ٢٢٩.
(٥) في ط (فقد تقدم).
(٦) في ط (وهو ما بين طرف اللسان قليلاً قريباً من النون) وفيها شطط.

والرخـاوة، منفتحـة، منسفلـة، متكرّرة، ضارعـت بتفخيمهـا الحروف المستعلية[1].

قال سيبويه: والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة.[2] وذلك لما فيها من التكرير الذي انفردت به دون سائر الحروف.

وإذا أتت مشدّدة وجب على القارىء التحفّظ من تكريرها، وأن يؤديها بيسر من غير تكرير ولا عسر[3]، فغالب من لا معرفة له يقع في ذلك، وهو خطأ ولحن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وخَرَّ موسى﴾ [الأعراف ١٤٣]، ﴿أَشَدُّ حَرًّا﴾ [التوبة ٨١] و﴿مَرَّةٍ﴾ [الأنعام ٩٤]، و﴿الرَّحْمٰن﴾ و﴿الرَّحيم﴾ ونحو ذلك.

وإذا تكرّرت والأولى مشدّدة وجب التحنّظ على إظهارها وإخفاء تكريرها كقوله تعالى: ﴿مُحَرَّراً﴾ [آل عمران ٣٥].

وأما أَمْرُ ترقيقها وتفخيمها فقد أحكم القرّاء ذلك في كتبهم، فلذلك أضربنا عنه هنا، ولا بدّ من تفخيمها إذا كان بعدها ألف، واحذر تفخيم الألف معها[4]

---

(١) لا يرى أكثر المحدثين اختلافاً بين اللام والراء والنون في المخرج، ولكن في الصفات، فعند النطق بالراء يرتفع مقدّم اللسان نحو اللثة- أو فويق الثنايا كما قال المؤلف- ولكنه لا يمنع الهواء من الخروج منعاً تامّاً كالأصوات الشديدة، ولا يسمح له بالخروج مستمرّاً محتكّاً، بل يبتعد اللسان عن نقطة التقائه باللثة مرّتين أو ثلاثاً ليخرج الصوت مكرّراً ولذا عد من الأصوات المتوسطة.

(٢) عبارة سيبويه ٤٠٦/٢: «ومنها المُكَرَّرُ: وهو حرفٌ شديد يجري فيه الصوت، لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى الصوت كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجر الصوت فيه وهو الراء» والعبارة نقلها المؤلف عن «التحديد» ١٠٦ ب.

(٣) من هنا بدأ السقط الكبير الذي وقع في النسخة ق.

(٤) ينظر أحكام الراء في: «الكشف» ٢١٤/١، و«التحديد» ١٠٧، و«النشر» ٩٠/٢.

[الزاي] (1)

وأما الزاي تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج التاسع من الفم، ممّا يلي اللسان وفويق الثنايا السفلى، وهي مجهورة منفتحة، منسفلة، صفيرية(2).

فإذا سكنت وجب بيانُها ممّا بعدها وإشباع لفظها، وسواء لقيتْ حرفاً مهموساً أو مجهوراً، نحو قوله تعالى: ﴿ما كَنَزْتُم﴾ [التوبة ٣٥]، و﴿تَزْدَرِي﴾ [هود ٣١]، و﴿أَزْكَى﴾ [البقرة ٢٣٢]، و﴿مُزْجَاة﴾ [يوسف ٨٨]، و﴿لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم ٥١]، و﴿وِزْرَكَ﴾ [الشرح ٢] وشبه ذلك(3).

وإذا تكرّرت الزاي وجب بيانُها أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنا بِثَالِثٍ﴾(4) [يس ١٤] لثقل التكرير.

ولا بدّ من ترقيقها إذا أتى بعدها ألف نحو قوله تعالى: ﴿مازادُوكُم﴾(5) [التوبة ٤٧]، و﴿الزَّانية﴾ [النور ٢] ونحو ذلك.

[السين] (6)

وأما السين تقدم الكلام على مخرجها، وهو مخرج الزاي، وهي مهموسة،

---

(1) «الرعاية» ١٩٨، و«التحديد» ١٠٥، و«اللطائف» ٢٣٧.

(2) يعبّر المحدثون عن مخرج الزاي، وكذلك السين والصاد، بـ(أسناني لثوي)، وهو لا يختلف عما قال علماء العربية، إلاّ في ذكرهم أن اللسان يعتمد على الأسنان العليا لا السفلى. وكان سيبويه قد وصف مخرج هذه الأصوات بـ«مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا». «الكتاب» ٤٠٥/٢. أما صفات الصوت فلا تختلف عما ذكر علماء العربية. ينظر د.أنيس ٦٣، ود.بشر ١٢٠، ود.أحمد مختار ٢٦٩، و«الوجيز» ١٨٧.

(3) لا فرق بين الزاي والسين إلا بجهر الأول وهمس الثاني، فإذا سكن الزاي خشي أن يلتبس بنظيره المهموس، وبخاصة إذا جاء بعده مهموس.

(4) في ط (وإذا تكررت وجب بيانُها أيضاً نحو: ﴿فعزّزْنا﴾).

(5) زاد في ط ﴿وزادَكم﴾ [الأعراف: ٦٩]، ولم ترد في س، د.

(6) «الرعاية» ١٨٥، و«التحديد» ١٠٦، واللطائف» ٢٤٤.

رخوة، منفتحة، منسفلة، صفيرية. ولولا الهمس الذي فيها لكانت زاياً، ولولا الجهر الذي في الزاي لكانت سيناً، فاختلافهما[1] في السمع هو بالجهر والهمس[2].

وإذا أتى بعد السين حرف من حروف الإطباق- سواء كانت ساكنةً أو متحركةً وجب بيانها في رفق وتؤدة، وإلا صارت صاداً بسبب المجاورة لأن مخرجها واحد، ولولا التسفّل والانفتاح اللذان في السين لكانت صاداً، ولولا الاستعلاء والإطباق اللذان في الصاد لكانت سيناً.

وينبغي أن يُبَيَّن صفيرها أكثر من الصاد، لأن الصاد بيِّن بالإطباق نحو ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة ٢٤٧]، و﴿مَسْطُورا﴾ [الإسراء ٥٨] و﴿تَسْتَطِيع﴾ [الكهف ٤١]، و﴿أَقْسَط﴾ [البقرة ٢٨٢][3]، فتلفظ بها في حالي سكونها وتحريكها برفق ورقّة[4].

وإذا سكنت وأتى بعدها جيم أو تاء فبيِّنْها نحو: ﴿مَسْجِد﴾ [الأعراف ٣١] ﴿مُسْتَقِيم﴾ [البقرة ١٤٢] ونحو ذلك، ولو لم تبيِّنها لالتبست بالزاي للمجاورة[5]. واحذر أن تحرِّكها عند بيانك صفيرها.

وإذا أتى لفظ هو بالسين يشبه لفظاً هو بالصاد وجب بيان كل ذلك، وإلاّ التبس نحو: ﴿وأَسَرُّوا﴾ [يونس ٥٤]، ﴿وأَصَرُّوا﴾ [نوح ٧]، و﴿يُسْحَبون﴾[6] [غافر

---

(١) في ظ، د (فاختلافها).

(٢) السين النظير المهموس للزاي، والمنفتح للصاد.

(٣) زاد في ط (وقسطاس)، ولم ترد في س، د. والذي في القرآن الكريم ﴿بالقسطاس﴾.

(٤) قال مكي- «الرعاية» ١٨٦: (وإذا وقعت السين وبعدها حرف إطباق وجبت المحافظة على إظهار لفظ السين وبيان صفيرها، لئلا يخالطها لفظ الإطباق الذي بعدها فتصير صاداً... وكذلك يجب أن تبين السين إذا أتى بعدها حرف إطباق وحال بينهما حرف، لأن الحرف المطبق قويّ لا يرد قوته حرف حائل» وينظر «التحديد» ١٠٦.

(٥) إذا كانت السين ساكنة خشي جهرها فتصبح زاياً، وبخاصة إذا جاء بعدها صوت مجهور كالجيم في ﴿مسجد﴾.

(٦) في ط (يسبحون) و(يصبحون) زيادة على ما أثبت. وفي د ورد ذلك بدل ﴿يسبحون﴾ و﴿يصحبون﴾ لكن الصواب ما أثبت من س، ففي [الأنبياء: ٣٣] ﴿يَسْبَحون﴾ وفي [الروم: ١٧] ﴿تُصْبِحون﴾، وهما مختلفتان.

٧١]، و﴿يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبيــاء ٤٣]، و﴿قَسَمْنــا﴾ [الزخرف ٣٢]، و﴿قَصَمْنا﴾ [الأنبياء ١١]، فلا بدّ من بيان صفيرها في انسفالها.

[الشين] [١]

وأما الشين تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من الفم بعد الكاف، من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة، منسفلة، متفشّية.[٢] وينبغي أن يبيّن التفشّي الذي فيها عند النطق بها، وإذا كانت مشدّدة فلا بدّ من إشباع تفشّيها كقوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ﴾[٣] [هود ٧١]. وإذا سكنت فلا بدّ من بيان تفشّيها وتخليصها كقوله تعالى: ﴿اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة ١٠٢]، و﴿يَشْرَبُونَ﴾ [الإنسان ٥]، و﴿اشْدُدْ﴾ [طه ٣١].

وإذا وَقَفْتَ على نحو: ﴿الرُّشْدُ﴾ [البقرة ٢٥٦]، فلا بدّ من بيان تفشّيها وإلا صارت كالجيم.

وإذا وقع بعدها جيم فلا بدّ من بيان لفظ الشين، وألاّ تقرّب من لفظ الجيم[٤] كقوله تعالى: ﴿شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء ٦٥]، و﴿شَجَرَةٌ تَخْرُجُ﴾ [الصافات ٦٤] ونحو ذلك.

---

(١) «الرعاية» ١٤٩، و«التحديد» ١٠٢، و«اللطائف» ٢٢٥.

(٢) لا يختلف وصف المحدثين للشين عن وصف القدماء له إلاّ في «المصطلحات». ينظر د.أنيس ٦٤، ود.بشر ١٢٠، ود.أحمد مختار ٢٧١، و«الوجيز» ١٩٣.

(٣) زاد في ط ﴿الشاكرين﴾.

(٤) تتفق الجيم مع الشين في المخرج، ولكن الجيم ليست رخوة كالشين، وهناك صوت بين الجيم والشين، ذكره علماء العربية في الحروف الزائدة على التسعة والعشرين، ويحدث في نطقنا إذا بالغنا في تعطيش الجيم، أو إخراجها رخوة، أو إذا لم تتفشَّ الشين فيصيبها شيء من الشدّة، ويكثر ذلك عند مجاورة الأصوات، وتأثير بعضها في بعض.

[الصاد] [١]

وأما الصاد المهملة[٢] تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج التاسع من مخارج الفم، وهو مخرج الزاي والسين، وهي مهموسة، رخوة، مطبقة، مستعلية، صفيرية[٣]. وقد تقدّم الكلام على تفخيمها في ذكر الخاء.

وإذا سكنت الصاد وأتى بعدها دالٌ فلا بدّ من تخليصها وبيان إطباقها واستعلائها، وإلا صارت زاياً كقوله: ﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء ٨٧]، و﴿يُصْدِرَ﴾ [القصص ٢٣]، إلاّ من مذهبه التشريب[٤].

وإن أَتَى بعدها طاءٌ فلا بدّ أيضاً من بيان إطباقها واستعلائها، وإلاّ صارت زايا كقوله تعالى: ﴿اصْطَفَى﴾ [البقرة ١٣٢]، و﴿يَصْطَفِي﴾ [الحج ٧٥] وشبهه.[٥].

وإذا أتى بعدها تاء فلا بدّ من بيان إطباقها واستعلائها، وإلاّ بادر اللسان إلى جعلها سينا، لأن السين أقربُ إلى التاء من الصاد إلى التاء[٦]، كقوله تعالى: ﴿ولو حَرَصْتَ﴾ [يوسف ١٠٣]، و﴿حَرَصْتُم﴾ [النساء ١٢٩] ونحوه.

---

(١) «الرعاية» ١٨٩، و«التحديد» ١٠٥ ب، و«اللطائف» ٢٤٤.

(٢) في ط (وأما الصاد فتقدم...).

(٣) أي: هي النظير المطبق للسين.

(٤) في قراءة حمزة: إذا سكنت الصاد وأتى بعدها دال، يُشِمّ الصاد، بأن يلفظ بها بين الصاد والزاي: أي يجهر بالصاد- متأثرة بالدال، ويحتفظ بإطباقها، فتصبح صاداً مجهورة، يعبر عنها (بين الصاد والزاي) ينظر «السبعة» ١٠٦، و«الكشف» ١/١٣٤، و«شرح المفصل» ١٠/١٢٧.

(٥) في ط (وشبه ذلك). ويلاحظ أن الصاد مهموسة، والطاء- حسب نطق القدماء ووصفهم- مجهورة، فيمكن أن تتأثر الصاد بالطاء فتُجهر الصاد. ولا يظهر ذلك في نطقنا لأن الطاء عندنا تناسب الصاد في الإطباق والهمس، فيكون النطق بها سهلاً.

(٦) لأن السين والصاد والتاء تشترك في الهمس، والسين والتاء يشتركان في الانفتاح.

[الضاد] [1]

وأما الضاد تقدّم الكلام على أنّها تخرج من المخرج الرابع من مخارج الفم، من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، وهي مجهورة، رخوة، مطبقة، مستعلية، مستطيلة. [2]

وأعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يعسُر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به: فمنهم من يجعله ظاءً مطلقاً لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلّها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالةُ واختلاف المخرجين لكانت ظاءً، وهم أكثر الشاميّين وبعضُ أهل الشرق [3]، وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى: لمخالفة المعنى الذي أراده الله تعالى، إذ لو قلنا: ﴿الضَّالّين﴾ بالظاء كان معناه: الدائمين، وهذا خلاف مرادِ اللهِ تعالى، وهو مُبطل للصلاة، لأن الضلالَ بالضاد وهو ضد الهدى، كقوله تعالى: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُون إلاّ إيّاه﴾ [الإسراء ٦٧]، و﴿ولا الضالّين﴾ [الفاتحة ٧] ونحوه، وبالظاء هو الدوام، كقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وجهُهُ مُسْوَدّاً﴾ [4] [النحل ٥٨]، فمثال الذي يجعل الضاد ظاء في هذا وشبهه كالذي يبدل السين صاداً في نحو قوله تعالى: ﴿وأَسَرُّوا النجوى﴾ [الأنبياء ٣]، ﴿وأَصَرُّوا واسْتَكْبَروا﴾ [نوح ٧]، فالأول من السرّ، والثاني من الإصرار [5].

---

(١) «الرعاية» ١٥٨، و«التحديد» ١٠٨ ب، و«اللطائف» ٢٢٦.

(٢) يلاحظ أن نطق الضاد يختلف عند المتكلمين بالعربية عما وصف به علماء العربية الصوت، كما يختلفون فيما بينهم في إخراج هذا الصوت، فهو عند أكثر أهل العربية ينطق دالاً مفخمة، أي صوت أسناني لثوي، شديد، مجهور، مطبق. فهو يختلف صفة، كما يختلف مخرجاً عما وُصف به الصوت. كما تنطق الضاد ظاء أو قريباً من الظاء في بعض المناطق العربية. وقد أشار المؤلف إلى وجود هذين النطقين للضاد في عصره كما وُجدا قبله. ينظر تفصيل ذلك في «شرح المفصل» ١٠/١٢٧، و«الوجيز» ١٨٥، و«الأصوات» د. أنيس ٤٦، ٨٢.

(٣) يلاحظ أن هذا النطق يشيع الآن في الخليج العربي والجزيرة العربية وغيرها.

(٤) زاد في ط ﴿وهو كظيم﴾.

(٥) «التحديد»: ١٠٩.

وقد حكى ابنُ جني في كتاب «التنبيه» وغيره أنّ من العرب من يجعل الضاد ظاءً مطلقا في جميع كلامهم، وهذا غريب وفيه توسّع للعامة.

ومنهم من لا يُوصلها إلى مخرجها، بل يخرجها دونه ممزوجةً بالطاء المهملة، لا يقدرون على غير ذلك، وهم أكثر المصريّين وبعض أهل المغرب(1).

ومنهم من يخرجها لاماً مفخّمة، وهم الزيالعُ ومن ضاهاهم(2).

واعلم أنّ هذا الحرف خاصة إذا لم يقدر الشخص على إخراجه من مخرجه بطبعه لا يقدر عليه بكلفة ولا بتعليم.

وإذا أتى بعد الضاد حرف إطباق وجب التحفُّظُ بلفظ الضاد، لئلا يسبِق اللسان إلى ما هو أخفّ عليه وهو الإدغام، كقوله تعالى: ﴿فمَنِ اضْطُرَّ﴾(3) [البقرة ١٧٣] ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ﴾(4) [البقرة ١٢٦].

وإذا سكنت الضاد(5) وأتى بعدها حرف من حروف المعجم فلا بدّ من المحافظة على بيانها، وإلاّ بادرَ اللسانُ إلى ما هو أخفّ منها(6) نحو قوله تعالى:

---

(1) وهذا هو الذي قال عنه ابن يعيش- «شرح المفصل» ١٢٧/١٠ «الضاد الضعيفة في لغة قوم اعتاصت عليهم فربما أخرجوها ظاء، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا» ويلاحظ أن هذا النطق شائع في أكثر البلاد العربية عدا الجزيرة والخليج.

(2) في معجم البلدان ١٦٤/٣. الزيلع: جبل من السودان، في طرف أرض الحبشة وهم مسلمون.
وقد ذكر الزمخشري أن اللام أبدلت من الضاد، فقالوا في اضطجع: الطجع. «المفصل وشرحه» ٤٥/١٠، ٤٦. ويرى برجشتراسر أن نطق الضاد لاماً مطبقة قريب مما وصفه به علماء العربية، وأن هذا النطق موجود عند أهل حضرموت، وأن الأندلسيين كانوا ينطقون الضاد مثل ذلك. ينظر «التطور النحوي» ١٩.

(3) زاد في ط الآية ١١٩ - سورة الأنعام: ﴿ما اضْطُرِرْتم﴾.

(4) ما نبّه المؤلّف عليه من خشية تأثّر الضاد - وبخاصة إذا نُطقت شديدة - بالطاء، فتدغم فيها، وقع في القراءات الشاذة، ففي الشواذ ١١، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٧: أن ابن محيصن قرأ (أُطَّرّ) بإدغام الضاد في الطاء. وفي «الشواذ» ٩ أن ابن محيصن أيضاً قرأ ﴿ثم اطَّرُّه﴾ بالإدغام.

(5) (الضاد) ليست في ط.

(6) أي تتأثر الضاد بالصوت الذي بعده، فتصبح صوتاً قريباً منه، ففي ﴿أَفَضْتُم﴾ و﴿خُضْتُم﴾ يمكن أن تتأثر الضاد بالتاء فتهمس وتصير طاء، ثم تدغم في التاء...

﴿أفضتُم﴾ [البقرة ١٩٨]، و﴿خُضْتُم﴾ [التوبة ٦٩][1]، ﴿واخْفِضْ جناحَكَ﴾ [الحجر ٨٨]، ﴿وَقَيَّضْنا﴾ [فصلت ٢٥]، و﴿فَرَضْنا﴾ [الأحزاب ٥٠]، و﴿خُضْرٍ﴾ [يوسف ٤٣]، و﴿نَضْرَةً﴾ [الإنسان ١١]، و﴿في تَضْليل﴾ [الفيل ٢] ونحو ذلك.

وإذا تكرّرت هي[2] أو أتى بعدها ظاء فلا بدّ من بيان كلّ واحد منهنّ[3] وإخراجها من مخرجها كقوله: ﴿يَغْضُضْنَ﴾ [النور ٣١]، و﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح ٣] و﴿يَعَضُّ الظَّالِمُ﴾[4] [الفرقان ٢٧] ونحوه.

وإذا أتى بعدها حرفٌ مُفَخَّم أو غيره فلا بدّ من بيانها لئلاّ يبدلَها اللسانُ حرفاً من جنس ما بعدها كما تقدّم، نحو ﴿أَرضُ اللهِ﴾ [النساء ٩٧]، و﴿الأرضِ ذهباً﴾ [آل عمران ٩١] وشبه ذلك.

والتفخيم ذكر قبل

[الطاء][5]

وأما الطاء المهملة تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج التاء والدال، وهو المخرج الثامن من مخارج الفم، وهي من أقوى الحروف، لأنها حرف

(١) بين الآيتين تقديم وتأخير في ط.
(٢) ليست في ط.
(٣) في ط (منها).
(٤) في الآيتين الأخيرتين، إذا قُرئ بالضاد رخوة – على أصلها – اقتربت من الظاء، وخُشي إدغامها، أما في قراءتنا للضاد شديدة فلا يقع مثل ذلك. وينظر «التحديد» ١٠٩، و«الرعاية» ١٥٩.
(٥) «الرعاية» ١٧٢، و«التحديد» ١٠٣ ب، و«اللطائف» ٢٣٠.

مجهور، شديد، مطبق، مستعل، مقلقل إذا سكن،[1] وقد تقدّم الكلام على تفخيمه.[2]

وإذا تكرّرت الطاء[3] وجب بيانها لقوّتها كقوله تعالى: ﴿شَطَطاً﴾ [الكهف ١٤]، وإذا سكنت- سواء كان سكونها لازماً أو عارضاً- فلا بدّ من بيان إطباقها وقلقلتها، نحو قوله تعالى: ﴿الخَطْفَة﴾ [الصافات ١٠]، و﴿الأَطْفَال﴾[4] [النور ٥٩] و﴿البَطْشَة﴾ [الدخان ١٦]، ﴿الأَسْباط﴾ [البقرة ١٣٦]، و﴿اخْتَلَط﴾[5] [الأنعام ١٤٦]، و﴿القسْط﴾ [الأنبياء ٤٧]، ونحوه[6] في الوقف.

وإذا سكنت وأتى بعدها تاء فأُدْغِمْها فيها إدغاما غير مُسْتَكْمَل، تبقي معه تفخيمها واستعلاءها لقوّة الطاء[7] وضعف التاء نحو: ﴿بَسَطْتَ﴾ [المائدة ٢٨]، و﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل ٢٢]، و﴿فَرَّطْتُ﴾[8] [الزمر ٥٦]، لأن أصل الإدغام أن يدغم الأضعف في الأقوى ليصير في مثل قوّته، وفي مثل هذا عكسه، وسوَّغَه القلب، لكن الصفة باقية دالّة على موصوفها في نحو هذا كالغنّة، ألا ترى أنك إذا أدغمت التاء في الطاء في نحو: ﴿وَدَّت طَّائِفَةٌ﴾ [آل عمران ٦٩]، لم تُبقِ من لفظها شيئاً، لأنّ الإدغام على ما ينبغي أن يكون كاملاً في نحو هذا، ولولا أنها من مخرج واحد لم تدغم الطاء فيها، فلذلك ضعف الإدغام عن أن يكون

---

(١) يختلف المحدثون عن القدماء في وصف الطاء، فالمحدثون يجمعون على أنها مهموسة في نطقنا، وأنها النظير المطبق للتاء، والأوصاف التي يذكرها القدماء للطاء تصدق على نطق الضاد شديدة عند أكثر العرب. ينظر د.أنيس ٥١، ود.بشر ١٠٢، ود.أحمد مختار ٢٧٠، و«الوجيز» ١٨٦.

(٢) في ط (تفخيمها).

(٣) سقط من ط (الطاء).

(٤) بين الآيتين تقديم وتأخير في ط.

(٥) في ط ﴿أحاط﴾ [الاسراء: ٦٠].

(٦) في ط (ونحو ذلك).

(٧) في ط (لقوتها).

(٨) ينظر «النشر» ٢/٢٨.

مكملاً[1]، ونظيره إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء إذا أبقيت الغنة، فيكون التشديد متوسّطاً لأجل إبقاء الغنّة.

قال أبو عمرو الداني[2]: هذا مذهب القراء، وقد يجوز إدغامها وإدغام صوتها- أعني الطاء في التاء، كجوازه في إدغام التنوين والنون في الواو والياء مع غنتها، كرواية خلف عن سليم[3] عن حمزة وهو الأقلّ.

قال شُريح في «نهاية الإتقان»: «من العرب من يبدل التاء طاء، ثم يدغم الطاء الأولى فيها[4] فيقول: (أَحَطُّ) و(فَرَطُّ)، وهذا مّما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق».[5]

وإذا كانت الطاء مشدّدة فلا بدّ من بيانها نحو: ﴿اِطَّيَّرْنا﴾ [النمل ٤٧] و﴿ان يَطَّوَّف﴾ [البقرة ١٥٨]، وإلاّ مالَ بها اللسانُ إلى الرخاوة.

[الظاء] [6]

وأما الظاء تقدم الكلام على مخرجها، وأنها تخرج من مخرج الذال والثاء

(١) قال الداني- «التحديد» ١٠٤: «فإن التقت الطاء وهي ساكنة بتاء أُدغمت فيها بيسر، وبُيِّن إطباقها مع الإدغام...» وقال مكي- «الرعاية» ١٧٣: «وإذا وقعت الطاء مدغمة في طاء بعدها وَجَب على القارىء أن يبيِّن التشديد متوسّطاً، ويبيّن الإدغام، ويظهر الإطباق الذي كان في الطاء لئلا تذهب الطاء في الإدغام ويذهب إطباقها معها...» وينظر «اللطائف» ٢٣٠.

(٢) في ط (الحافظ أبو عمرو الداني). والنصّ في «التحديد» ١٠٤.

(٣) هما: سليم بن عيسى،المقرىءالكوفي، أخصّ أصحاب حمزة وأقومهم بحرفه، وهو الذي خلفه بالقيام في القراءة. توفّي سنة ١٨٨هـ. «غاية النهاية» ٣١٨/١. وخلف بن هشام البزار، أحد الرواة عن سليم عن حمزة توفي سنة ٢٢٩هـ، «غاية النهاية» ٢٧٢/١.

(٤) في ط (في الثانية).

(٥) ينظر «شرح المفصل» ١٥١/١٠.

(٦) «الرعاية» ١٩٤، و«التحديد» ١٠٤ ب، و«اللطائف» ٢٣٢.

وهو المخرج العاشر، وهي مجهورة، رخوة، مطبقة، مستعلية [1]، وقد تقدم الكلام على تفخيمها.

وإذا سكنت الظاء [2] وأتى بعدها تاء وجب بيانها لئلاّ تقرب من الإدغام [3] نحو: ﴿أَوَعَظْتَ﴾ في [الشعراء ١٣٦]، ولا ثاني له. قال مكي: الظاء مظهرة بغير اختلاف في ذلك بين القراء [3]. وقال الداني في كتاب «التحديد» له: وقد جاء عن أبي عمرو والكسائي مالا يصحّ في الأداء، ولا يُؤخذ به في التلاوة [4]. وكذا يلزم تخليصه وبيانه ساكناً كان أو متحركا حيث وقع.

[العين] [5]

وأما العين تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني من الحلق قبل مخرج الحاء، وهي مجهورة، بين الشدة والرخاوة، منسفلة، فإذا لفظت بها فبيّن جهرها وإلاّ عادت حاء، إذ لولا الجهرُ وبعضُ الشدّة لكانت حاء كذلك، ولولا الهمس والرخاوة اللذان في الحاء لكانت عيناً [6].

---

(١) الظاء هي نظير الذال المطبق.

(٢) لفظة (الظاء) غير موجودة في ط.

(٣) «الرعاية» ١٩٦.

(٤) «التحديد» ١٠٤ ب. قال أبو حيان - «البحر» ٣٣/٧: «وروي عن أبي عمرو والكسائي وعاصم إدغام الظاء في التاء، وبالإدغام قرأ ابن محيصن والأعمش، إلا أن الأعمش زاد ضمير المفعول فقرأ (أَوَعَظتنا). وينبغي أن يكون إخفاء، لأن الظاء مجهورة مطبقة، والتاء مهموسة منفتحة، فالظاء أقوى من التاء، والإدغام إنما يحسن في المتماثلين أو في المتقاربين إذا كان الأول أنقص من الثاني، وأما إدغام الأقوى في الأضعف فلا يحسن، على أنه قد جاء من ذلك أشياء في القرآن بنقل الثقات، فوجب قبولها، وإن كان غيرُها أفصحَ وأقيس».

(٥) «الرعاية» ١٣٦، و«التحديد» ١٠١، و«اللطائف» ٢٢٣.

(٦) يرى أكثر المحدثين أنه لا فرق بين العين والحاء إلا في الجهر والهمس، فالعين المقابل المجهور للحاء، ولا ترتيب بين الحاء والعين فكلاهما من الحلق. أما عدّ العلماء العربية للعين متوسّطاً - =

فإذا وقع بعدها حرف مهموس كقوله تعالى: ﴿تَعْتَدُوا﴾ [البقرة ١٩٠]، و﴿الْمُعْتَدِينَ﴾[البقرة ١٩٠] فَبَيِّنْ جهرها وشدَّتها،[١] وكذا إذا وقع بعدها ألف نحو: ﴿العالَمين﴾ [الفاتحة ٢]، فلطِّف العين ورقِّق الألف، وبعض الناس يفخِّمونه وهو خطأ.

وإذا تكرَّرت فلا بدّ من بيانها لقوّتها وصعوبتها على اللسان كقوله تعالى: ﴿وَنَطْبَعُ على﴾ [الأعراف ١٠٠]، و﴿فُزِّعَ عَن﴾ [سبأ ٢٣]، وشبهه[٢].

وإذا وقع بعدَ العين الساكنة[٣] غينٌ معجمة وجب بيانُها لقرب المخرج ولمبادرة اللفظ إلى الإدغام نحو: ﴿واسْمَعْ غَيْرَ﴾ [النساء ٤٦].

[الغين] [٤]

وأما الغين تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الخاء، وهي[٥] آخر المخرج الثالث من الحلق ممّا يلي الفم، وهي مجهورة رخوة، منفتحة، مستعلية[٦]، وتقدم الكلام على تفخيمها.

فإذا لَقِيَتْ حرفاً من حروف الحلق وجب بيانها نحو: ﴿رَبَّنا أَفْرِغْ عَلَيْنا﴾

وليس رخواً فإن من الباحثين من يرى له مبرّراً: فيذكر الدكتور إبراهيم أنيس ٧١ «ولعل السر في هذا هو ضَعْف ما يُسمع لها من حفيف إذا قورنتِ بالغين، وضعف حفيفها يقرّبها من الميم والنون واللام، ويجعلها من هذه الأصوات التي هي أقرب إلى طبيعة أصوات اللين». ويرى د. بشر ١٣٢ أن العين «أقل الأصوات الاحتكاكية احتكاكاً، وقلّة الاحتكاك مسوّغ ظاهر لضمّها إلى هذه الأصوات المتوسطة» وينظر د. أحمد مختار ٢٧٢.

(١) لئلا تصير حاء.

(٢) في غير الإدغام الكبير لأبي عمرو. ينظر «النشر» ٢٨٠/١.

(٣) في ط: (بعدها).

(٤) «الرعاية» ١٤٣، و«التحديد» ١٠١، و«اللطائف» ٢٢٣.

(٥) في ط (وهو).

(٦) الغين نظير الخاء المجهور، وقد سبق التعليق على الخاء ١١٩.

[البقرة ٢٥٠]، و﴿أَبْلِغْهُ﴾ [التوبة ٦]، وكذلك القاف نحو: ﴿لا تُزِغْ قُلُوبَنا﴾ [آل عمران ٨]، لأنّ مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله والقاف بعده، فيُخْشَى أن يبادرَ اللفظُ إلى الإخفاء والإدغام.

وإذا وقع بعد الغين الساكنة شين وجب بيانها لئلاّ تقربَ من لفظ الخاء، لاشتراكهما[1] في الهمس والرخاوة كقوله تعالى: ﴿يَغْشَى﴾ [آل عمران ١٥٤] ونحوه، وكذا حكمه مع سائر الحروف[2] نحو: ﴿فَرَغْتَ﴾ [الشرح ٧] و﴿ضِغْثاً﴾ [ص ٤٤]، و﴿بَغْياً﴾ [البقرة ٩٠]، و﴿يَغْفِرُ﴾ [آل عمران ١٢٩]، و﴿أَغْنَى﴾ [الأعراف ٤٨]، و﴿أَغْلالاً﴾ [يس ٨]، و﴿أَغْطَشَ﴾ [النازعات ٢٩] ونحو ذلك.

[الفاء] [3]

وأما الفاء تقدم الكلام على مخرجها من الفم، وهو الحادي عشر، وهو من أطراف الثنايا العليا وباطن الشفة السفلى، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة، مستفلة، متفشية[4].

فإذا التقت بالميم أو الواو فلا بدّ من بيانها لتأففها[5] نحو: ﴿تَلْقَف ما﴾[6] [الأعراف ١١٧]، ﴿لا تَخَفْ ولا﴾[7] [العنكبوت ٣٣] ونحو ذلك.

وإذا تكَرَّرت الفاءُ وجب بيانُها، سواءٌ كانت في كلمة أو كلمتين كقوله

(١) أي: الخاء والشين.

(٢) وبصفة خاصة المهموسة.

(٣) «الرعاية» ٢٠١، و«التحديد» ١٠٩، و«اللطائف» ٢٤٥.

(٤) وهو الوصف الحديث لهذا الصوت. وينظر الحديث عن الحروف المتفشّية ص: ٩٧

(٥) في ط (لتأمنها).

(٦) وذلك إذا قرأت بالإدغام الكبير، بتسكين الفاء.

(٧) للتقارب بين مخرج الفاء ومخرجي الميم والواو، وخشية الإخفاء أو الإدغام.

تعالى: ﴿يُخَفَّفُ﴾ [البقرة ٨٦]، و﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ﴾ [النور ٣٣]، و﴿تَعْرِفُ فِي﴾ [الحج ٧٢]، في مذهب المظهر، ونحو ذلك.

وإذا أتى بعدها ألف فلا بدّ من ترقيقها[1].

[القاف][2]

وأما القاف تقدم الكلام على أنها تخرج من أول مخارج الفم، من جهة الحلق من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، وهي مجهورة، شديدة، مستعلية، مقلقلة، منفتحة،[3] وهي قريبة من مخرج الكاف، وتقدّم الكلام على تفخيمها وينبغي المبالغة فيه.

وإذا سكنت، وكان سكونها لازماً أو عارضاً فلا بدّ من بيان قلقلتها وإظهار شدتها، وإلا مازجت الكاف[4] نحو: ﴿تَقْتُلُون﴾ [البقرة ٨٥]، و﴿أَقْسَموا﴾ [المائدة ٥٣] و﴿لا تَقْنَطُوا﴾ [الزمر ٥٣]، ﴿واقْصِد﴾ [لقمان ١٩]، و﴿فلا تَقْهَرْ﴾ [الضحى ٩]، و﴿فاقْضِ﴾ [طه ٧٢]، و﴿الحَقّ﴾[البقرة ٢٦]،و﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء ٦٣]، ونحو ذلك. ألا ترى أنه لو

(١) زاد في ط (نحو ﴿فاكِهون﴾ [يس: ٥٥]) ولم ترد في س، د.

(٢) «الرعاية» ١٤٥، و«التحديد» ١٠١، و«اللطائف» ٢٢٤.

(٣) مخرج القاف في الوصف الحديث له من اللهاة: وذلك باتّصال مؤخر اللسان بمنطقة اللهاة اتصالا محكماً فهو صوت شديد. وهو الذي قال به علماء العربية، وسموا القاف والكاف- كما سبق- لهويين.

والخلاف بين وصف علماء العربية للقاف، وبين نطقنا ووصفنا له هو أن القاف مجهور عند القدماء، مهموس عند المحدثين، وقد جرى بحث طويل حول سرّ هذا الخلاف: فهل حدث تغير في نطق الصوت؟ وكيف كان ينطق؟ أم لم يوفق القدماء في وصفه؟... ينظر د. إبراهيم أنيس ٦٧، ٨٢، ود. بشر ١٠٩، ود. أحمد مختار ٢٧٢، و«الوجيز» ٢٠٠.

(٤) القاف والكاف صوتان متجاوران، متفقان في الشدة، وقد نبّه العلماء على قلقلة القاف لئلا تُهمس فتلتبس بالكاف.

لم تبيّن قلقلتها في مثل قوله: (يقتل)، صار (يكتل)، وكذا (تقف) و(يكف)[1].

وإذا تكرّرت وجب بيان كل نحو: ﴿حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام ٩١]، و﴿بالحقّ قالوا﴾ [الأنعام ٣٠].

وإذا وقعت الكاف بعدها أو قبلها وجب بيان كلٍّ منها لغير المدغم، نحو: ﴿لَكَ قُصورا﴾ [الفرقان ١٠]، ﴿وَخَلَقَ كلَّ شيءٍ﴾ [الأنعام ١٠١]، و﴿خَلَقَكُم﴾ [البقرة ٢١] وشبه ذلك.

وفي إدغامها- إذا سكنت- في الكاف مذهبان: الإدغام الناقص مع إظهار التفخيم والاستعلاء كالطاء في التاء، وهذا مذهب أبي محمد مكي وغيره. والإدغام الكامل بلا إظهار شيء، فتصير كافاً مشددةً، وهو مذهب الداني[2] ومن والاه[3].

قلت: وكلاهما حسن، وبالأول أخذ عليّ المصريون، وبالثاني الشاميون، واختياري الثاني وفاقاً للداني[4] وقياساً على مذهب أبي عمرو[5].

---

(١) هكذا وردت العبارة في المخطوطات، وليس في الآيات ما يصلح لما ذكر المؤلف، وأقرب شيء لما ذكر: قوله تعالى في [النساء: ٩٣]: ﴿ومن يَقْتُلْ﴾ وفي [يوسف: ٦٣]: ﴿يَكْتَلْ﴾ في قراءة حمزة والكسائي. وكذلك في [الإسراء: ٣٦]: ﴿ولا تَقْفُ﴾ وفي [فصلت: ٥٣]: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ﴾. ويمكن أن يمثل لها في اللغة بـ(القَلْب) و(الكلب)، و(القوم)، و(الكوم)...

(٢) في ط (مذهب الحافظ أبي عمرو الداني).

(٣) قال المؤلف «النشر» ٢٩٩/١: «أجمع رواة الإدغام عن أبي عمرو على إدغام القاف في الكاف إدغاماً كاملاً يذهب معه صفة الاستعلاء ولفظها...» وينظر ١٩/٢.

وقال مكي - «الرعاية» ١٤٦: «وإذا سكنت القاف قبل الكاف وجب إدغامها في الكاف لقرب المخرجين، ويبقى لفظ الاستعلاء الذي في القاف ظاهراً كإظهارك الغنة والإطباق مع الإدغام...».

وقال الداني - «التحديد» ١٠١ ب «فإن التقت القاف بالكاف وهي ساكنة أُدغمت فيها» وينظر «السبعة» ١١٨.

(٤) في ط (وفاقاً للحافظ الداني).

(٥) في ط (على مذهب أبي عمرو، أعني ابن العلاء البصري).

[الكاف] [1]

وأما الكاف تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني من مخارج الفم من بعد القاف مما يلي الفم، وهي مهموسة، شديدة، منفتحة، منسفلة[2].

فإذا أتى بعدها حرف استعلاء وجب التحفّظ ببيانها لئلاّ تلتبس بلفظ القاف كقوله تعالى: ﴿كَطَيِّ السِّجِلِّ﴾ [الأنبياء ١٠٤]، و﴿كَالطَّوْدِ﴾ [الشعراء ٦٣] ونحوه.

وإذا تكرّرت الكاف[3] من كلمة أو كلمتين فلا بدّ من بيان كل واحد منها لئلاّ يقرب اللفظ من الإدغام لتكلّف اللسانِ بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى: ﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾. [البقرة ٢٠٠]، و﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾ [طه ٣٥] على مذهب المظهر.

وإذا وقعت في موضع يجوز أن تبدل منها قاف في بعض اللغات وجب بيان الكاف لئلا تخرج من لغة إلى لغة أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾ [التكوير ١١]، قرأ ابن مسعود (قُشِطَت) بالقاف[4].

ولا بدّ من ترقيقها إذا أتى بعدها ألف.

[اللام] [5]

وأما اللام تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الخامس من مخارج الفم

---

(١) «الرعاية» ١٤٧، و«التحديد» ١٠١ ب، و«اللطائف» ٢٢٤.

(٢) لا يختلف نطقنا للكاف، ولا وصف المحدثين لها عما قال علماء العربية.

(٣) (الكاف) ليست في ط.

(٤) «الشواذ» ١٦٩، و«البحر» ٤٣٤/٨. قال أبو حيان: «وهما [القاف والكاف] كثيراً ما يتعاقبان».

(٥) «الرعاية» ١٦٢، و«التحديد» ١٠٨، و«اللطائف» ٢٢٧.

بعد مخرج الضاد، من حافة اللسان، فأدناها[1] إلى منتهى طرفه، وهي مجهورة، بين الشدة والرخاوة، منفتحة منسفلة[2].

فإذا سكنت وأتى بعدها نون في كلمة فلا بدّ من بيان سكونها نحو[3]: ﴿جَعَلْنا﴾ [البقرة ١٢٥]، و﴿قُلْنا﴾ [البقرة ٣٤]. واحذر من تحريكها كما يفعله بعضُ العجم. وكذلك أَظْهِرْها في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعالَوا﴾ [الأنعام ١٥١]، و﴿قُلْ نَعَم﴾ [الصافات ١٨].

وأما لام التعريف: فلا بدّ من إظهارها عند هذه الحروف: الباء والجيم والحاء والخاء والعين والغين والفاء والقاف والكاف، [والهمزة][4] والميم والهاء والواو والياء. وإدغامها فيما بقي، وقد نظمتها في أوائل كَلِم هذين البيتين [وإذا حفظت تفهم أن ما عداها مظهر، وهما قولي][5]:

والـلامُ للتَّعْرِيـفِ أَدْغِمْها:[6] تَنَلْ ... ثَوَاب داءٍ زَانَـــه ذو شِفـــا
رَمــاهُ سَهْمٌ صائِــبٌ لَحْظُــه ... نَائِبَـــةٌ ظُلْمَ طبيـــبٍ ضَفـــا

كقوله تعالى: ﴿التُّراب﴾ [النحل ٥٩]، ﴿الثَّوَاب﴾ [آل عمران ١٩٥]، ﴿الدَّار﴾ [البقرة ٩٤]، ﴿الزّاني﴾ [النور ٣]، ﴿الذُّلّ﴾ [الإسراء ٢٤]، ﴿الشَّراب﴾ [الكهف ٢٩]، ﴿الرَّحمٰن﴾ [الفاتحة ١]، ﴿السَّماء﴾ [البقرة ١٩]، ﴿الصِّراط﴾ [الفاتحة ٦]، ﴿الليْل﴾ [البقرة ١٦٤]، ﴿النّار﴾ [البقرة

---

(١) في ط (أدناها).

(٢) ذكر سيبويه ٤٠٥/٢، وسار على نهجه علماء العربية أن اللام «من حافة اللسان، من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية».

وفي وصف المحدثين اللام: يتصل طرف اللسان باللثة العليا، ويسمح للهواء بالخروج من جانبيه، لذا عد من الأصوات المتوسطة.

(٣) في ط (نحو ﴿قلْنا﴾، ﴿وجَعَلْنا﴾، ﴿وأَنْزَلْنا﴾، ﴿فَضَّلْنا﴾).

(٤) تكملة من ط.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من س، وهو في ط، د.

(٦) في ط (أدغم).

٢٤]، ﴿الظَّالِم﴾ [النساء ٧٥]، ﴿الطَّيْر﴾ [البقرة ٢٦٠]، ﴿الضَّالِّين﴾[1] [الفاتحة ٧].

فإن قيل: لِمَ أدغمت اللام الساكنة في نحو: ﴿النَّار﴾، و﴿النُّور﴾ [البقرة ٢٥٧]، و﴿النَّاس﴾ [البقرة ٨] وأُظهِرت في: ﴿قُلْ نَعَم﴾ [الصافات ١٨]، وكلٌّ منها واحد؟ قلتُ: لأن هذا فعل قد أُعِلّ بحذف عينه، فلم يُعَلّ ثانياً بحذف لامه لئلاّ يصيرَ في الكلمة إجحاف، إذ لم يبقَ منها إلا حرف واحد، والحرف مبنيّ على السكون لم يحذف منه شيء ولم يعلّ بشيء فلذلك أدغم. ألا ترى أن الكسائيّ ومن وافقه أدغم اللام من (هل) و(بل) في نحو قوله تعالى: ﴿هل تَعْلَمُ﴾ [مريم ٦٥]، و﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [الواقعة ٦٧]، ولم يدغمها في ﴿قُلْ نَعَمْ﴾، و﴿قُلْ تَعَالَوا﴾[2] [الأنعام ١٥١].

فإن قيل: قد أجمعوا على إدغام: ﴿قَلْ رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣] والعلّة موجودة؟. قلت: لأن الراء حرفٌ مكرّر منحرف، فيه شدّة وثقل، يضارع حروف الاستعلاء بتفخيمه، واللام ليس كذلك، فجذب اللام جذبَ القوي للضعيف، ثم أدغم الضعيف في القوي على الأصل، بعد أن قوي بمضارعته بالقلب[3]، والراء قائم بتكريره مقام حرفين كالمشدّدات، فاعلم. وأما النون فهو أضعف من اللام بالغنة والأصل ألا يدغم الأقوى في الأضعف، ألا ترى أن اللام إذا سكنت كان إدغامها في الراء إجماعاً[4]، ولا كذلك العكس. وكذلك إذا سكنت النون كان إدغامها في اللام إجماعاً ولا كذلك العكس. وهذان سؤالان لم أرَ أحداً تعرّض إليهما.

وإذا جاوزت اللام لاماً مغلظة فتَعَمّل في بيانها وتخليصها، وإلاّ فَخَّمت ما

---

(١) ينظر في إدغام اللام: «الكتاب» ٤١٦/٢، و«المقتضب» ٢١٣/١، و«الوجيز في علم التصريف» ٦٥، و«شرح المفصل» ١٤١/١٠.

(٢) ينظر «الكشف» ١٥٣/١، و«النشر» ٦/٢.

(٣) في ط (لمضارعته). والمراد أن اللام تتأثر بالراء فتصير مثلها، ثم يدغم المثلان.

(٤) في ط (من أكثر الطرق).

لا يجوز تفخيمه كقوله تعالى: ﴿جَعَل اللهُ﴾ [النساء: ٥]،و ﴿قالَ اللهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وكذلك إن لاصقها حرفُ إطباق فبيِّن ترقيقها، نحو: ﴿اللَّطِيف﴾ [الأنعام: ١٠٣]،و ﴿ما اخْتَلَط﴾ [الأنعام: ١٤٦]،و ﴿لسَلَّطَهُم﴾ [النساء: ٩٠] ونحوه[1]. ومع ذلك فلا بدّ من تفخيم اسم الله تعالى إذا كان قبله ضمة أو فتحة[2] ومن ترقيقه إذا كان قبله كسرة، وبعد الإمالة فيها خلاف[3].

[الميم][4]

وأما الميم تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني عشر، من مخارج الفم، من مخرج الباء، وهي مجهورة، بين الشدة والرخاوة، منفتحة، منسفلة[5]، وهي أخت الباء لأن مخرجها واحد، فلولا الغنّة التي في الميم، وجريان النفس معها لكانت باء، والميم أيضاً مواخية للنون للغنّة التي في كلّ منها، تخرج من الخيشوم، ولأنها مجهورتان، ولذلك أبدلت العرب إحداهما من الأخرى فقالوا: غين وغيم، وقالوا في الغاية: الندى والمدى[6].

فإذا سكنت الميم وأتى بعدها فاء أو واو فلا بدّ من إظهارها كقوله

(١) في ط (ونحو ذلك).

(٢) في ط (إذا كان قبله فتحة أو ضمة نحو: ﴿وما اللهُ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿يدُ اللهِ﴾ [المائدة: ٦٤].

(٣) في ط (فيه). وقد سبق الحديث عن تفخيم وترقيق لفظ الجلالة ص: ٩٣.

(٤) «الرعاية» ٢٠٦، و«التحديد» ١٠٩ ب، و«اللطائف» ٢٤٦.

(٥) لا يختلف وصف المحدثين للميم في شيء عما قال علماء العربية. وعند النطق بالميم تنطبق الشفتان تماماً، ويتحول مجرى الهواء عن طريق الأنف، لذا يعدّ الصوت متوسطاً، وهو مجهور، ولا فرق بين الميم والنون إلاّ في مكان حبس الهواء، أو نقطة التحكم: فهي في الميم من الشفتين، وفي النون من اللسان أو اللثة.

(٦) القلب والإبدال: ١٧، ١٩. واللسان غيم، غين، مدى، ندى.

تعالى: ﴿هُم فيها﴾ [البقرة ٣٩]، ﴿ويَمُدُّهُم في﴾ [البقرة ١٥]، ﴿وعِدْهُمْ وما﴾ [الإسراء: ٦٤]. ونحوه[١].

وإذا سكنت وأتى بعدها باء فعن أهل الأداء فيها خلاف: منهم من يظهرها عندها، ومنهم من يخفيها، وإلى إخفائها ذهب جماعة، وهومذهب ابن مجاهد وابن بشر[٢] وغيرهما، وبه قال الداني، وإلى إدغامها[٣] ذهب ابن المنادي وغيره.

وقال أحمد بن يعقوب التائب:[٤] أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في كل القرآن، وبه قال مكي[٥]، وبالإخفاء أقول قياساً على مذهب أبي عمرو بن العلاء[٦]. قال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، أي سواء

---

(١) (ونحوه) ليست في ط.

(٢) هو علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشر، أبو الحسن الأنطاكي، إمام حاذق مسند ثقة ضابط. توفي سنة ٣٧٧هـ، «غاية النهاية» ١/٥٦٤.

(٣) في ط (وإلى إظهارها) وما أثبت من س، د. ونقل الداني عن ابن المنادي- كما سيأتي- قوله بالإخفاء فيها.

(٤) هو أبو الطيب الأنطاكي، مقرىء حاذق، توفي ٣٤٠هـ. «غاية النهاية» ١/١٥١.

(٥) قال مكي- «الرعاية» ٢٠٦: «وإذا سكنت الميم، وجب أن يُتحفّظ بإظهارها ساكنة عند لقائها باء أو فاء أو واواً... لا بدّ من بيان الميم الساكنة في هذا كله ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركة، وإنما ذلك خوف الإخفاء والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن...».

وقال الداني- «التحديد» ١٠٩ ب: «وإذا التقى [الميم] بالفاء أو الواو أنعم ببيانه للغنة التي فيه... روي عن الكسائي إدغامه في الفاء، وذلك غير صحيح ولا جائز... فإن التقت الميم بالباء فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها: فقال بعضهم: هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما، كانطباقهما على إحداهما، وهذا مذهب ابن مجاهد، وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر... قال أبو الحسن بن المنادي: أخذنا عن أهل الأداء بيان الميم الساكنة عند الواو والفاء... وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في جميع القرآن، قال: وكذلك الميم عند الفاء، وذهب إلى هذا جماعة من شيوخنا... قال: وبالأول أقول».

(٦) في ط (على مذهب زبّان) وهو أبو عمرو.

كانت أصلية السكون كـ ﴿أَمْ بِظاهِرٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، أو عارضته كـ ﴿يَعْتَصِمْ بالله﴾ [آل عمران: ١٠١] ومع ذلك فلا بد من ترقيقها وترقيق ما بعدها إذا كانت[1] ألفاً.

[النون][2]

وأما النون تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج السادس من مخارج الفم، فوق اللام قليلاً على الاختلاف الذي ذكرناه قبل، وهي مجهورة، بين الشدّة والرخاوة، منفتحة، منسفلة[3]، فيها غنّة إذا سكنت تخرج من الخياشيم من غير مخرج المتحركة، وسأفرد لأحكامها إذا سكنت باباً بعد إن شاء الله، والكلام هنا على المتحركة.

فإذا جاء بعدها ألف غير ممالة يجب على القارىء أن يرقّقها ولا يغلّظها، كما يفعل بعض الناس.

وإذا تكررت وجب التحفّظ من تركِ بيان المثلين، وإذا كانت الأولى مشدّدة كان البيان آكد لاجتماع ثلاث نونات كقوله تعالى ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَه﴾ [ص: ٨٨].

وأما قوله تعالى: ﴿مالَكَ لا تَأْمنَّا﴾ [يوسف: ١١] فللسبعة فيه وجهان: أحدهما الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعد الإدغام، وعلى هذا يكون إدغاماً. الثاني: الإشارة إلى النون الأولى بالحركة، وعلى هذا يكون إخفاء[4].

---

(١) في ط (كان).

(٢) «الرعاية» ١٦٧، و«التحديد» ١٠٦ ب، و«اللطائف» ٢٢٩.

(٣) النون عند المحدثين- كاللام والراء- من طرف اللسان واللثة، فهي أصوات لثوية، ويكون اتصال اللسان باللثة اتصالا محكماً، ويتحوّل مجرى الهواء إلى الأنف. ولا تختلف عما قال علماء العربية، إلاّ في اعتبار أكثر المحدثين أنها- مع الراء واللام- من مخرج واحد، وميل أكثر علماء العربية إلى عدّها من ثلاثة مخارج.

(٤) «السبعة» ٣٤٥، و«إبراز المعاني» ٥٣٢، و«النشر» ١/٢٩٦.

وإذا أُلقيت حركة الهمزة على التنوين وحُرّك بها على مذهب ورش[1]، كقوله في سورة «يوسف» [٤٠] ﴿مِنْ سُلْطانٍ اِنِ الحُكْمُ﴾ لفظ بثلاث نونات متواليات مكسورات.

[الهاء][2]

وأما الهاء تقدم الكلام على أنّها تخرج من مخرج الهمزة من وسط المخرج الأول من مخارج الحلق بعد مخرج الهمزة، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة، منسفلة، خفية، فلولا الهمس والرخاوة اللذان فيها مع شدّة الخفاء[3] لكانت همزة، ولولا الشدة والجهر اللذان في الهمزة لكانت هاء، إذ المخرج واحد،[4] ومن أجل ذلك أبدلت العرب من الهاء همزة، ومن الهمزة هاء، فقالوا: ماء واصله ماه، وأصل ذا: مَوَه ثم أُعلّ، وأرقت الماء، وهَرَقْته،[5] وكذا في مواضع. والحروف تكون من مخرج واحد، وتختلف صفاتها فيختلف لذلك ما يقع في السمع من كل حرف.

ولما كانت الهاء حرفاً خفيّاً وجب أن يُتحفّظ[6] ببيانها لاسيما إذا تكررت، سواء كانت في كلمة أو كلمتين لتكرر الخفاء، ولتأتّي الإدغام في ذلك لاجتماع المثلين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وُجوهُهم﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ﴿ويُلْهِهِم﴾ [الحجر: ٣]و ﴿فيه هدى﴾ [البقرة: ٢]و ﴿فاعبدوه هذا﴾[7] [آل: عمران: ٥١] ونحو ذلك.[8]

(١) ينظر «النشر» ٢/٤٠٩.
(٢) «الرعاية» ١٢٩، و«التحديد» ١٠٠، و«اللطائف» ٢٢٢.
(٣) في ط (الفاء).
(٤) وهو الذي يؤكده الوصف الحديث للهاء، من أنها من أعمق المخارج- الحنجرة، وأنها تشترك في ذلك مع الهمزة، ويختلفان في همس الهاء ورخاوتها.
(٥) ينظر القلب والإبدال ٢٥، واللسان - راق، موه.
(٦) في ط (يحفظ).
(٧) على غير القراءة بالإدغام الكبير. ينظر «النشر» ١/٢٨٤.
(٨) (ونحو ذلك) ليست في ط.

وإذا كانت مشدّدة مدغمة في مثلها، فلا بدّ من بيانها نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهّه﴾ [النحل: ٧٦]، لا سيّما إذا كان قبلها حرف مجهور كهذا[1]، لأن أصله ﴿يوجهه﴾ بهاءين، وبها رسم في الأمهات، فلما سكنت الهاء الأولى للشرط أدغمت في الثانية، وكذا كل هاء مشددة نحو: ﴿فَمَهِّل﴾ [الطارق: ١٧].

وأما قوله تعالى: ﴿ماليه. هلك﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، فاختلف أهل الأداء في إظهارها وإدغامها، والمختار ألاّ تدغم هاء السكت في غيرها لعروضها، وأن ينوى بها الوقف، ومنهم من يأخذ بإدغامها للتماثل، وسكون الأول منها.[2]

وإذا سكنت الهاء[3] وأتى بعدها حرفٌ آخر فلا بدّ من بيانها لخفائها نحو: ﴿يستهزىء﴾ [البقرة: ١٥] و ﴿عَهْداً﴾ [البقرة: ٨٠]، و ﴿اهْتَدَى﴾ [يونس: ١٠٨]، و ﴿كالْعِهْنِ﴾[4] [المعارج: ٩] وشبه ذلك.

وإذا وقعت بين ألفين وجب بيانها لاجتماع ثلاثة أحرف خفية نحو قوله تعالى: ﴿بناها﴾ [النازعات: ٢٧]و ﴿طحاها﴾ [الشمس: ٦] ونحوه[5].

[الواو][6]

أما الواو فتقدّم الكلام على أنها تخرج من مخرج الباء والميم، وهو المخرج الثاني عشر، من بين الشفتين، وهي مجهورة، رخوة، منفتحة، منسفلة، بين

(١) في ط (هكذا).
(٢) «النشر» ٢/٢١.
(٣) (الهاء) ليست في ط.
(٤) في الأصول (العهن) وصُوِّب مع ما ورد عليه اللفظ في القرآن الكريم.
(٥) (ونحوه) ليست في ط.
(٦) «الرعاية» ٢٠٩، و«التحديد» ١١٠، و«اللطائف» ٢٤٥.

الشدّة والرخاوة في قول[1]. وأما ما يتعلق بالمدّ واللين فيها وفي اختيها فسأفرد لذلك باباً إن شاء الله تعالى.[2]

وإذا جاءت الواو مضمومة أو مكسورة وجب بيانها وبيان حركتها لئلا يخالطها لفظ غيرها، أو يقصر اللفظ عن إعطائها حقها كقوله تعالى: ﴿وجوه﴾ [آل عمران: ١٠٦]،و ﴿تفاوُت﴾ [الملك: ٣]، ﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿ولكلٍّ وجهةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨].

فإذا انضمت ولقيها مثلها كان بيانها آكد لثقلها نحو ﴿وُورِي﴾ [الأعراف: ٢٠].

وإذا سكنت وانضمّ ما قبلها وأتى بعدها مثلها وجب بيان كل منهما خشية الإدغام لأنه غير جائز، وتمكّن الواو الأولى لمدّها ولينها، وذلك نحو ﴿آمنوا وعَمِلوا﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وقَاتَلوا وقُتِلوا﴾ [آل عمران: ١٩٥].

فإذا انفتح ما قبل الأولى وجب الإدغام وبيان التشديد لأنها صارت في حكم الصحيح، فإدغامها واجب[3] كقوله تعالى: ﴿اتَّقَوا وآمَنُوا﴾، ﴿ثم اتّقُوا

---

(١) لم يذكر سيبويه الواو مع الحروف الشديدة ولا مع الرخوة. وذكرها علماء العربية في الحروف المتوسطة. «سرّ الصناعة» ٦٩، و«المفصل» ١٠/١٢٤.

ويفرق المحدثون في دراسة الأصوات بين الضمة قصيرة، أو طويلة نحو (يقول ويعوم) وبين ما يسمّى بالواو ويعتبر حرفاً من السواكن مثل (صَوْم وذَوْق). وكذلك الأمر بالنسبة للياء، والأول يُسَمّى عند الصرفيين حرف مدّ، وهو أن يكون ما قبل حرف العلة من الحركات مجانساً له، والثاني يسمّى حرف لين كالواو والياء في (صَوْم وبَيْت) والواو التي تسمى حرف لين هي التي يقول علماء العربية إنها مما بين الشفتين، أما حرف اللين فهو هوائي. ويرى المحدثون أن الواو المفتوح ما قبلها أو التي في نحو (ولد) بأنها نصف حركة، مخرجها من بين أقصى اللسان وأقصى الحنك، ويمكن أن يوصف بأنه شفوي لأن الشفتين تنضمّان عند النطق به. ينظر د.أنيس ٤٣، ٤٤، ود.بشر ١٣٣، ود.أحمد مختار ٢٧٢.

(٢) وهو باب المد والقصر.

(٣) سبب عدم الإدغام، اختلاف طبيعة الواو الأولى (حرف مدّ) عن الثانية (حرف لين). قال ابن الجزري– «النشر» ٢/١٩ : «كلّ حرفين التقيا أولهما ساكن وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة ما لم يكن أول المثلين حرف مدّ».

وأَحْسَنوا﴾[1] [المائدة: ٩٣].

وإذا أتت مشدّدة فلا بدّ من بيان التشديد بقوة من غير تمضيغ ولا رخاء كقوله تعالى: ﴿لَوَّوا﴾ [المنافقون ٥] ﴿وأُفَوِّضُ﴾ [غافر: ٤٤]و ﴿عَدُوّاً﴾ [البقرة: ٩٧] ونحوه.

[الألف][2]

أما الألف تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الهمزة والهاء من أول الحلق[3] وتقدم الكلام على صفاتها وعللها، فهو مغنٍ عن الإعادة هنا، ولا تكون إلاّ ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً، وهو منفرد بأحوال ليست في غيره، ويقع زائداً إذا لم ينقلب عن شيء، فإن انقلب كان أصلياً، فينقلب عن واو نحو (قال)، وعن ياء نحو (جاء) وعن همزة نحو (سال)، ويكون عوضاً عن التنوين المنصوب في حال الوقف. واحذر تفخيمه إذا أتى بعد حرف من حروف الاستعلاء، وقد تقدم الكلام عليه.

وإذا أتى بعد لام مفخمة فلا بدّ من ترقيقه نحو: ﴿إنّ اللهَ﴾ [البقرة: ٢٠]و ﴿الصَّلاة﴾ [البقرة: ٣]و ﴿الطَّلاق﴾ [البقرة: ٢٢٧]، في مذهب ورش، فتأتي باللام مغلظة والألف بعدها مرقّقة، وبعض الناس يُتْبِعون الألف اللام وليس بجيد[4]. ولا تفخّمها إذا أتى بعدها همزة ومددتها كفعل العجم، وذلك قبيح.

(١) هكذا في الأصول، وتمام الآية: ﴿... إذا ما اتَّقَوْا وآمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ ثم اتَّقَوْا وآمنوا ثم اتَّقَوْا وأَحْسَنوا﴾.

(٢) «الرعاية» ١٣٤، و«التحديد» ٩٩، و«اللطائف» ٢٢١.

(٣) ذكر الدكتور إبراهيم أنيس ٨٦، أن وصف القدماء لأصوات المد يشبه إلى حد كبير علاج المحدثين، لأنها مما يسميه الأوروبيون (Vowels) وهي التي لا تصادف حوائل أو موانع في طريقها، بل يمر النَفَس معها في مجرى خالٍ من تلك الحوائل والموانع...».

ويذكر الدكتور أحمد مختار ٢٧١، أن الفتحة والألف تنتجان عند الغار والطبق اللّيّن مع وسط اللسان، وذلك بإزاحة اللسان في قاع الفم، مع ارتفاع طفيف جداً لوسطه في اتجاه منطقتي الغار والطبق الليّن.

(٤) سبق الحديث عن تفخيم الألف ٩٤، ١٢٠.

[الياء][1]

وأما الياء تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الجيم والشين، وهو المخرج الثالث من مخارج الفم، وهي مجهورة، رخوة، منفتحة، منسفلة جداً، وسيأتي الكلام على مدّها.[2]

فإذا سكنت بعد كسر وأتى بعدها مثلها فلا بدّ من تمكينها وإظهارها وبيان سكون الأولى، وكقوله تعالى: ﴿الذي يُوَسْوِسُ﴾[3] [الناس: ٥].

وإذا جاءت مشدّدة فلا بدّ من بيانها وشدّتها نحو: ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿غَنِيّاً﴾[4] [النساء: ٦].

وإذا تكررت وجب بيانها والتحفظ على إظهارها[5] برفق، كقوله تعالى: ﴿يستحيي﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿والبغيِ يَعِظُكم﴾ [النحل: ٩٠]،و ﴿يُحْيِي﴾ [البقرة: ٧٣] ونحوه.

وإذا تحركت بالكسر، وقبلها أو بعدها فتحة نحو: ﴿تَرَيِنّ﴾ [مريم: ٢٦]، و ﴿معايِش﴾ [الأعراف: ١٠]، أو انفتحت واكتنفاها- أي كسرة وفتحة- نحو: ﴿لاشِيَةَ﴾ [البقرة: ٧١]، وجب تخفيف الحركة عليها، وتسهيل اللفظ بحركتها.

---

(١) «الرعاية» ١٥٣، و«التحديد» ١٠٢، و«اللطائف» ٢٢٥.

(٢) الياء كحرف من الحروف الصامتة- وهي غير جروف العلة- مخرجه وصفاته كما ذكر علماء العربية. قال الدكتور أحمد مختار ٢٧١ عن كيفية إنتاج الصوت: «عن طريق رفع مقدم اللسان في اتجاه منطقة الغار بشكل يسمح بمرور الهواء، ولكن مع حدوث احتكاك طفيف». وينظر د.بشر ١٣٣.

(٣) زاد في ط ﴿قومي يعلمون﴾ [يس: ٢٦].

(٤) في ط ﴿غيّاً﴾ [مريم: ٥٩].

(٥) في ط (إظهاره)

وإذا تكررت وإحداهما مشدّدة وجب بيانها لثقل التكرير، وإلاّ سقطت الأولى نحو: ﴿إن وَلِيِّيَ اللهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، ﴿والعشيِّ يُريدون﴾[١] [الأنعام: ٥٢] و﴿وإذا حُيِّيْتُم﴾ [النساء: ٨٦] ونحو ذلك.

★ ★ ★

فهذه حروف التجويد بأصولها وفروعها، وقد شرحْتها وبيّنْت حقائقها،[٢] ليُقاس عليها أشكالها، وجميع ذلك مضطر إلى الرياضة في تصحيحه، وتحتاج إلى المشافهة في أدائه، لينكشف غامض سره، ويتّضح طريق نقله، والله أسأل المزيد من فضله.

---

(١) في د، س ﴿والعشيّ﴾ والصواب ما أثبت من ط.

(٢) في ط (وبينت حقائقها بكمالها).

الباب التاسع

في ذكر أحكام النون الساكنة والتنوين

ثم المدّ والقصر

فصل: في أحكام النون الساكنة والتنوين[1]:

اعلم أن التنوين في القرآن[2]: هو نون ساكنة تلحق آخر الاسم، تظهر في اللفظ وتسقط في الخط[3]، وأما النون الساكنة فتكون في آخر الكلمة وفي وسطها.

وهذا الفصل ينقسم على خمسة أقسام:

القسم الأول: الإظهار:

اعلم أن النون الساكنة والتنوين يظهران عند ستة أحرف من حروف

(١) ينظر في أحكام النون الساكنة والتنوين: «الكتاب» ٤١٤/٢، و«السبعة» ١٢٥، و«الرعاية» ٢٣٦، و«الكشف» ١٦١/١، و«التحديد» ٩٦، وإبراز المعاني» ٢٠١، و«الممتع» لابن عصفور ٦٩٥، و«شرح الكافية الشافية» ٢١٩٢/٤، و«النشر» ٢٢/٢، و«شرح المقدمة» ٤٥؛ و«نهاية القول المفيد» ١١٦.

(٢) وفي اللغة أيضاً.

(٣) قال في «النشر» ٢٢/٢: «إلا في قوله تعالى: ﴿وكأين﴾ حيث وقع فإنهم كتبوه بالنون...».

الحلق، وهنّ الهمزة والهاء، والعين والحاء، والخاء والغين[1] نحو: ﴿مِنْ إِلَهٍ﴾، [آل عمران: ٦٢] [﴿وَيَنْأَوْنَ﴾][2] [الأنعام: ٢٦]، ﴿غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٥]، ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، ﴿الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿مِنْ عِنْدِ﴾ [البقرة: ٧٩]، ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٢]، ﴿مِنْ حَكِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿غفور حليم﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ﴿وانحر﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿مِنْ غَفُورٍ﴾ [فصلت: ٣٢]، ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿مِنْ مَاءٍ غَيْرِ﴾ [محمد: ١٥]، ﴿مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، ﴿والمنخنقة﴾ [المائدة: ٣]، ﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤].

والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن النون والغنّة بعُد مخرجها عن مخارج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار الذي هو الأصل، وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أنّ الغنّة باقية فيها، وذكر شيخ الداني فارس بن أحمد في مصنف له أن الغنّة ساقطة منها إذا أُظهرا، وهو[3] مذهب النحاة، وبه صرحوا في كتبهم[4]، وبه

---

(١) في ط (والغين والخاء). واعتبار الخاء والغين من حروف الإظهار مبني على أنهما من حروف الحلق، لذا قال المؤلف في النشر ٢/٢٢: «منها أربعة بلا خلاف: هي الهمزة والهاء والعين والحاء، والحرفان الآخران اختلف فيهما وهما الغين والخاء، فقرأ أبو جعفر بالإخفاء عندهما، وقرأ الباقون بإظهارهما...» وقال ٢/٢٣: «ووجه الإخفاء عند الغين والخاء قربهما من حرفي أقصى اللسان: القاف والكاف». وينظر «الكتاب» ٢/٤١٥، و«التكملة» للفارسي ٢٧٨.

(٢) ﴿وينأون﴾ ليست في س، د، ولكنها في ط. وإثباتها لازم، لأن المؤلف يمثل لكل حرف من حروف الإظهار بثلاث آيات: للنون: في كلمتين، وفي كلمة واحدة، وللتنوين.

(٣) في ط (أو هو).

(٤) ذهب مكي إلى بقاء الغنة عند إظهار النون، قال في «الكشف» ١/١٦٦: «والغنّة ظاهرة مع الإخفاء كما كانت مع الإظهار، لأنه كالإظهار». وقال في «الرعاية» ٢٤٢: «فإذا قلت (عنْك) و(منْك) فمخرج هذه النون من الخياشيم لا غير، لأنها مخفاة عند الكاف، باقية غنّتها ظاهرة. وإذا قلت (منه) و(عنه) فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، لأنها غير مخفاة، والغنة ظاهرة». قال القاري- «المنح الفكرية»- ٤٧، بعد أن نقل كلام ابن الجزري الوارد هنا: «وأقول: يمكن أن يكون النزاع لفظياً، لأن من قال ببقائها =

قرأت على كلّ شيوخي ما عدا قراءة يزيد والمسيِّبي[1].

القسم الثاني: إدغامها في اللام والراء إدغاماً كاملاً بلا غنّة نحو ﴿مِن رّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسولُ اللهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿ومَن لَّمْ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿هُدَى لِّلمتَّقين﴾ [البقرة: ٢]. وعلّة ذلك قرب مخرج النون والتنوين[2] من مخرج اللام والراء لأنهن من حروف طرف اللسان، فتمكّن الإدغام وحسن

أراد في الجملة لعدم انفكاك أصل الغنّة عن النون. ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها».

وأقوال النحاة ترجّح سقوط الغنة، قال سيبويه- «الكتاب» ٤١٥/٢: «وتكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بيّنة موضعها من الفم». وقال أبو علي- «التكملة» ٢٧٨: «وهي مع حروف الحلق تُبَيَّن، ومخرجها من الفم». وذكر ابن مالك حروف الإخفاء وقيّدها بقوله: «مع غنّة» شرح الكافية الشافية ٢١٩٤/٤. وقال ابن عصفور- «الممتع» ٦٩٩: «وأظهرت مع الهمزة والهاء والعين والحاء لبعد ما بينها وبينهن، فلم تغير النون بإدغام ولا بشبهه الذي هو الإخفاء، وأيضاً فإن حروف الحلق أشد علاجاً وأصعب إخراجاً، وأحوج إلى تمكين آلة الصوت من غيرها فإخراجها لذلك يحتاج إلى اعتادات تكون في اللسان. والنون الساكنة الخفية مخرجها من الخيشوم، فلا علاج في إخراجها ولا اعتاد، فإذا كانت قبل حروف الحلق تعذر النطق بحروف الحلق، لأن النون تستدعي ترك الاعتاد، وحروف الحلق تطلب الاعتاد، فإذا بيّنت النون قبلها أمكن إخراجها، لأن النون البيّنة مخرجها من اللسان فهي أيضاً تطلب الاعتاد كسائر حروف اللسان».

وهذا الذي قال به النحاة هو الأرجح في نطق النون. ويتحدث الدكتور إبراهيم أنيس عن النون: «وليست الغنّة إلاّ إطالة لصوت النون مع تردّدٍ موسيقي محبّب فيها، فالزمن الذي يستغرقه النطق بالغنّة هو في معظم الأحيان ضعف ما تحتاج إليه النون المظهرة، وليس هذا إلا للحيلولة بين النون والفناء في غيرها، فالفرق بين النون المظهرة ونون الغنّة فرق في الكمية من ناحية، وتطوّر النون وميلها إلى مخرج الصوت المجاور من ناحية أخرى». «الأصوات» ٥٩.

(١) في ط (المسيب) وهو خطأ. ويزيد، هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع، الإمام المدني المقرىء، شيخ نافع وأحد القراء العشرة، توفي سنة ١٣٠هـ. «غاية النهاية» ٣٨٢/٢.

أما المسيّبي فهو إسحق بن محمد المدني، إمام جليل، قيّم في قراءة نافع، توفّي سنة ٢٠٦هـ. «غاية النهاية» ١٥٧/١.

(٢) في س (التنوين) وفي ط (النون)، وما أثبت من د.

لتقارب المخارج[١]، وذهبت الغنّة لأن حقّ الإدغام ذهاب لفظ الحرف الأول بكليته وتصييره بلفظ الثاني، ولم تقع النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة.

القسم الثالث: إدغامها في حروف (يومن)[٢] إدغاماً غير مستكمل التشديد لبقاء الغنة وهي بعض الحرف، نحو قوله تعالى: ﴿مكّنّي﴾ [الكهف: ٩٥]، ﴿مِنْ نّعمةٍ﴾ [النحل: ٥٣]، ﴿حِطَةٌ نَّغْفِر﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿مِن واقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، ﴿غِشاوَةٌ وَلَهُم﴾ [البقرة: ٧]، ﴿مِن مّاءٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ﴿ماءً مُّباركاً﴾ [ق: ٩]، ﴿فَمَنْ يَعمل﴾ [الأنبياء: ٩٤]، ﴿وَبَرْقٌ يَجْعَلونَ﴾ [البقرة: ١٩]. وعلّة الإدغام في النون اجتماع المثلين والأول ساكن، وفي الواو والياء أن الغنة التي فيهما أشبهت المدّ واللين [اللذين][٣] فيهما، فحسن الإدغام لهذه المشابهة، وعلّة الإدغام في الميم الاشتراك في الغنّة، فتقاربا بهذا فحسن الإدغام[٤].

---

(١) مخرج النون والراء واللام واحد كما هو رأي الفراء والمحدثين، أو هي متقاربة كما يرى سيبويه وأكثر علماء العربية، فإذا سبقت النون أحد الصّوتين اللام أو الراء تخلّت عن صفة الخيشومية التي تفرقها عن الصوتين، وأدغمت في اللام أو الراء إدغاماً كاملاً، لا غنّة فيه.

(٢) في ط (يؤمن، ينمو).

(٣) لفظة (اللذين) ساقطة من س.

(٤) جعل مكي أحكام النون ستة، فالنون والميم لهما عنده حكم يختلف عن الواو والياء، فإدغام النون والتنوين في النون والميم «مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول، فيكون ذلك إدغاماً غير مستكمل التشديد لبقاء بعض الحرف غير مدغم، وهو الغنة.. والعلة في إدغامها في النون اجتماع المثلين والأول ساكن، والعلّة في إدغامها في الميم أن الميم تشاركها في الغنة فتقاربا للمشاركة فحسن الإدغام». وهذا الذي قال مكي هو الذي تؤيده الدراسة الدقيقة للأصوات، وأذكر أنه في إدغام التنوين أو النون في الميم ينتقل مخرج النون من اللثة إلى الشفتين.

ثم قال مكي: «يدغمان في الياء والواو من كلمتين مع إظهار الغنة في حال اللفظ بالمشدد إلاّ في نفس الحرف الأول، قال: وإنما لم تكن الغنة في نفس الحرف الأول كما كانت مع النون والميم، لأنك إذا أدغمت الأول في الياء أبدلت منه ياء، ولا غنة في الياء، وكذلك إذا أدغمته في الواو أبدلت منه واواً، ولا غنة في الواو، فصارت الغنة تظهر ما بين الحرفين لا في نفس الحرف الأول، وصارت مع الميم والنون تظهر في نفس الساكنة عند حروف الفم... ويجوز أن تدغم الغنة ولا تظهرها في هذين الحرفين» «الرعاية» ٢٣٧-٢٣٩.

ولا يجوز إدغام النون الساكنة في الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة نحو: ﴿الدُّنْيا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿صِنْوان﴾ [الرعد: ٤]، و﴿قِنْوانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، و﴿بُنيان﴾ [الصف: ٤] لئلاّ يشبه مضاعف الأصل نحو: صُوّان وديّان[١].

واختلف أهل الأداء في الغنة التي تظهر مع إدغام التنوين والنون في الميم: هل هي غنّتها أو غنته؟ فذهب ابن كَيسان ومرافقوه إلى أنها غنّة النون، وذهب الداني وغيره إلى أنها غنة الميم، وبه أقول، لأن النون قد زال لفظها بالقلب، وصار مخرجها من مخرج الميم، فالغنّة له[٢].

القسم الرابع: الإقلاب: وقد تقدم الكلام على معناه، فإذا أتى بعد النون الساكنة والتنوين باء أُقلبت ميماً من غير إدغام نحو: ﴿أن بُورك﴾ [النمل: ٨]، ﴿أَنْبِئْهم﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿جَدَدٌ بِيض﴾ [فاطر: ٢٧]، والغنّة ظاهرة في هذا القسم، وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجهر، ومشاركة للباء في المخرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها لبعد المخرجين، ولا أن[٣] تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها لمواخاتها النون والباء[٤].

---

(١) في هذه الفقرة خلط بين المخطوطات، وعبارات غير واضحة من المؤلّف: فقد جاء في س، د: (نحو (دنيا) و﴿صنوان﴾ لئلا يشبه مضاعف الأصل نحو: صوان وديان.) وفي ط مثله ولكن بزيادة آيتين ﴿قنوان﴾ و﴿بنيان﴾ وهما الموجودتان في «الرعاية».

ويلاحظ أنه لم ترد لفظة (دنيا) في القرآن الكريم إلاّ معرفة بـ(ال). وأن الألفاظ الأربعة لا يشتبه منها بضعف الأصل إذا أدغمت إلا ﴿صُنْوان﴾ في قراءة ضم الصاد فتصير (صُوّان)، أما الثلاثة الأخرى، فلا مقابل لها تلتبس به. ثم إن لفظة (ديان) الواردة في كل الأصول لا تقابل (دنيا) مدغمة، ولا (بنيان). والنصّ «ملفّق» من المخطوطات كما ترى، مع تصويب الآية الأولى. وينظر «النشر» ٢/٢٥.

(٢) ينظر «السبعة» ١٢٦، «التحديد» ٩٧ ب، و«الرعاية» ٢٣٨، و«الكشف» ١/١٦٢، و«النشر» ٢/٢٥، و«الممتع» ٦٩٧.

والرأي الذي مال إليه ابن الجزري هو الذي تؤيده الدراسة الحديثة للأصوات، ذلك أن النون صارت ميماً بانتقال مخرجها إلى الشفتين، فلم يعد لها وجود، والغنة للميم المشددة.

(٣) في س، د (فلا بدّ) وما أثبت من ط و«الرعاية».

(٤) تختلف النون عن الباء في المخرج، وفي صفة الأنفية، ولما سبقت الباء ساكنة قربت منها =

القسم الخامس: إخفاء النون الساكنة والتنوين عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً[1]، يتضمنها أوائل كلمات هذا البيت:

صِفْ ذا ثَنا، جود شخص قد سما كَرَما ضَعْ ظالما زِدْ تُقى، دُمْ طالباً فترى[2]

نحو: ﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿مَنْصُوراً﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿صَفّاً صَفّاً﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿مِنْ ذِكْرٍ﴾ [الشعراء: ٥]، ﴿الْمُنْذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٤]، ﴿وكيلاً. ذُرِّيَّةَ﴾ [الإسراء: ٢، ٣]، ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ﴾ [الأعراف: ٨]، ﴿منثُورا﴾ [الفرقان: ٢٣]، ﴿جِهاراً. ثُمَّ﴾ [نوح: ٨، ٩]، ﴿مِنْ جوعٍ﴾ [الغاشية: ٧]، ﴿أَنْجانا﴾ [الأنعام: ٦٣]، ﴿حُبّاً جَمّاً﴾ [الفجر: ٢٠]، ﴿مِن شَرِّ﴾ [الفلق: ٢]، ﴿مَنْشُوراً﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿نفسٍ شيئاً﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿مِنْ قَرارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿وَيَنْقَلِبُ﴾ [الانشقاق: ٩]، ﴿فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، ﴿مِنْسَأَتَهُ﴾ [سبأ: ١٤]، ﴿بابٍ سلامٌ﴾ [القدر: ٥، ٦]، ﴿مِنْ كلِّ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ﴿مِنْكُمْ﴾ [آل عمران ١٥٢]، ﴿قَرْيَةً كانَتْ﴾ [النحل: ١١٢]، ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ﴾ [الحج: ١٣]، ﴿مَنْضُودٍ﴾ [هود: ٨٢]، ﴿ذُرِّيَّةً ضِعافاً﴾ [النساء: ٩]، ﴿مَنْ ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿يَنْظُرون﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿مَثَلاً ظَلَّ﴾ [الزخرف: ١٧]، ﴿مِنْ زَوالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ﴿أَنْزَلْنا﴾ [البقرة: ٩٩]، ﴿متاعٍ زَبَدٌ﴾ [الرعد:

بإبدالها صوتاً يوافق الباء في المخرج، مع احتفاظها بالغنة، فكان ذلك هو الميم، التي لا تختلف عن النون إلا في المخرج، وعن الباء إلا في صفة الغنَّة التي في النون.

(١) ومعنى الإخفاء: انتقال مخرج النون الساكنة إلى مخرج الصوت الذي تخفى فيه مع خروجها من الأنف، فالنون الساكنة المخفاة في الذال مخرجها من بين الأسنان، مع خروج الهواء من الأنف...

(٢) هكذا ورد البيت في الأصول كلها، وقد مثّل المؤلف لحروف الإخفاء مرتبة على البيت بالصورة التي ذكر، وذلك بإيراد ثلاث آيات لكل حرف: للنون الساكنة قبل حرف الإخفاء في كلمتين، وفي كلمة، ثم للتنوين.

والمشهور في البيت:

صِفْ ذَا ثَنَا، كَمْ جادَ شَخْصٌ قَدْ سما دُمْ طَيِّباً، زِدْ في تُقىً، ضَعْ ظالِما

ينظر نهاية القول المفيد ١٢٤.

١٧]، ﴿مِنْ تَحْتِها﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿كُنْتُم﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿حاضِرَةً تُديرونَها﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿مِنْ دابّة﴾ [الأنعام: ٣٨]، ﴿أَنْداداً﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿مُسْتَقِيمٍ ديناً﴾ [الأنعام: ١٦١]، ﴿أن طَهِّرا﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿فانْطَلَقا﴾ [الكهف: ٧١]، ﴿فِدْيَةٌ طَعامِ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿من فَواقٍ﴾ [ص: ١٥]، ﴿الإنْفاق﴾ [الإسراء: ١٠٠]، ﴿ماءً فسالَتْ﴾ [الرعد: ١٧]، ونحو ذلك.

وقد تقدّم الكلام على الإخفاء ومعناه، وعلّةُ ذلك أنّ هذه النون صار لها مخرجان: مخرج لها، ومخرج لغنّتها، فاتّسعت في المخرج فأحاطت عند اتّساعها بحروف الفم فشاركتها بالإحاطة فخفيت عندها.

واعلم أن الغنة تخرج من الخيشوم كما تقدّم، والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم. واعلم أن إخفاءهما على قدر قرب الحروف وبعدها، فما قرب منها كان أخفى عندهما مما بعد عنهما، وتقدم الكلام على الفرق بين الإخفاء والإدغام[1] واحذر إن أتيت الغنّة أن تمدّ عليها، فذلك قبيح.

فهذه أحكام النون الساكنة والتنوين.

---

(١) قال المؤلف في «النشر» ٢٧/٢: «واعلم أن الإخفاء عند أئمتنا هو حال بين الإظهار والإدغام. قال الداني: وذلك أن النون والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام، فيجب إدغامهما فيهن من أجل القرب، ولم يبعدا معهن كبعدهما من حروف الإظهار، فيجب إظهارهما عندهن من أجل البعد، فلما عدم القرب الموجب للإدغام، والبعد الموجب للإظهار، أخفيا عندهن فصارا لا مدغمين ولا مظهرين، إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهن، وبعدهما عنهن، ...قال: «والفرق عند القراء والنحويين بين المخفي والمدغم أن المخفي مخفّف، والمدغم مشدد».
وينظر «الكشف» ١٦٦/١.

باب

المد والقصر[1]

تقدّم الكلام على أن المد على قسمين: طبيعي وعرضي، وتقدم الكلام على حقيقة الطبيعي[2]، والكلام هنا على العرضي:

اعلم أنه لا يزاد على ما في حروف المدّ واللين المذكورة من المدّ إلا بموجب، والموجب إما همز، وإما سكون، وإما تشديد:

أما الهمز فله حالان:

أحدهما: أن يكون هو وحرف المدّ في كلمة، وهذا المدّ يُسَمى متَّصلاً، وذلك نحو ﴿والسَّماءَ[3] بنيناها﴾ [الذاريات: ٤٧]، و﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، و﴿المُسِيءُ﴾ [غافر: ٥٨]، ونحو ذلك: فالقرّاء مجمعون على مد هذا القسم، وبينهم فيه تفاوت في إشباعه وتوسّطه ودون ذلك، مذكور[4] في كتب القراءات[5].

---

(١) ينظر: «السبعة» ١٣٤، و«التيسير» ٣٠، و«الكشف» ٤٥/١، و«إبراز المعاني» ١١٣، و«النشر» ٣١٣/١، وشرحا زكريا والقاري على المقدمة ٥٠، و«الإتقان» ٩٨/١.

(٢) ينظر ص: ٥٤.

(٣) في ط (السماء).

(٤) سقط من ط (مذكور).

(٥) قال الشيخ زكريا «شرح المقدمة» ٥٢: «والمدّ فيه عند أبي عمرو وقالون وابن كثير مقدار ألف ونصف، وقيل: وربع. وعند ابن عامر مقدار ألفين، وعند عاصم مقدار ألفين ونصف، وعند ورش وحمزة مقدار ثلاث ألِفات، وهذا كله تقريب لا يُضبط إلاّ بالمشافهة.

الثاني: أن يكون حرف المدّ آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى، نحو ﴿بما أُنْزِل﴾ [البقرة: ٤]، ﴿قالوا آمنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿في أَنْفُسِهِم﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ونحو ذلك، وهذا القسم يُسَمَّى منفصلا، وللقُرّاء في مده أربع مراتب، ثم القصر وهو حذف المدّ العرضي[1].

وأما التشديد فعلى قسمين: لازم وعارض:

فمد اللازم واجب بلا خلاف نحو: ﴿دابَّة﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿أتحاجّونّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿هاتين﴾ [القصص: ٢٧] في مذهب المشدد[2]، ونحوه.

واختلف أهل الأداء في مقدار مدّ هذا وبابه[3]: فقال قوم: هو دون ما مد للهمز، أي طول مدّ عاصم لا حمزة، وهذا اختيار أبي الحسن السخاوي. وقال آخرون: هو أطول مما مد للهمز، [وهو اختيار مكي وغيره. وقال قوم: هو في قدر ما قد مد للهمز][4]، وهذا اختيار عثمان بن سعيد، وهو ظاهر كلام كثير من مصنفي كتب القراءات. قلت: وهذه الأقوال حسنة، واختياري التفصيل: ففي نحو ﴿أَتُحَاجّونّي﴾ و﴿هاتين﴾ مذهب أبي عمرو، وفيما سكونه لازم غير المشدّد نحو ﴿نون﴾، ﴿ميم﴾ ﴿سين﴾، ﴿لام﴾ في فواتح السور مذهب مكي، وفيما سكونه عارض للوقف نحو: ﴿نستعين﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿كارِهون﴾ [التوبة: ٤٨]، ﴿أَنْصار﴾ [البقرة: ٢٧٠]، مذهب السخاوي.

---

(١) ينظر تفصيل الأقوال في ذلك، في شرح الشيخ زكريا ٥٥.

(٢) في ط (نحو (دابة) و(هاء) و(هاتين) و(يحاجون) في مذهب المشدد ونحوه) والمقصود بالمشدد هنا التشديد في ﴿أتحاجوني﴾ في غير قراءة نافع وابن عامر، حيث قرآ بتخفيف النون، وقرأ الباقون بالتشديد فيكون في اللفظ حرفا مد بعدهما مشددان. ينظر «السبعة» ٢٦١، و«الكشف» ٤٣٦/١، أما في ﴿هاتين﴾ فقد قرأ ابن كثير بتشديد النون، وفي هذه الحالة فإن الاستشهاد بها هنا غير صحيح، لكنه لو ذكر ﴿هذان﴾ أو ﴿اللذان﴾ على قراءة ابن كثير في تشديد النون لصلح الاستشهاد. ينظر «السبعة» ٢٢٩، و«الكشف» ٣٨١/١، و«النشر» ٢٤٨/٢.

(٣) ينظر «إبراز المعاني» ١٢١.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ط، سقطت من س، د.

وأما العارض فنحو: ﴿قِيل لهم﴾ [البقرة: ١١]، ﴿يَقُول ربّنا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿وقال ربّكم﴾ [غافر: ٦٠] في مذهب المدغم[١]، ففيه المدّ والتوسط والقصر.

فإن قيل: لِمَ لا تجري الثلاثة في: ﴿ألم الله﴾[٢] [آل عمران ١، ٢]، مع الإدغام؟ قلت: لأن سكون الميم [هنا][٣] من هجاء لازم، فوجب إدغامه في مماثله، والسكون في ذلك عارض، وإدغامه غير واجب، فحُمِل على سكون الوقف.

القسم الثالث: الساكن، وهو على قسمين: لازم وعارض:

فاللازم: ما كان في فواتح السور على ثلاثة أحرف[٤]، أوسطهم[٥] حرف مدّ ولين نحو: ﴿لام﴾، ﴿ميم﴾، ﴿كاف﴾، ﴿صاد﴾، ﴿قاف﴾، ﴿نون﴾، وما أجرى مجراه نحو: ﴿ومَحْيايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في قراءة المسكن[٦].

والعارض: ما سكن في الوقف نحو ما مثّلنا به قبلُ، وفيه المدُّ والتوسُّط والقصر في الوقف لعروضه.

فإن قيل: فهل تجري هذه الثلاثة فيما سكن وقبله أحد حرفي اللين نحو: ﴿الخوف﴾ [البقرة: ١٥٥]، ﴿الليل﴾[٧] [البقرة: ١٦٤]؟

فالجواب: أنهما حُملا على حروف المدّ واللين في الثلاثة، إلاّ أن القصر فيهما للفتحة، والمدّ فيهنّ للضمة والكسرة، والألف اجتمع فيه المدّ واللين خلاف أختيه، لأنهما تارة يكونان حَرْفَي مدّ ولين، وتارة حَرْفَي لين فقط على[٨] حسب اختلاف الحركات، والألف على حالة واحدة.

---

(١) أي بتسكين اللام في ﴿قيل﴾ و﴿يقول﴾ و﴿قال﴾.

(٢) في ط (ونحوه).

(٣) تكملة من ط، د. والمراد بـ (سكون الميم) من (لام).

(٤) ينظر «إبراز المعاني» ١٢٢.

(٥) في ط (أوسطها).

(٦) قرأ العشرة إلاّ نافعاً وأبا جعفر ﴿ومحيايَ﴾ بفتح الياء، وقرأ نافع وأبو جعفر بالتسكين. «السبعة» ٣٤٧، و«الكشف» ١/٤٥٩، و«النشر» ٥/٢٦٧.

(٧) في ط: (نحو ﴿الخوف﴾ و﴿القول﴾ و﴿الليل﴾ و﴿البيت﴾).

(٨) (على) ساقطة من ط.

الباب العاشر
في
الوقف والابتداء[1]

اعلم أن علماءنا اختلفوا في أقسام الوقف، والمختار منه بيان أربعة أقسام: تام مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك[2]. وقد صنَّفَ العلماءُ في ذلك كتباً مُدَوَّنة[3]، وذكروا فيها أُصولاً مجملةً، وفُروعاً من الآي مُفَصَّلة، فمنها ما آثروه عن أئمة القراءات في كلّ عصر، ومنها ما آثروه عن أئمة العربية في كلّ مصر، ومنها ما استنبطوه وِفاقَ الأثر وخلافه، ومنها ما اقْتَدَوا فيه

(١) ينظر تعريف الوقف والابتداء وأهمية معرفته في: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١٠٨، والقطع والائتناف للنحاس ٩٤، والبرهان للزركشي ٣٤٢/١، والنشر ٢٢٤/١، ولطائف الإشارات ٢٤٧، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني ٨.

(٢) للوقف تقسيمات متعددة عند العلماء، وقد وافق المؤلف هنا أبا عمرو الداني في كتابه «المكتفى» والسخاوي في «جمال القراء». ينظر تقسيمات الباب في المكتفى ٥، و«جمال القراء» ٢٠٢ ب، و«البرهان» ٣٥٠/١، و«النشر» ٢٢٥/١، و«المقصد لتلخيص ما في المرشد» لزكريا الأنصاري ٦، و«منار الهدى» ٩.

(٣) ألّف علماء العربية عدداً من الكتب في الوقف والابتداء. ينظر «منار الهدى» ٥. وقد طبع منها كتب ابن الأنباري، والنحاس، وزكريا والأشموني. كما أن في كتب القراءات والتجويد وعلوم القرآن أبواباً للوقف والابتداء. وقد رجعت إلى الكتب المطبوعة، وبعض المخطوطات في هذا الباب، واقتصرت في الحواشي على ذكر أسماء مؤلّفيها: ابن الأنباري، والنحاس، وزكريا والأشموني، والإشارة إلى كتاب المكتفى المخطوط بالداني، وإلى «جمال القراء» بالسخاوي.

بالأثر فقط، كالوقف على رؤوس الآي، وهو وقف النبيّ ﷺ[1].

وذهب القاضي أبو يوسُف صاحبُ أبي حنيفة- رحمها الله تعالى-[2] إلى أنّ تقدير الموقوف عليه في القرآن بالتامّ والكافي والحسن والقبيح، وتسميتُه بذلكَ- بدعةٌ، ومُسَمِّيه ومُتَعَمِّد الوقف عند نحوه مُبتَدِع، قال: لأنّ القرآن معجز، وهو كلُّه كالقطعة الواحدة، وبعضُه قرآن معجز، وكلُّه تام حسن، وبعضُه تام حسن.

قال المحقّقون: وليس الأمر كما زعم أبو يوسف، لأنّ الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء وإنما المُعجز الوصف العجيب والنظم الغريب، وليس ذلك في بعض الكلمات، وقوله: إنّ بعضه تامٌّ حسن، كما أنّ كلّه تام حسن، فيقال له: إذا قال قارئ: (إذا جاء) ووقف، أهذا تام وقرآن؟ فإن قال: نعم. قيل: إنما يحتمل أن يكون أراد القائل[3]: إذا جاء الشتاء، وكذلك كلّما أفردت من كلمات القرآن وهو موجود في كلام البشر، فإذا اجتمع وانتظم والحاز عن غيره وامتاز ظهر ما فيه من الإعجاز.

ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دوّنه العلماء تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده، فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة هذه[4].

---

(١) ينظر السخاوي ١٩٩.

(٢) في ط (رحمه الله).

وأبو حنيفة، هو الإمام النعمان بن ثابت، إمام أصحاب الرأي وأحد الأئمة الأربعة. توفي سنة ١٥٠ هـ. ينظر تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ وما بعدها. أما القاضي أبو يوسف فهو يعقوب بن إبراهيم، صاحب أبي حنيفة، توفي سنة ١٨٢ هـ. ينظر تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ وما بعدها.

(٣) في ط (أن يكون القائل أراد).

(٤) الخبر والرد عليه في السخاوي ١٩٩، وينظر «اللطائف» ٢٥٠، والأشموني ٦. وذكر السيوطي في «الإتقان» ٨٧/١: حكى ابن برهان النحوي عن أبي يوسف القاضي... وابن برهان: هو عبد الواحد بن علي، توفي سنة ٤٥٦ هـ، ينظر «إنباه الرواة» ٢١٣/٢، ولم أقف على أحد من المتقدمين نسب الرأي لأبي يوسف.

واعلم أنه يجب على القارىء أن يصلَ المنعوتَ بنعته[1]، والفاعل بمفعوله، والمؤكَّد بمؤكّده، والبدل بالمُبدل منه، والمستثنى بالمستثنى منه[2]، والمعطوف بالمعطوف عليه، والمضاف بالمضاف إليه، والمبتدآت بأخبارها، والأحوال بأصحابها، والأجوبة بطالبها، والمميَّزات بمميِّزاتها، وجميع المعمولات بعواملها، ولا يفصل شيئاً من هذه الجمل إلا في بعض أجزائها[3].

فصل: في الوقف التام

وهو الذي انفصل مما بعده لفظاً ومعنى[4].

أخبرنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن اللبان[5]، قال: أخبرتني الشيخة الصالحة زين الدار أم محمد الوجيهيّة بنت علي بن يحيى بن علي الصعيدي[6]، قالت: أخبرنا أبو إسحٰق إبراهيم بن وثيق[7]، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن زرقون[8]، قال: أخبرنا الخولاني[9]، قال: أخبرنا أبو عمرو الداني[10]، قال: أخبرنا أبو الفتح فارس بن أحمد، أخبرنا أحمد بن محمد وعبيد بن محمد، قالا:

---

(١) في ط زيادة (والفعل بفاعله) وليست في س، د.

(٢) في ط (والمستثنى منه بالمستثنى).

(٣) ينظر ابن الأنباري ١١٦، والسخاوي ١٩٩ ب.

(٤) عرّفه الداني ٥: «الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده، لأنّه لا يتعلّق شيء مما بعده به، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن، وأكثر ما يكون موجوداً في الفواصل». وينظر السخاوي ٢٠٢ ب، و«النشر» ١/٢٢٦، وزكريا ٦، والأشموني ٩.

(٥) هو أبو المعالي، محمد بن أحمد، ابن اللبان الدمشقي، من شيوخ المؤلف توفي سنة ٧٧٦ هـ، ينظر «غاية النهاية» ٢/٧٢.

(٦) ذكرها المؤلف في ترجمة إبراهيم بن وثيق، قال: وحَدَّثَت عنه بالإجازة لبعض كتب القراءات زين الدار الوجهية بنت علي بن يحيى الاسكندري، «غاية النهاية» ١/٢٥.

(٧) هو إبراهيم بن محمد، أبو القاسم الأندلسي الاشبيلي، إمام مشهور مجود محقق، توفي سنة ٦٥٤ هـ. «غاية النهاية» ١/٢٤.

(٨) هو محمد بن سعيد، أبو عبد الله الاشبيلي، مسند الأندلس، توفي سنة ٥٨٦ هـ. «غاية النهاية» ٢/١٤٣.

(٩) هو أبو عبد الله، أحمد بن محمد، توفي سنة ٥٠٨ هـ. «غاية النهاية» ١/١٢١.

(١٠) ينظر الداني ٢، والسخاوي ١٩٨.

أخبرني علي بن الحسين القاضي، قال: أخبرني يوسف بن موسى القطّان، قال: حدّثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا حماد بن سلمة وسمعته منه، قال: أخبرنا علي ابن زيد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة [عن أبيه][1]: (أن جبريل أَتَى النبيَّ ﷺ فقال: اقرأ القرآنَ على حَرْف، فقال ميكائيلُ: استزده [فقال: اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل[2]:] استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، كلُّها شافٍ كافٍ، ما لم تُخْتَتَمْ آيةُ عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب) وفي رواية أخرى (ما لم تختتم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب بمغفرة)[3]. قال أبو عمرو: هذا تعليم الوقف[4] من رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام، إذ ظاهر ذلك أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة أو الثواب وتُفصل مما بعدها إذا كان ذكر العقاب، وكذلك ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار أو العقاب وتفصل مما بعدها إذا كان ذكر الجنة أو الثواب[5].

واعلم أن هذا القسم من الوقف – وهو التام – لا يوجد[6] إلا عند تمام القصص وانقضائهن، ويكثر وجوده في الفواصل، كقوله تعالى: ﴿وأُولئكَ[7] هُمُ المُفْلحون﴾ [البقرة: ٥] ثم الابتداء بقوله: ﴿إن الذين كفروا﴾ [البقرة: ٦]، و﴿أَنَّهم إليه راجعون﴾ [البقرة: ٤٦] ثم الابتداء بقوله: ﴿يا بني إسرائيل﴾[8] [البقرة: ٤٧].

---

(١) سقط ما بين المعقوفين من النسخ كلها، وهو في الداني والسخاوي ومسند أحمد. وأبو بكرة هو النضر بن الحرث، أو ابن مسروح، روى عن النبي ﷺ وروى عنه أولاده. «الإصابة» ٥٧١/٣، وعبد الرحمن ابنه أول مولود بالبصرة. «الكاشف» ١٥٨/٢.

(٢) ما بين معقوفين ساقط من س.

(٣) الحديث في المسند ٤١/٥. وينظر الحديث بروايات أخرى في مسلم ٥٦٢/١، وأبي داود ٧٦/٢، والنسائي ١٥٤/٢.

(٤) هكذا في س، د. وزاد في ط (التام) وعند الداني والسخاوي (هذا تعليم التام).

(٥) قال السخاوي ١٩٨ بعد أن نقل عبارة الداني: «وليس الأمر كما ذكر أبو عمرو بل الحديث يدل على أن القارىء يقف حيث شاء لقوله (كل كاف شاف)... وإنما الممنوع تغيير المعنى بسبب الوصل.»

(٦) في ط (لا يوجد كثيراً ...).

(٧) في ط: (كقوله فأولئك...) وهو تحريف، لأن ما أثبت هي الآية المقصودة هنا.

(٨) النحاس ١٣٩، والداني ٥، وزكريا والأشموني ٣٩.

وقد يوجد التام قبل انقضاء الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿لقد أَضَلَّني عنِ الذِكْرِ بعد إذْ جاءَني﴾ هذا آخر قول الظالم، وتمام الفاصلة من قول الله تعالى: ﴿وكان الشيطانُ للإنسانِ خَذولا﴾[1] [الفرقان: ٢٩].

وقد يوجد التامّ بعد انقضاء الفاصلة بكلمة، كقوله تعالى: ﴿لم نَجْعَلْ لهم من دُونِها سِتراً• كذلك﴾ [الكهف: ٩٠، ٩١] آخر الفاصلة ﴿سِتْراً﴾ والتام ﴿كذلك﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿وإنَّكُمْ لَتَمُرُّون عَلَيْهِم مُصْبِحينَ• وبالليل﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨] آخر الآية ﴿مُصْبِحين﴾ التام ﴿وبالليل﴾ لأنه عطف على المعنى تقديره: مصبحين ومليّلين[3]. ومثله قوله تعالى: ﴿وسُرُراً عليها يَتَّكِئون• وزُخْرفاً﴾[4] [الزخرف: ٣٤، ٣٥].

وقد يوجد التامّ أيضاً في درجة الكافي من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، كقوله تعالى: ﴿لِيُؤْمِنُوا بالله وَرَسُولِهِ ويُعَزِّروه﴾ الوقف هنا، ويبتدأ بقوله: ﴿ويُسَبِّحوه بُكرة وأَصيلاً﴾[5] [الفتح: ٩]، لأن الضمير في ﴿ويُوَقِّروه﴾ للنبيّ ﷺ وفي ﴿يُسَبِّحوه﴾ للهِ عز وجل، فحصل الفرق بالوقف. وكذا[6] ﴿ويُنْذِرَ الذينَ قالوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً﴾ وقف تام ثم تبتدىء بقوله: ﴿ما لَهُم به من عِلْمٍ...﴾ وكذا القطع على ﴿...ولا لآبائِهم﴾ ويبتدىء ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾[7] وما

---

(١) ابن الأنباري ٨٠٤، والنحاس ٥٢٠، والداني ٥، وزكريا والأشموني ٢٧٤.

(٢) ابن الأنباري ٧٦٠، والنحاس ٤٤٩، والداني ٦، وزكريا والأشموني ٢٣٤.

(٣) ابن الأنباري ٨٥٩، والنحاس ٦٠٧، والداني ٦، وزكريا والأشموني ٣٢٦.

(٤) فآخر الآية ﴿يتكئون﴾ والتام ﴿وزخرفاً﴾ ابن الأنباري ٨٨٣، والنحاس ٦٤٨، والداني ٦، وزكريا والأشموني ٣٥٠.

(٥) كتبت الآية في الأصول هكذا بضمير الغائب، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير، وقراءة غيرهما ﴿لتؤمنوا...﴾ بالخطاب. ينظر «السبعة» ٦٠٣، و«الكشف» ٢/٢٨٠، و«النشر» ٢/٣٧٥، وابن الأنباري ٩٠٠، والنحاس ٦٧٠، وزكريا والأشموني ٣٦٤، وتفسير القرطبي ١٦/٢٦٧، والبحر المحيط ٨/٩١، وفتح القدير ٥/٤٧.

(٦) في ط (وكذلك).

(٧) في ط ﴿كبرت﴾. وتمام الآيتين [الكهف: ٣، ٤] ﴿وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً. ما لهم به من علم ولا لآبائهم كبرت كلمة تخرج من أفواهِهم إنْ يَقولون إلاّ كَذِباً﴾. ينظر ابن الأنباري ٧٥٦، والنحاس ٤٤٣، وزكريا والأشموني ٢٢٩.

أشبه ذلك مما يَتمّ القطعُ عليه عند أهل التأويل.

وقد يكون الوقف تاماً على قراءةٍ، حَسَناً على غيرها، نحو ﴿إلى صراط العزيزِ الحميدِ﴾ هذا تام على قراءة من رفع الجلالة بعده وهو ﴿اللهُ الذي﴾ [إبراهيم ١، ٢] وعلى النعت حسن[١]. وكذا ﴿مثابةً للنّاس وأمْنا﴾ وقف تام على قراءة من كسر الخاء في ﴿واتَّخِذوا﴾ [البقرة: ١٢٥]، كافٍ على القراءة الأخرى[٢].

وقد يوجد التام على تأويل، وغير تام على تأويل آخر كقوله: ﴿وما يَعْلَمُ تأويلَه إلاّ اللهُ﴾ [آل عمران: ٧] وقف تام على أنّ ما بعده مستأنف، وإلى هذا الوقف ذهب نافع، والكسائي، ويعقوب، والفرّاء، والأخفش، وأبو حاتم، وابن كَيسان، وابن إسحٰق، والطبري، وأحمد بن موسى اللؤلؤي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، ومحمد بن عيسى الأصبهاني[٣]، وابن الأنباري، وأبو القاسم عباس بن الفضل، وهذا ظاهر ما يقتضيه تفسير «مقاتل» وإلى معناه ذهب مالك بن أنس وغيره، ومعنى ﴿والرَّاسِخون في العلم يقولون آمَنّا به﴾ أي: يُسَلّمون ويُصَدّقون به في قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود، وقال عروة بن الزبير: الراسخون في العلم لا يعلمون التأويل، ولكن يقولون: آمنّا به كل من[٤] عند ربنا: وعلى هذا أكثر المفسرين. وقال آخرون: لا يوقف على قوله ﴿إلاّ

---

(١) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر برفع لفظ الجلالة على الاستئناف والابتداء، وسائر العشرة بالخفض على البدل من ﴿العزيز﴾. قال أبو زرعة- «حجّة القراءات» ٣٧٦: «ولا يجوز أن يقال: «نعت للحميد»، وإنما هو كقولك: مررت بزيد الظريف، فإن قلت بالظريف زيد، عاد بدلا ولم يكن نعتاً». ينظر ابن الأنباري ٧٣٩، والنحاس ٤١٤، والسخاوي ٢٠٥، والبحر المحيط ٤٠٤/٥، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٦٥/٢. والسبعة ٣٦٢، والكشف ٢٥/٢، والنشر ٢٩٨/٢.

(٢) قرأ نافع وابن عامر ﴿واتَّخَذُوا﴾ بفتح الخاء على الخبر، والباقون بكسرها على الأمر. ينظر «السبعة» ١٧٠، و«الكشف» ٢٦٣/١، و«النشر» ٢٢٢/٢، وابن الأنباري ٥٣٢، والنحاس ١٦٢، وزكريا والأشموني ٤٨.

(٣) في ط: (الأجهاني) وصوابه من س، د. وينظر ترجمته في غاية النهاية ٢٢٣/٢.

(٤) هنا انتهى السقط الكبير في النسخة ق.

الله﴾ لأن ﴿والراسخون في العلم﴾ معطوف عليه، وهذا القول اختاره الشيخ أبو عمرو بن الحاجب[1] وغيره، وعلى قول هؤلاء «المتشابه» يحتمل التأويل وذكر الشيخ أبو عبد الله المديني[2] أن أقوال هذه الفرقة تزيد على الثلاثين[3].

فصل: في الوقف الكافي

وهو الذي انفصل مما بعده في اللفظ، وله به تعلق في المعنى بوجه[4].

وبالإسناد إلى الداني[5] قال: حدّثنا محمّد بن خليفة الإمام، قال: حدّثنا محمد بن الحسين قال: حدّثنا الفريابي، قال: أخبرنا محمّد بن الحسين البلخي، قال: أخبرنا سفيان، عن سليمان- يعني الأعمش- عن إبراهيم، عن عُبيدة، عن ابن مسعود[6] قال: (قال لي رسول الله ﷺ: اقرأ عليّ، قلت: أَقرأُ عليك وعليك أنزل؟ قال: إنّي أحبّ أنْ أسمعه من غيري. قال: فافتتحت سورةَ النساء، فلمّا بلغت ﴿فكيفَ إذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بشَهيدٍ وجِئْنا بكَ على هؤلاءِ شَهيداً﴾ [النساء: ٤١] قال: فرأيته وعيناه تَذْرِفان دموعاً، فقال لي: حسبك)[7]. قال الداني: فهذا دليل على جواز القطع على الوقف الكافي، لأنّ

---

(١) هو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب، النحوي المقرىء، صاحب «الكافية والشافية» توفي سنة ٦٤٦ هـ. ينظر «غاية النهاية» ١/٥٠٨، و«بغية الوعاة» ٢/١٣٤.

(٢) في ط (المرتضى) وينظر ترجمة أبي عبد الله المديني في «غاية النهاية» ٢/٢٤١.

(٣) ينظر آراء العلماء في تفسير الآية، وأحكام الوقف عليها في: ابن الأنباري ٥٦٥، والنحاس ٢١٢، والسخاوي ٢٠٥ ب، والطبري ٣/١٢٢، والقرطبي ٤/١٦، والبحر المحيط ٢/٣٨٤.

(٤) السخاوي ٢٠٣، قال: ويسمى الصالح، والمفهوم، والجائز.

(٥) الداني ٦.

(٦) في النسخ كلها ورد هكذا (عن إبراهيم بن عبيدة عن ابن مسعود) وهو تحريف صوابه من البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود، ففيها (..عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن ابن مسعود) وعُبيدة هو ابن عمرو السلماني، روى عن عمر وعلي وابن مسعود، وروى عنه إبراهيم، وهو إبراهيم بن يزيد النخعي، ينظر «الجرح والتعديل» ٦/٩١، ٢/١٤٤.

(٧) ينظر الحديث في البخاري ٦/١١٣، ١١٤، ومسلم ١/٥٥١، والترمذي ٤/٣٠٤، وأبي داود ٣/٣٢٤.

﴿شهيداً﴾ ليس من التام، وهو متعلّق بما بعده معنى، لأن المعنى: فكيف يكون حالُهم إذا كان هذا ﴿يومَئذٍ يودّ الذينَ كفَروا﴾ [النساء: ٤٢] فما بعده متعلّق بما قبله، والتام ﴿حديثا﴾[١]. لأنّه انقضاء القصّة، وهو آخر الآية الثانية، وقد أَمَرَ النبيُّ ﷺ أن يقطع عليه دونه، مع تقارب ما بينهما، فدلّ ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على الكافي.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿والذينَ يُؤمنونَ بما أُنْزِلَ إليكَ وما أُنْزِلَ من قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] هذا كلام مفهوم كافٍ، والذي بعده كلامٌ مستقلٌ مستغنٍ عمّا قبله في اللفظ، وإن اتصل به في المعنى[٢].

والكافي يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام، فمن المقاطع التي بعضها أكفى من بعض قوله تعالى: ﴿وأُشْرِبوا في قلوبهم العجلَ بِكُفْرِهِم﴾ [البقرة: ٩٣] القطع على[٣] ﴿بكُفْرِهِم﴾ كاف، و﴿إنْ كُنْتُم مؤمنين﴾ أكفى منه[٤]. وكذا القطع على: ﴿ربَّنا تَقَبَّلْ منا﴾ كاف ﴿إنّك أَنْتَ السميعُ العليمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] أكفى منه[٥].

وقد يكون القطع كافياً على قراءة، ويكون في موضع القطع موصولاً على أخرى: ﴿ويُكَفِّرُ عَنْكُم سَيِّئاتِكم﴾ من قرأ بالرفع قطع على قوله: ﴿فهو خَيْرٌ

---

(١) تمام الآيتين ﴿فكيفَ إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً. يومئذ يودّ الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوَّى بهم الأرض ولا يكتمون الله حديثاً﴾ قال النحاس: ٢٥٠: «﴿شهيداً﴾ قطع كاف غير تمام، لأن التقدير: كيف يكون حالهم إذا كان هذا ﴿يومئذٍ يودُّ الَّذين كفروا﴾ فالتمام ﴿ولا يكتمون الله حديثاً﴾، وقال ابن الأنباري ٥٩٨: «﴿شهيداً﴾ حسن غير تام، و﴿حديثاً﴾ تام. وينظر الداني ٦.

(٢) بعده: ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾. ينظر ابن الأنباري ٤٩٢، والنحاس ١١٥، وزكريا والأشموني ٣٠.

(٣) سقط من ط (القطع... وكذا) وهو انتقال نظر.

(٤) تمام الآية ﴿وأُشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم قُلْ بئسما يأمُرُكم به إيمانكم إنْ كُنتم مؤمنين﴾ ينظر الداني ١٤، وزكريا والأشموني ٤٤.

(٥) ابن الأنباري ٥٣٢، والنحاس ١٦٣، والداني ٢١، وزكريا والأشموني ٤٩.

لَكُم﴾، ومن جزم لم يقطع[1]. وكذا قوله: ﴿يستبشرون بنعمة من الله وفضل﴾ من كسر الهمزة من قوله: ﴿وإنّ الله﴾ قطع وابتدأ به. ومن فتحها وصلها[2].

وقد يُوجد الكافي على تأويل، ويكون موضع القطع غيرَ كافٍ على تأويل آخر، كقوله تعالى: ﴿يُعَلّمونَ النّاسَ السِّحْرَ﴾ من جعل ﴿وما أُنْزِلَ﴾ [البقرة: ١٠٢]. نفياً قطع على ﴿السحر﴾ ومن جعلها بمعنى (الذي) وصل، وبالنفي أقول[3]. وكقوله: ﴿فأَنْزَلَ اللهُ سكينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ إذا جَعَلْتَ الهاء للصدّيق قُطع عليها وكان كافياً، وهو قول سعيد بن جبير، قال: لأن النبيّ ﷺ لم تـزل السكينة معه. ومن جعلها للنبيّ ﷺ لم يكن الوقف عليه كافياً ووجب الوصل[4]. ومنه قولُه تعالى: ﴿حَريصٌ عَلَيْكُم﴾ القطعُ عليه كاف على قول من جَعَلَه مُتَّصِلا بما قبله، وهو خطاب لأهل مكة، ثم ابتدأ ﴿بالمُؤْمنين رَؤُوفٌ رحيم﴾ والأوجه الوصل[5].

---

(١) الآية ٢٧١ سورة البقرة ﴿إن تُبدوا الصدقاتِ فنعِمّا هي وإنْ تُخفوها وتُؤْتُوها الفقراءَ فهو خَيْرٌ لكم ويُكَفِّرُ عَنْكُم من سيّئاتكم والله بما تعملون خبير﴾. قرأ ابن عامر وحفص- عن عاصم- ﴿ويكفرُ﴾ بالياء والرفع، وأبو عمرو وابن كثير ويعقوب وأبو بكر- عن عاصم- بالنون والرفع، وقرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بالنون والجزم. ينظر «السبعة» ١٩١، و«الكشف» ٣١٧/١، و«النشر» ٢٣٦/٢، والنحاس ٢٠٠، وزكريا والأشموني ٦٥.

(٢) الآية ١٧١ سورة آل عمران ﴿يَسْتَبْشِرون بنعمةٍ من اللهِ وفَضْلٍ وأنّ الله لا يُضيع أجر المؤمنين﴾. قرأ الكسائي ﴿وإن الله﴾ مكسورة الهمزة على الاستئناف والباقون بفتحها عطفاً على ﴿بنعمة﴾. «السبعة» ٢١٩، و«الكشف» ٣٦٤/١، و«النشر» ٢٤٤/٢، والنحاس ٢٤٠.

(٣) قال الله تعالى: ﴿... يُعَلِّمونَ الناسَ السِحْرَ وما أُنزِلَ على المَلَكَيْن ببابلَ هَاروتَ وماروتَ...﴾ وللعلماء في (ما) قولان: النفي، والموصولية. ينظر ابن الأنباري ٥٢٥، والنحاس ١٥٦، والداني ٢٨، والطبري ١٥٥/١، والقرطبي ٥٠/٢، والبحر ٣٢٨/١، وإعراب القرآن للعكبري ٥٥/١، وزكريا والأشموني ٤٥.

(٤) في الآية ٤٠ سورة التوبة: ﴿...إذْ هُما في الغارِ إذْ يقولُ لصاحبه لا تَحْزَنْ إنّ اللهَ مَعَنا فأَنْزَلَ اللهُ سَكينَتَهُ عليه وأَيّدَهُ بجُنودٍ لم تَرَوْها...﴾ ينظر الطبري ٩٦/١٠، والقرطبي ١٤٨/٨، والبحر ٤٣/٥، وفتح القدير ٣٦٢/٢، وزكريا والأشموني ١٦٥.

(٥) في الآية ١٢٨ سورة التوبة: ﴿لقد جاءَكم رسولٌ من أنفسِكُم عزيزٌ عليه ما عَنِتُّم حريصٌ عليكم بالمؤمنين رؤوفٌ رحيم﴾ ينظر ابن الأنباري ٧٠١، والنحاس ٣٧١، والداني ٧٣، وزكريا والأشموني ١٧٢، والبحر ١١٨/٥.

فصل في الوقف الحسن:

وهو الذي يحسن الوقف عليه، لأنه كلام حسن مفيد، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به لفظاً ومعنى[1].

أخبرنا الشيخ الجليل أبو حفص عمر بن حسن بن أميلة المزّي[2]، قال أنبأنا أبو الحسن علي بن أحمد البخاري، قال: أنبأنا أبو حفص عمر بن طبرزد، قال: أنبأنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكرخي، قال: أنبأنا أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي الترياقي، وأبو عامر محمود بن القاسم الأزدي، وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الفورخي، قالوا: أنبأنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجراحي، أنبأنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، عن أبي عيسى الترمذي، أنبأنا علي بن حُجر، أنبأنا يحيى بن سَعيد الأموي عن ابن جريج، عن ابن أبي مُليكة، عن أُمّ سلمة، قالت: (كان النبيُّ ﷺ يقطّعُ قراءته، يقول: ﴿الحمدُ للهِ ربِّ العالمين﴾ ثم يقف ﴿الرحمٰن الرَّحيم﴾ ثم يقف..)[3] قالوا: وهذا دليل على جواز القطع الحسن في الفواصل، لأن هذا متعلق بما قبله وما بعده لفظاً ومعنىً، وهذا القسم يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده إلاّ في رؤوس الآي، قال: ذلك سنّة. وحكى اليزيدي[4] عن أبي عمرو بن العلاء أنّه

---

(١) الداني ٨، والسخاوي ٢٠٣.

(٢) المزّي أحد شيوخ المؤلف، توفي سنة ٧٧٨ هـ، نقل المؤلف عنه كثيراً عن شيخه ابن البخاري، ينظر ترجمتيهما في «غاية النهاية» ١/٥٩٠، ٥٢٠.

(٣) الحديث في سنن أبي داود ٣٧/٤، وسنن الترمذي ٢٥٧/٤، وزادا (وكان يقرأ: ﴿مَلِكِ يوم الدين﴾. قال الترمذي عن الحديث: غريب، لأن إسناده غير متصل واعتراض الترمذي عليه لرواية ﴿ملك﴾.

وقد نقل القسطلاني الحديث في «اللطائف» ٢٥٣، ونقل تعليق الترمذي عليه، واعتراض التربشتي، وأنها رواية لا يرتضيها أهل البلاغة، وتخالف فصاحة النبي ﷺ في الوقف والابتداء...

(٤) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة، نحوي مقرىء ثقة كبير، أخذ القراءة عن أبي عمرو وحمزة، توفي سنة ٢٠٢ هـ، ينظر «غاية النهاية» ٣٧٥/٢.

كان يسكت على رؤوس الآي ويقول: إنّه أحبُّ إليّ[1].

مثال الحسن إذا لم يكن رأس آية: ﴿الحمدُ لله﴾ هذا كلام حسن مفيد، وقوله بعد ذلك[2] ﴿ربِّ العالمين﴾ غير مستغنٍ عن الأوّل.[3]

وقد يحتمل الموضع الواحد أن يكون الوقف عليه تاماً على معنى، وكافياً على غيره، وحسناً على غيرهما، كقوله تعالى: ﴿.. هُدىً لّلمتّقين﴾ يجوز أن يكون تامّاً إذا كان ﴿الّذين يُؤْمنون بالغيب﴾ مبتدأ، وخبره﴿أُولئك على هدىً من رّبِّهم﴾ ويجوز أن يكون كافياً إذا جعلت ﴿الّذين يُؤْمنون بالغيبِ﴾ على معنى (هُمُ الّذين) أو منصوباً بتقدير: (أعني الذين) ويجوز أن يكون حسناً إذا جعلت ﴿الذين﴾ نعتاً لـ (المتقين)[4].

فصل في الوقف القبيح:

وهو الذي لا يجوز تعمّد الوقف عليه إذا غيّر المعنى أو نقّصه[5]، كقوله (باسم) هذا لا يفيد معنى، وقوله (فويل للمصلين)[6]، (إن الله لا يهدي)[7]،

---

(١) الداني ٨، والسخاوي ٢٠٣.

(٢) (بعد ذلك) سقط من ط..

(٣) الداني ٧. قال ابن الأنباري ٤٧٤: «والوقف على ﴿الحمدُ لِلهِ﴾ حسن وليس بتام»، وينظر النحاس ١٠٨.

(٤) قال تعالى في الآيات ١-٥ سورة البقرة: ﴿ألم، ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هدىً للمتّقين. الذين يُؤْمنون بالغيبِ ويُقيمون الصلاةَ وممّا رَزَقْناهم يُنفقون. والذين يُؤمنون بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك وبالآخرة هُم يوقنون. أولئك على هدًى من ربِّهم وأولئك هم المفلحون﴾ ينظر في إعراب الآيات والوقف عليها: مشكل إعراب القرآن ١٧/١-١٩، وإعراب القرآن للعكبري ١٠/١-١٤، وابن الأنباري ٤٩٠، والنحاس ١١٣، والداني ١٤، والسخاوي ٢٠٣.

(٥) قال السخاوي ٢٠٢ ب: وهو الذي لا يفهم منه كلام، أو يفهم منه غير المراد. وينظر الداني ١٤.

(٦) قال تعالى في الآيتين ٤، ٥ سورة الماعون: ﴿فويلٌ للمصلّين. الّذينَ هُمْ عَنْ صلاتِهِم ساهُون﴾ قال الأشموني ٤٣٥: «والوقف على ﴿المُصَلّين﴾ قبيح، فإنه يوهم غير ما أراده الله تعالى، وهو أن الوعيد الشديد بالويل للفريقين الطائع والعاصي، والحال أنه لطائفة موصوفة مذكورين بعده».

(٧) في الآية ٥١ سورة المائدة: ﴿إنَّ اللهَ لا يَهْدي القَوْمَ الظّالمين﴾.

(إنّ اللهَ لا يَسْتحيي)[1]، (إنْ كانت واحدةً فلها النصف ولأبوَيْهِ)[2] و (إنّما يستجيبُ الّذين يَسْمعون والموتى)[3] و (ما من إلَهٍ)[4] [و(لا إله)][5] و(أصحابُ النار الذين يحملون العرش)[6] ونحو ذلك. فيجب أن يُحذر منه.
وكذلك عند انقطاع النَفَس على ما لا يوقف عليه إذا رجع إلى ما قبله، فإن كان بشعاً لا يبتدأ به، مثل الوقف عند انقطاع النفس على ﴿عزير بن﴾ فلا يبتدأ بـ (عزير) ولا بـ (ابن)، بل يبتدأ بـ ﴿وقالت اليهود..﴾[7] فقس على هذه الأمثلة ما شاكلها.

أخبرنا الشيخ عمر بن أميلة، قال: أنبأنا ابن البخاري، قال: أنبأنا ابن طبرزد قال: أنبأنا أبو الوليد إبراهيم بن محمد الكرخي، أنبأنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي البغدادي[8]، أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، حدثنا أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي، أنبأنا أبو داود سليمان بن الأشعث، قال: أنبأنا مُسَدّد، قال: أنبأنا يحيى بن سفيان بن سعيد، قال: أخبرني عبد العزيز

---

(١) في الآية ٢٦ سورة البقرة: ﴿إنَّ الله لا يستحيي أن يضربَ مثلا مَّا بعوضةً فما فوقها...﴾.
(٢) في الآية ١١ سورة النساء: ﴿وإنْ كانت واحدةً فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السُّدس مما ترك إن كان لَهُ وَلَدٌ...﴾.
(٣) في الآية ٣٦ سورة الأنعام: ﴿إنما يستجيبُ الّذين يسمعون والموتى يَبْعَثُهم الله ثم إلَيْه يرجعون﴾.
(٤) في الآية ٦٢ سورة آل عمران: ﴿إنْ هذا لَهُوَ القَصَصُ الْحق وما مِنْ إلَه إلاَّ الله وإن الله لَهُو العزيزُ الحكيم﴾.
(٥) في الآية ١٦٣ سورة البقرة: ﴿وإلهُكم إلهٌ واحدٌ لا إله إلاَّ هو الرحمنُ الرحيم﴾ وما بين المعقوفين ساقط من س.
(٦) في الآيتين ٦، ٧ سورة غافر: ﴿وكذلكَ حَقَّتْ كلمةُ ربِّك على الّذين كَفروا أنَّهم أصحابُ النار. الذين يحملون العرش ومن حوله يسبِّحون بحمدِ ربِّهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا...﴾.
(٧) في الآية ٣٠ سورة التوبة: ﴿وقالت اليهودُ عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ...﴾.
(٨) في ط (أبو بكر بن علي أحمد) وما أثبت من س، د وهو الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، صاحب «تاريخ بغداد» وغيره توفي سنة ٤٦٣ هـ. ينظر «طبقات الحفاظ» ٤٣٤.

ابن رفيع، عن تميم الطائي عن عديّ بن حاتم[1]، قال: (جاء رجلان إلى النبيّ ﷺ، فتشهَّدَ أَحَدُهما فقال: مَنْ يُطِعِ اللهَ ورسولَه فقد رشِد، ومن يعصهما، ووقف، فقال رسول الله ﷺ. قُمْ أَوْ اذهب، بئس الخطيب)[2] قالوا: وهذا دليل على أنه لا يجوز القطع على القبيح، لأن النبيّ ﷺ أقامه لما وقف على المستبشع، لأنه جمع بين حالي[3] من أطاع الله ورسوله ومن عصى، والأَوْلى أن يَقِفَ على (رشد) ثم يقول: (ومن يعصهما فقد غوى)[4]. قلت: وقد بينت معنى هذا الحديث وكيف روي في كتابي المسمَّى بـ «التوجيهات في أصول القراءات»، فأغنى عن إعادته هنا، فاطلبه تجده.

القول في «كَلاَّ»[5]

وهي ثلاثة وثلاثون موضعاً في خمس عشرة سورة[6]، لم تقع في سورة إلاّ

---

(١) في ط (...أخبرني عبد العزيز بن وكيع عن تميم الطائي عن محمد بن غانم عن عدي بن حاتم) وما أثبت الصواب من النسخ الأخرى، ومسلم وأبي داود والنسائي.

(٢) في ط (بئس الخطيب أنت).

(٣) في ط، ق (حال) وما أثبت من س، د.

(٤) روي الحديث بروايات عدة، واختلف العلماء في سرّ قول الرسول ﷺ: (قم أو اذهب)، فمنهم من يرى أن ذلك راجع لقول الخطيب (ومن يعصهما) وأنّ عليه أن يقول (ومن يعص الله ورسوله)، ومنهم من يرى أنه كان عليه أن يقف على (رشد) ثم يقول (ومن يعصهما). ينظر صحيح مسلم ٥٩٤/٢، وسنن أبي داود ٢٩٥/٤، والنسائي ٩٠/٦- وينظر شرح السيوطي للحديث في النسائي، و«جامع الأصول» ٧٣٩/١١، والنحاس ٨٨، و«اللطائف» ٢٥٥.

(٥) لأحمد بن فارس «مقالة» في «كلا» ولأبي جعفر أحمد بن رستم الطبري رسالة في «كلا» أيضاً طُبعتا بالمكتبة الدولية في الرياض ١٤٠٢ هـ، وألّف مكي كتاباً في «شرح كلا وبلى ونعم» والوقف على كل واحدة منهنّ في القرآن» طبع بدمشق- دار المأمون ١٣٩٨ هـ، وكلها بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات. وقد أشار الداني مرات في كتابه «المكتفى» إلى أن له كتاباً في الوقف على «كلا وبلى» ويبدو أن ابن الجزري أفاد منه، ولم أقف عليه. وقد أفدت من الرسائل المطبوعة في «كلا»، إضافة إلى كتب الوقف والابتداء، واقتصرت في الحواشي على ذكر أسماء المؤلفين.

وينظر في «كلا»: ابن الأنباري ٤٢١، والنحاس ٤٥٨، والسخاوي ٢١٣، وزكريا والأشموني ٢٢، واللطائف ٢٥٩، والمغني ٢٠٦.

(٦) في الأصول كلها (خمسة عشر سورة) وقد صوبته.

وهي مكّيّة[1]، وقد اختلف في الوقف عليها والابتداء بها، وذلك مبنيّ على اعتقاد أهل العربية:

فذهب قوم إلى أنها ردّ لِما قبلها وردع له وزجر، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، والأخفش، والمبرد، والزجّاج، وأحمد بن يحيى[2].

وذهب قوم إلى أنها بمعنى «حقاً» وعلى هذا المذهب تكون اسماً لأنها بمعنى المصدر، والتقدير: أُحقّ ذلك حقاً، وهذا مذهب الكسائي وغيره[3]، قال ابن الأنباري: قال المفسرون: معناها: «حقاً» وقال الزجاج: «حقاً» توكيد، والتوكيد إنما يقع بعد تمام الكلام.

وذهب قوم إلى أنها بمعنى «ألا» التي لاستفتاح الكلام، وهذا مذهب أبي حاتم وغيره[4].

وقال الفراء: كلا بمنزلة سوف، لأنها صلة، وهي حرف رد، فكأنها «نعم ولا» في الاكتفاء. قال: فإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها، كقولك: كلا وربِّ الكعبة، قال الله تعالى: ﴿كَلاَّ والقمرِ﴾ [المدثر: ٣٢] فالوقف على ﴿كلا﴾ قبيح، لأنها صلة لليمين، وتابع الفراءَ محمدُ بن سعدان الضرير، وأبو عبد الرحمن بن اليزيدي[5].

---

(١) ينظر ابن رستم ٢٤، ومكي ٢٧، والسخاوي ٢١٣.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢، وابن الأنباري ٤٢٢، وابن رستم ١٥، وابن فارس ٣٦، ومكي ٢٧، والسخاوي ٢١٣ب، والمغني ٢٠٦.

(٣) ابن الأنباري ٤٢٦، وابن رستم ١٥، وابن فارس ٣٦، والسخاوي ٢١٣ب، والمغني ٢٠٦.

(٤) ذكر ابن الأنباري ٤٢٢ أن أبا حاتم يرى أنها تجيء في مواضع بمعنى (لا يكون ذلك)، وتجيء بمعنى (ألا) التي للتنبيه. وينظر ابن رستم ١٦، وابن فارس ٣٧، ومكي ٢٥، والنحاس ٧٦٨، والسخاوي ٢١٣ب، والمغني ٢٠٦، وقد رجّح ابن هشام قول أبي حاتم: إنها بمعنى (ألا) الاستفتاحية.

(٥) النصّ في ابن الأنباري ٤٢١، وفيه: «وكان أبو جعفر محمد بن سعدان يقول مثل قول الفراء» ولم يذكر اليزيدي. وابن سعدان تُوفّي سنة ٢٣١هـ، ينظر «غاية النهاية» ١٤٣/٢. واليزيدي هو عبد الله بن يحيى المبارك، أخذ عن أبيه عن أبي عمرو بن العلاء. ينظر «غاية النهاية» ٤٦٣/١.

وقال أحمد بن يحيى - فيا ذكره مكي[1]: ان أصل «كلاّ» «لا» التي للنفي دخلت عليها كاف التشبيه، فجعلتا كلمة واحدة وشدّدت اللاّم لتخرج الكاف عن معنى التشبيه، فهي عنده ردّ لما قبلها[2].

ثم إن علماءنا اختلفوا في الوقف عليها: فكان بعضُهم يجيز الوقف عليها مطلقاً، وبه قرأت على شيخنا أمين الدين عبد الوهاب، الشهير بابن السلاّر[3]، ومنهم من منع الوقف عليها مطلقاً، وهو اختيار شيخنا سيفِ الدين ابن الجندي، ومنهم من فَصّل، فوقف على بعضها لمعنى، ومنع الوقف على بعضها لمعنى آخر، وهو اختيار عامة أهل الأداء كمكي وعثمان بن سعيد [وغيرهما][4]، وبه قرأت على شيوخي.

فمن وقف عليها كانت عنده بمعنى الردع والزجر، أي، ليس الأمر كذلك، فهو ردّ للأول، وأنشدوا على ذلك قول «العَجّاج» استشهاداً:

قَـدْ طَلَبَـتْ شيبـانُ أن نَنْسَاكُمُ
كَـلاّ، وَلَمَّـا تَصْطَفِـقْ مَآتِمُ

هكذا أنشده أبو عمرو الداني في كتابه «الاكتفاء في الوقف والابتداء»، والذي رأيته أنا في أراجيز العجاج:

صَـدَّتْ بنو شيبـانَ أن يُصادِموا
مُقاعِساً، وحَـادَتِ اللَهَـازِمُ
واسْتَسْلَموا كُرْهـاً ولَمْ يُسالِموا

---

(١) في ط (فيا ذكره عن مكي) وهو تحريف واضح.

(٢) مكي ٢٢. وقد نقل ابن فارس الرأي، ثم قال ٣٩: «هذا كلام مدخول من جهتين: إحداهما: أنه غير محفوظ عن القدماء من أهل العلم بالعربية. والثانية: أنه مما لا يتأيّد بدليل، والأمر بين (كلاّ) مشددة، وبين (كلا) مخففة متباين جداً».

(٣) هو أحد شيوخ المؤلف، إمام مقرىء محقق، توفّي سنة ٧٨٢هـ، وولي المؤلف المشيخة بعده. ينظر «غاية النهاية»: ٤٨٢/١.

(٤) في س، ط، د (وغيرهم) وما أثبت من ق.

ومالَهَمْ مِنّـــا أيـــادٍ دَاهِمُ
كالسِتْرِ لا يَعْسِمُ فيــــه عاسِمُ
دونَ بــــني قيس وفيهم عاصم
كَـــلاّ، ولَمّـــا يَصْطَفِـــق مـآتم(1)

والمعنى: لا يكون الأمر على ما ظَنّوا من صدّهم أن يصادموا مقاعساً، وليس كما ظنوا حتى يصطفق المآتم، والمآتمُ: النساء المجتمعات في خير أو شرّ.

---

(1) وقع في هذا الجزء من الكتاب خلط غير قليل: ففي ط ورد البيتان الأولان فقط وانتقل بعد ذلك إلى (والمعنى لا يكون...)، ثم كتب في حاشية الصفحة ٦٤ ثلاثة أبيات (صدت... مقاعسا... واستسلموا...)، منقولة عن هامش الأصل الذي طبع عنه الكتاب، ثم جاء في حاشية ٦٥ تعليقاً على بيت الأعشى الآتي: (كذا أنشده أبو عمرو... العجاج) ويتضح من هذا أن هناك سقطاً في المخطوطة التي اعتمد عليها الطابع، وكتب هذا السقط على جانب الصفحة، فلم يدرك أنه من أصل الكتاب، ونقله حاشية مفرّقة في صفحتين. أما النسخة د فقد سقط منها البيتان (واستسلموا... ومالهم...). كما اختلف رواية بعض الألفاظ بين النسخ، وقد أثبتّ أقربها الى الصحة. وكتاب «الاكتفاء» الذي ذكره المؤلف لم أرجع إليه، ولم ترد الأبيات في كتاب أبي عمرو: المكتفى، وورد في كتاب ابن رستم ١٦، وابن الأنباري ٤٢٣، وتهذيب اللغة ٣٦٤/١٠، واللسان- كلا، للعجاج:

قــد طلبــت شيبــانُ أن تُصاكموا
كـــلا، ولــــا تصطفـــق مآتِم

ولم ترد الأبيات في ديوان العجاج الذي حققه الدكتور عزة حسن، ولكنها وردت في مجموع أشعار العرب ٨٨/٢ شعر العجاج، وفيه:

عـــافي الرّقــاقِ مِنْهَـــبٌ مُواثِم
وفي الدَّهــــــاسِ مِضْبَرٌ مُتائِمُ
تَزْفَـــضُّ عن أرساغِـــه الجَرائِم
قــد طلبــت شيبــانُ أنْ تُسالموا
كَـــلاّ، ولَمّا يَصْطَفِـــق مـــآتمُ
استسلموا كرهــــاً ولم يسالموا.
وهالَهُم منـــــك أيــــاد داهِم
كالبحر لا يعسِم فيــــــه عاسم

وعسم يعسم: طمع.

ومَنْ منع الوقف عليها، واختار الابتداء بها مطلقاً كانت عنده بمعنى «ألا» التي للتنبيه، يفتتح بها الكلام كقوله تعالى: ﴿أَلاَ إِنَّهم يَثْنُونَ صُدورَهم لِيَسْتَخفُوا مِنْه ألا حينَ يَسْتَغْشُون﴾[1] [هود: ٥]، وأنشدوا على ذلك قول الأعشى ابن قيس استشهاداً:

كَــلاّ زَعَمْتُمْ بأنّــا لا نَقَاتِلُكُمْ   إنّـا لأَمْثالِكُمْ يا قَوْمَنا قُتُل[2]

واحْتَجّوا أيضاً بقول العرب: (كَلاّ زَعَمْتُم أَنَّ العيرَ لا يُقاتل)[3]، وهو مثل للعرب. قال ابن الأنباري: وهذا غلط منه، وإنما معنى ذلك، ليس الأمر كذلك[4]. قلت: وما قال ابن الأنباري ظاهر.

ومن فَصّل كانت عنده في مكان بمعنى «ألا»، وفي مكان بمعنى «حقاً» وفي مكان للردّ والزجر[5]، **وسأبين ذلك موضعاً موضعاً إن شاء الله:**

فأوّل ما وقع من ذلك موضعان في سورة «مريم» عليها السلام [٧٨، ٧٩]

---

(١) في ط، ق، د كتبت الآية دون ﴿ليستخفوا منه﴾ وكأنه ورد الاستشهاد بـ﴿ألا﴾ مرتين في موضعين منفصلين، وما أثبت من س، وابن الأنباري ٤٢٣ الذي نُقل عنه النص.

(٢) ابن رستم ١٧، وابن الأنباري ٤٢٤، وديوان الأعشى ٦١، وقبله:

إنّـــا نُقاتِلُهُمْ حَتّــــى نُقَتِّلَهُم   عنــدَ اللقاء، وهُم جَــارُوا وَهُمْ جَهلوا

(٣) في «مجمع الأمثال» ١٤٢/٢، و«المستقصى» ٢٣٠/٢ (كلا، زعمت العير لا تقاتل)، يضرب لمن أمن أن يكون عنده شيء، ثم ظهر منه غير ما ظُنّ به، وهو عند ابن الأنباري ٤٢٤ (كلا، زعمت أن العير لا تقاتل).

(٤) قال ابن الأنباري: «وهذا غلط منه، معنى (كلا) في المثل والبيت: لا، ليس الأمر على ما يقولون».

(٥) قال مكي ٢٦: «فقد حصل لـ(كلاّ) ثلاثة معان: النفي في الوقف عليها، و«حَقاً»، و«ألا» في الابتداء بها. وقد يجتمع جواز المعنيين فيها في الابتداء، أعني «حقاً» و«ألا»، وقد ينفرد أحدهما بها».

وقال ابن فارس ٣٧: «وأقرب ما يقال في ذلك أن (كلا) تقع في تصريف الكلام على أربعة أوجه: أولها الردّ، والثاني: الردع، والثالث: صلة اليمين وافتتاح الكلام بها كـ«ألا». والوجه الرابع: التحقيق لما بعده من الأخبار».

﴿عنـدَ الرحمٰنِ عَهْداً ● كَلاّ﴾[1]، ﴿لِيَكُونوا لَهُم عِزّاً ● كَلاّ﴾[2] [٨١، ٨٢] قال الداني: الوقف عليها تامّ عند القرّاء وقال بعضهم: كافٍ، لأنها بمعنى: ليس الأمر كذلك، فهو ردّ للكلام المتقدّم قبلها. وقد يُبتدأ بها على قول من قال: إنّها بمعنى «حقّاً»، و «ألاَ»[3].

وفي سورة «المؤمنون» [١٠٠] ﴿فيما تَرَكْتُ كَلاّ﴾[4] الوقف عليها تام، وقيل: كاف، ويبتدأ بها بمعنى «ألا»، وأمّا من قال: إنها بمعنى «حقّاً» فقد أجازه بعض المفسرين، وهو وهم، لأنها لو كانت بمعنى «حقّاً» لفتحت (أنها) بعدها، وكذا كلّ ما يقال فيها إنها بمعنى «حقّا»، فإنها تفتح بعد «حقّاً» وبعد ما هو بمعناها، وأنشدوا:

أحقّــاً أنَّ جِيرتَنــا استَقلُّوا فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهمْ فَريقُ[5]

قال سيبويه: إذا قلت: أما إنك منطلق، إذا جعلت: «أما» بمعنى «حقاً» فتحت (أن)، وإن جعلتها بمعنى «ألا» كسرت[6].

---

(١) تمامها: ﴿أَطَّلَعَ الغيبَ أمِ اتَّخَذَ عندَ الرَّحمٰن عَهْداً. كَلاّ سَنَكْتُبُ ما يقولُ ونَمُدُّ له من العذابِ مَدّاً﴾.

(٢) تمامها: ﴿واتَّخَذُوا من دون اللهِ آلِهَةً لِيَكُونوا لَهُم عِزّاً. كَلاّ سَيَكْفُرون بعبادتِهم ويكونونَ عَلَيْهِم ضِدّاً﴾.

(٣) ابن رستم ٢٥، ٢٦، وابن فارس ٤١، ومكي ٢٨، قال الداني في «المكتفى» ٩٦: (كلاّ) تام، والمعنى: لم يطّلع الغيب ولم يتّخذ عند الرحمن عهداً. ومثله ﴿عِزّا كَلاّ﴾، أي: لا يكون ذلك، ويجوز الابتداء بـ(كلا) في الموضعين بتقدير «ألا» وهو قول أبي حاتم، أو بتقدير «حقّا» وهو قول المفسّرين، وقد شرحنا ذلك شرحاً كافياً في الكتاب الذي أفردناه للوقف على (كلا وبلى)، فأغنى ذلك عن إعادتها».

(٤) تمام الآية ﴿لعلي أعمل صالحاً فيما تركت كلا إنها كلمة هو قائلها...﴾. ينظر ابن رستم ٢٦، وابن فارس ٤٢، ومكي ٣٠، والسخاوي ٢١٣ب.

(٥) البيت من الشواهد النحوية، وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٤٦٨/١ للمفضل النكري، وصدره في مغني اللبيب ٥٦، وأورده السيوطي في شرح شواهد المغني ١٧٠/١، من قصيدة للمفضل النكري، من عبد القيس، وهو في شرح كلا لمكي ٣١، واللسان– فرق.

(٦) في الكتاب ٤٧٠/١: «وسألته [أي الخليل] عن: شَدّ ما أنّك ذاهب، وعزّ ما أنّك ذاهب، فقال: هذا بمنزلة حَقّا أنك ذاهب، كما تقول: أمّا أنك ذاهب، بمنزلة حقا أنك ذاهب».

وهكذا الكلام في الثاني من «الشعراء» وموضعي[1] «المعارج»، والأولان في «المدّثر[2]»، والأول في «عبس»، والأول والثالث والرابع في «المطففين»[3]، والأول في «العلق»، لأنّ «إن» مكسورة في كل هذه المواضع بعد (كلا)، فلا تكون بمعنى «حقاً»، ويبتدأ بـ (كلا) فيهن بمعنى «ألا»[3].

وفي «الشعراء» موضعان: ﴿فأخاف أن يقتلون ● قال كلاّ﴾ [١٤، ١٥] الوقف عليها على[4] مذهب الخليل وموافقيه ظاهر قوي، وعلى ذلك جماعة من القراء، منهم نافع ونصير[5]، أي: ليس الأمر كذلك، لا يَصِلون إلى قتلك فهو ردّ لقول «موسى» عليه السلام:[6] ﴿فأخافُ أَنْ يَقْتُلون﴾ ولا يبتدأ بـ ﴿كلاّ﴾ في هذه المواضع لأنها محكية في قول سابق من الله عزّ وجلّ لموسى، ولكن يجوز الوقف على ﴿يقتلون﴾ ويبتدأ ﴿قال كلاّ﴾ على معنى «ألا» أو «حقاً»[7].

﴿قالَ أصحابُ موسى إنّا لَمُدْرَكُون ● قالَ كَلاّ﴾ [8] [٦١، ٦٢] الوقف على ﴿كَلاّ﴾ وهو حكاية عن قول «موسى» لبني إسرائيلَ، أي: ليس الأمر كما تَظُنّون من إدراككم. ويجوز أن يبتدأ بـ ﴿قالَ كَلاّ﴾ على معنى (ألا) فقط[9]. قال الداني: ولا يجوز أن يوقف على ﴿قال﴾ ولا يبتدأ بـ

---

(١) في ط (وموصف).

(٢) هذا حسب الترتيب الذي سيذكر فيه المؤلف الآيات - فيما بعد- وليس على ترتيبها في السورة.

(٣) ينظر السخاوي ٢١٤، وستأتي هذه الآيات.

(٤) سقطت (على) من ط.

(٥) هو نصير بن يوسف البغدادي، من أصحاب الكسائي، إمام ثقة، توفّي سنة ٢٤٠ هـ. «غاية النهاية» ٢/٣٤٠.

(٦) في ط (على نبينا وعليه السلام).

(٧) ينظر مكي ٣٢، وابن فارس ٤٣، والنحاس ٥٢٨، والسخاوي ٢١٤.

(٨) تمامها: ﴿قالَ كَلاّ إن معيَ رَبّي سَيَهْدين﴾.

(٩) لوقوع (إن) المكسورة بعدها، ولا تكسر بعد (حقا).

﴿كلاّ﴾ وهذا ظاهر[1]. وفي «سبأ» موضع: ﴿شركاءَ كَلاّ﴾[2] «٢٧» الوقف عليها مثل ما تقدم، والابتداء بها جائز[3].

وفي «المعارج» موضعان: ﴿يُنْجِيه • كَلاّ﴾[4] [١٤، ١٥] و﴿جَنّةَ نَعيمٍ، كَلاّ﴾[5] «٣٨، ٣٩» الوقف عليها كما تقدم والابتداء بها جائز[6].

وفي، «المدّثر» أربعة مواضع[7]: ﴿أنْ أزيدَ • كَلاّ﴾[8] [١٥، ١٦]، ﴿صُحُفاً مُنَشَّرَةً • كَلاّ﴾[9] [٥٢، ٥٣]، الوقف عليها كما تقدم، والابتداء بها حسن[10]. ﴿ذِكرى للبَشَر • كَلاّ﴾[11] [٣١، ٣٢] لا يحسن الوقف عليها لأنها صلة لليمين، والابتداء بها حسن بالمعنيين.[12] ﴿بل لاّ يَخافونَ الآخرةَ • كَلاّ﴾[13] [٥٣، ٥٤] لا يوقف عليها ويبتدأ بها[14].

وفي «القيامة» ثلاثة مواضع:[15] ﴿أيْنَ المَفرّ • كَلاّ﴾[16] [١٠، ١١]،

(١) ينظر ابن رستم ٢٦، والنحاس ٥٣٠، وابن فارس ٤٣، ومكي ٣٤، والسخاوي ٢١٤.

(٢) تمام الآية: ﴿قل أروني الذين ألحقتم به شركاء كلا بل هو الله العزيز الحكيم﴾.

(٣) على معنى «حقا» أو «ألا»، واختار مكي ٣٥ الوقف. ينظر ابن رستم ٢٦، والنحاس ٥٨٤، وابن فارس ٤٣، والسخاوي ٢١٤.

(٤) تمام الآيتين: ﴿ومَنْ في الأرضِ جَميعاً ثم يُنْجِيه. كلاّ إنها لظى﴾.

(٥) تمام الآيتين: ﴿أيَطْمَعُ كلُّ امرئ منهم أنْ يُدخَلَ جنّةَ نَعيم. كلاّ إنّا خَلَقْناهم مما لا يعلمون﴾.

(٦) على معنى «ألا» فقط. ينظر ابن رستم ٢٧، والنحاس ٧٤١، ٧٤٢، وابن فارس ٤٥؛ ومكي ٣٦، والسخاوي ٢١٤.

(٧) لم يلتزم المؤلف بترتيب الآيات في السورة.

(٨) تمام الآيتين: ﴿ثم يطمع أن أزيدَ. كلاّ إنه كان لآياتنا عنيدا﴾.

(٩) تمام الآيتين: ﴿بل يريدُ كلُّ امرئ منهم أن يؤتى صُحُفاً منشرة. كلاّ بل لا تخافون الآخرة﴾.

(١٠) ينظر ابن رستم ٢٧، وابن فارس ٤٦، ٤٨، والنحاس ٧٥٠، ٧٥١، ومكي ٣٨، ٤١.

(١١) تمام الآيتين: ﴿... وما هي إلا ذكرى للبشر. كلا والقمر﴾.

(١٢) ينظر ابن فارس ٤٦، والنحاس ٧٥٠، ومكي ٣٩، والسخاوي ٢١٤ ب.

(١٣) تمام الآيتين: ﴿كلا بل لا يخافون الآخرة، كلا إنها تذكرة﴾.

(١٤) قال مكي ٤١: (الوقف على ﴿كلا﴾ لا يجوز، لأنك كنت تنفي بها ما حكى الله عنهم من أنهم لا يخافون الآخرة... ويجوز الابتداء بها على معنى «ألا»، وينظر النحاس ٧٥٠.

(١٥) لم يلتزم المؤلف الترتيب حسب السورة.

(١٦) تمامها: ﴿يقول الإنسان يومئذ أين المفَرّ. كَلاّ لا وَزَر﴾.

﴿فاقِرة ● كَلاّ﴾ [1] [٢٥، ٢٦]. ﴿بيانَه ● كَلاّ﴾ [2] [١٩، ٢٠] لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن على المعنيين [3].

وفي «النبأ» موضعان: ﴿هُمْ فيه مُخْتَلِفون ● كَلاّ﴾ [٣، ٤]، ﴿ثُمّ كَلاّ﴾ [4] [٥] لا يوقف عليها ويبتدأ بها [5].

وفي «عبس» موضعان ﴿تَلَهّى ● كَلاّ﴾ [6] [١٠، ١١] الوقف عليها كاف، وهو ردّ وزجر لما قبله، ويبدأ بها بمعنى «ألا» [7]، ﴿أَنْشَره ● كَلاّ﴾ [8] [٢٢، ٢٣] لا يوقف عليها، والابتداء بها جائز [9].

وفي «الانفطار» موضع: ﴿رَكَّبَكَ ● كَلاّ﴾ [10] [٨، ٩] لا يوقف عليها، ويبتدأ بها [11].

---

(١) تمامها: ﴿تَظُنّ أنْ يفعلَ بها فاقِرة. كلا اذإذا بلغت التراقي﴾.

(٢) تمامها: ﴿ثمّ إن علينا بيانَه. كلاّ بَلْ تُحِبُّون العاجِلَة﴾.

(٣) ينظر: ابن رستم ٢٨، وابن فارس ٤٦، والنحاس ٧٥١، ومكي ٤٣-٤٦، والسخاوي ٢١٥.

(٤) تمام الآيات: ﴿الذي هم فيه مختلفون. كلا سيعلمون. ثم كلا سيعلمون﴾.

(٥) قال مكي ٤٧: «الوقف على ﴿كلا﴾ [الأولى] لا يحسن، لأنك كنت تنفي ما حكى الله لنا من اختلافهم في «النبأ العظيم»... والابتداء بـ﴿كلا﴾ حسن على معنى «ألا سيعلمون»، أو على معنى «حقاً سيعلمون»...» وفي ص: ٤٩ «الوقف على ﴿كلا﴾ [الثانية] لا يجوز لأنك كنت تنفي ما مضى من التهدد والوعيد، وتنفي وقوع العلم منهم، وذلك كفر... ولا يحسن أيضاً الابتداء بها، لأن قبلها حرف عطف، ولا يوقف على حرف العطف دون المعطوف». وينظر النحاس ٧٥٦، والسخاوي ٢١٥.

(٦) تمام الآيتين: ﴿فأنْتَ عنه تَلَهّى. كَلاّ إنها تذكرة﴾.

(٧) ينظر ابن رستم ٢٨، وابن فارس ٤٨، والنحاس ٧٦٣، ومكي ٥٠، والسخاوي ٢١٥.

(٨) تمام الآيتين: ﴿ثم إذا شاء أَنْشَرَه. كَلاّ لَمّا يَقْضِ ما أَمَره﴾.

(٩) قال مكي ٥٢: «الوقف على ﴿كلاّ﴾ لا يجوز، لأنك لو وقفت عليها لكنت تنفي البعث، والابتداء بها حسن على معنى، «ألا» وعلى معنى «حقا». ينظر ابن رستم ٢٩، وابن فارس ٤٨.

(١٠) تمام الآيتين: ﴿في أيّ صورةٍ ما شاء رَكَّبك. كَلاّ بل تُكَذِّبون بالدين﴾.

(١١) ابن رستم ٢٩، وابن فارس ٤٨، والنحاس ٧٦٦، ومكي ٥٢، والسخاوي ٢١٥.

وفي « المُطَفّفين » أربعةُ مواضع:[1] ﴿لِرَبِّ العالمين ● كَلاَّ﴾[2] [٦ ، ٧]، ﴿تُكَذِّبونَ ● كَلاَّ﴾[3] [١٧، ١٨]، ﴿يَكْسِبون ● كَلاَّ﴾[4] [١٤ ، ١٥]، لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن[5]، ﴿أَساطيرُ الأولين ● كَلاَّ﴾[6] [١٣ ، ١٤]، الوقف عليها كافٍ، لأنها ردّ لما قبلها، ويبتدأ بها[7].

وفي « الفجر » موضعان: ﴿أهانن ● كَلاَّ﴾[8] [١٦ ، ١٧] و﴿جمًّا ● كَلاَّ﴾[9] [٢٠ ، ٢١]، الوقف عليها كاف، والابتداء بهما حسن[10].

وفي « العلق » ثلاثة مواضع: ﴿ما لم يَعْلَمْ ● كَلاَّ﴾[11] [٥ ، ٦]، ﴿يرَى ● كَلاَّ﴾[12] [١٤ ، ١٥]، ﴿الزَّبانِيَة ● كَلاَّ﴾[13] [١٨ ، ١٩]، لا يوقف عليهن، ويبتدأ بهن بمعنى « ألا » و « حقّاً »، إلاّ الأول فبالأول فقط.[14]

وفي « التكاثر » ثلاثة مواضع: ﴿المقابر ● كَلاَّ﴾ [٢ ، ٣]، ﴿تعلمون ● ثم

---

(١) لم يلتزم المؤلف فيها الترتيب.

(٢) تمامها: ﴿يومَ يقومُ الناسُ لربِّ العالمين. كَلاَّ إن كتابَ الفُجّار لفي سِجّين﴾.

(٣) تمامها: ﴿ثُمّ يُقال هذا الذي كُنتُم به تُكذّبون. كَلاّ إنّ كتابَ الأبرارِ لفي عِلّيين﴾.

(٤) تمامها: ﴿كلاّ بَلْ رَان على قلوبِهم ما كانوا يَكْسِبون. كَلاّ إنَّهم عَنْ رَبِّهم يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبون﴾.

(٥) يكون الابتداء بهنّ على معنى « ألا » فقط. ينظر ابن رستم ٢٩ ، وابن فارس ٤٩ ، والنحاس ٧٦٨ ، ومكي ٥٣–٥٨ ، والسخاوي ٢١٥ ب.

(٦) تمامها: ﴿وإذا تُتْلى عليه آياتُنا قال أساطيرُ الأولين. كَلاّ بل رَان...﴾.

(٧) ابن رستم ٢٩ ، وابن فارس ٤٦ ، ومكي ٥٥ ، والسخاوي ٢١٥ ب.

(٨) تمام الآيتين: ﴿وأما إذا ما ابتلاه ربُّه فقدَرَ عليه رِزْقه فيقولُ ربِّي أهانَن. كلا بل لا تُكرمونَ اليتيم﴾.

(٩) تمام الآيتين: ﴿وتُحبّون المالَ حُبّاً جمّا. كَلاّ إذا دُكّت الأرضُ دَكّاً دَكّا﴾.

(١٠) ينظر النحاس ٧٧٦ ، ومكي ٥٨ ، ٥٩.

(١١) تمام الآيتين: ﴿علَّمَ الإنسانَ ما لم يَعْلَمْ. كَلاّ إنّ الإنسانَ ليَطْغَى﴾.

(١٢) تمام الآيتين: ﴿ألم يَعْلَم بأنّ اللهَ يَرَى. كلا لئن لم يَنْتَه لَنَسْفَعَنْ بالنّاصية﴾.

(١٣) تمام الآيتين: ﴿سندع الزبانية. كلاّ لا تُطِعْهُ واسْجُد واقْتَرِب﴾.

(١٤) لأن بعد ﴿كلاّ﴾ فيه ﴿إنّ﴾ المكسورة فلا يكون بمعنى « حقا ». ينظر ابن رستم ٢٩ ، وابن فارس ٤٩ ، والنحاس ٧٨١ ، ومكي ٦٠–٦٣.

كَلاَّ﴾ [٣ ، ٤]، ﴿تَعْلَمون● كَلاَّ﴾ [٤ ، ٥] لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن[١].

وفي « الهُمَزة »: ﴿أَخْلَدَه● كَلاَّ﴾[٢] [٣، ٤]، الوقف عليها تام، وقيل: كاف، لأن معناه: ليس الأمر كذلك، فهو ردّ، أي: لم يُخْلِده مالُه، ويبتدأ بها على المعنيين[٣].

والله أعلم[٤].

القول في « بَلَى »

قال الكوفيون: أصل (بلى): « بل »، وزيدت عليها الألف دلالة على أن السكوت عليها ممكن، وأنها لا تعطف ما بعدها على ما قبلها، كما تعطف (بل) قبل داله على ردّ الجحد[٥]، والألف المزيدة التي تكتب ياء دالة على الإيجاب لما بعدها، وهي ألف تأنيث، ولذلك أمالتها العرب والقرّاء، كما أمالوا ألف سكرى، وذكرى[٦].

---

(١) تمام الآيات ١ - ٥ ﴿أَلهاكُم التكاثُر. حتى زُرْتُمُ المقابر. كَلاّ سوفَ تَعلمون. ثُمّ كلا سوفَ تعلمون. كلاّ لو تعلمونَ عِلْم اليَقين﴾ ينظر ابن رستم ٣٠، وابن فارس ٥٠، والنحاس ٧٨٣، ومكي ٦٣-٦٦.

(٢) تمام الآية: ﴿يَحْسَبُ أنَّ مالَه أَخْلَدَه. كلاّ لَيُنْبَذَنَّ في الحُطَمَة﴾.

(٣) ابن رستم ٣٠، وابن فارس ٤٦، والنحاس ٧٨٤، ومكي ٦٦، والسخاوي ٢١٦.

(٤) هكذا في س. وفي ط (والله تعالى أعلم). وفي ق، د (والله سبحانه أعلم). وقد أوجز مكي الأحكام الخاصة بـ« كلا » ٦٧-٧٠.

(٥) في ط (قبل دلالة على رد الجحد).

(٦) قال الفراء- « معاني القرآن » ٥٣/١: « ...فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقف عليها، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد، فقالوا (بلى) فدلّت على معنى الإقرار والإنعام، ودلّ لفظ (بل) على الرجوع عن الجحد فقط ».

وقال الأشموني ١٩: « أصل (بلى) عند الكوفيين (بل) التي للإضراب، زيد الياء في آخرها علامة لتأنيث الأداة ليحسن الوقف عليها، يعنون بالياء الألف، وإنما سمّوها ياء لأنها تمال وتكتب بالياء، لأنها للتأنيث كألف حبلى » وينظر « شرح كلا وبلى ونعم » لمكي ٧٩.

فصل: الفرق بين بلى ونعم:

اعلم أن «بلى» جواب لكلام فيه جحد، ويكون قبلها استفهام، وقد لا يكون قبلها استفهام، فإذا جاوَبْت بـ(بلى) بعد الجحد نفيت الجحد، ولا يصلح أن تأتي بـ«نعم» في مكانها، ولو فعلت ذلك كنت محقّقاً للجحد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]، و﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذيرٌ. قالوا بلى﴾ [الملك: ٨، ٩] ونحوه[١]. فـ(أَلَسْتُ) و(أَلَمْ) من حروف الجحد، فلو جئت بـ«نعم» كنت محقّقاً للجحد، و[بلى][٢] نافية له، و«نعم» تكون تصديقاً لما قبلها ولا تدخل هنا (بلى) لأنه لا نفي فيها. فـ«نعم» مخالفة لـ(بلى)، إن كانت ردّاً لما قبلها كانت[٣] «نعم» إذا وقعت موقعها تصديقاً لما قبلها، تقول: ما أكلت شيئاً، فيقول الرادّ: بلى، فيزيل نفيه، والمعنى: بلى أكلت، فإنْ قال الرادّ: نعم، فقد صدّقه في نفيه عن نفسه الأكل، ويصير المعنى: نعم لم آكل شيئاً[٤].

وقد اختلف النحويون والقراء في الوقف عليها في مواضع، وأنا أذكر ما يختار مع ذكري جملة[٥] ما ورد منها في القرآن الكريم موضعاً موضعاً:

اعلم أن جملة ما في القرآن من لفظ (بلى) اثنان وعشرون موضعاً في ست عشرة سورة، فمن القراء من يمنع الابتداء بها مطلقاً لأنّها جواب لما قبلها، وهذا مذهب نافع بن أبي نُعيم وغيره، ومنهم من يختار الابتداء بها مطلقاً،

---

(١) (ونحوه) ساقطة من ط.

(٢) في س، ق (وقيل) وما أثبت من ط، د.

(٣) سقط من ط (كانت... تقول).

(٤) ينظر الفرق بين بلى ونعم في الكتاب ٣١٢/٢، و«معاني القرآن» ٥٢/١، ومكي ٧٢، و«مشكل إعراب القرآن» ٥٧/١، وإملاء ما منّ به الرحمن ٤٦/١، و«رصف المباني» ٣٦٤، و«مغني اللبيب» ١٢١.

(٥) في ط (وأنا أذكر ما يختار من ذلك، مع ذكر جملة...) وما أثبت رواية النسخ الأخرى.

وهذا غريب لا نعرفه وهو ضعيف، لأن الاستفهام متعلق بما هو جواب له كجواب الشرط ونحوه، ومنهم من لا يقف عليها ولا يبتدىء بها، بل يصل[1].

فأول ذلك في سورة البقرة: ثلاثة مواضع: ﴿أَمْ تقولونَ على اللهِ ما لا تَعلمون. بلى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [٨٠، ٨١]، ﴿بلى﴾ جوّز الوقف عليها الداني في كتابه المسمى بـ «الاكتفاء»، وقال: لأنها ردٌّ لقول اليهود والنصارى، ووافقه على ذلك مكي، ومنع الوقف عليها العماني[2]، وغلَّطَ من قال به[3].

الثالث[4]: ﴿أو لم تؤمن قال بلى﴾ [٢٦٠] قال الداني: الوقف عليها هنا كاف، وقيل: تام لأنها رد للجحد، انتهى.

قلت: والوقف عليها مذهب أحمد بن جعفر الدينوري[5]، وابن الأنباري

---

(١) قال السخاوي ٢٠٦: «والوقف عليها إذا لم يتصل بقسم جائز: إما تام وإما كاف، واتّصالها بالقسم في أربعة مواضع: ﴿قالوا بلى وربِّنا﴾ في «الأنعام» و«الأحقاف»، و﴿قُلْ بلى وربِّي﴾ في «سبأ» و«التغابن» والوقف في هذه المواضع عند أصحاب الوقف، ويوقف عليها فيما سوى ذلك، وهو ثمانية عشر موضعاً». وينظر مكي: ٨٠.

(٢) هو أبو محمد، الحسن بن علي بن سعيد، صاحب كتاب «المرشد في الوقف والابتداء»، اختصره الشيخ زكريا في كتابه «المقصد»، وهو مطبوع نرجع إليه في هذا الباب. نزل العماني مصر بعيد الخمسمائة. ينظر «غاية النهاية» ١/٢٢٣.

(٣) قال زكريا ٤٢ مُلَخِّصاً ما في «المرشد» ومعلِّقاً عليه: «﴿بلى﴾ ليس بوقف لأن ما بعده متعلّق به، لأنه من تتمة الجواب، ومنه قوله تعالى- فيما يأتي: ﴿بلى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ﴾ فالوقف على ﴿بلى﴾ في الآيتين خطأ- ففيه ردّ على أبي عمرو حيث قال: الوقف على ﴿بلى﴾ كاف في جميع القرآن، لأنه ردّ للنفي المتقدم، نعم إن اتصل به قسم كقوله تعالى: ﴿قالوا بلى وربِّنا﴾، و﴿قل بلى وربي﴾ لم يوقف عليه دونه، وما قاله أبو عمرو أوجه».

(٤) هكذا في الأصول، حيث سقط الموضع الثاني من «البقرة» وهو قوله تعالى في الآيتين ١١١، ١١٢ ﴿...قُلْ هاتوا بُرهانَكم إنْ كُنْتُم صادقين. بلى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله وهو مُحْسِن فله أجرُه...﴾ قال مكي ٨٢: «الوقف على ﴿بلى﴾ حسن، لأنها جواب للنفي في قولهم: ﴿لن يَدْخُلَ الجنة إلاّ مَنْ كان هُوداً أو نصارى﴾ فالمعنى: بلى يدخلها غيرهم، ثم حذف ذلك لدلالة (بلى) عليه، ويدل على حسن الوقف على ﴿بلى﴾ أن ما بعدها مبتدأ وخبر... ولا يبتدأ بها لأنها جواب لما قبلها». وينظر النحاس ١٥٩، وزكريا والأشموني ٤٧.

(٥) هو أحمد بن جعفر، أبو علي الدينوري، أحد أعلام العربية، أخذ عن المازني والمبرد، توفي سنة ٢٨٩ هـ، «إنباه الرواة» ١/٣٣، و«بغية الوعاة» ٢/٣٠١.

وغيرهما، ومنعه العماني، وخطأ من أجازه وليس كما زعم، لكن الاختيار الوقف على قوله: ﴿قلبي﴾[1].

وفي «آل عمران» موضعان: ﴿وهُمْ يَعْلَمون • بَلَى﴾ [٧٥، ٧٦] وقف تام عند إبراهيم بن السري[2]، لأنّها ردّ للمعنى الذي تقدَّمها، وما بعدها مستأنف وأجاز الوقف عليها مكي والداني[3].

﴿مُنْزَلِينَ • بلى﴾ [١٢٤، ١٢٥] وقف تام عند نافع، كذا قال الداني، لأنها ردّ للجحد، وهي عند الداني ومكي وقف حسن[4].

وفي «الأنعام» موضع: ﴿قالوا بلى وربِّنا﴾ [٣٠] الوقف على ﴿وربِّنا﴾[5] ولا يوقف على ﴿بلى﴾ هنا، ولا يبتدأ بها، لأنها القسم بعدها جواب الاستفهام الداخل على النفي في ﴿«أليس هذا بالحق﴾[6] [٣٠].

وفي «الأعراف» موضع: ﴿ألَسْتُ بربِّكُمْ قالوا بلى﴾ [١٧٢] وقف تام أو كاف لأنها رد للنفي الذي تقدَّمها[7]، وكلام بني آدم منقطع عندها، وقوله: ﴿شَهِدْنا﴾ من كلام الملائكة، كذا قال أكثر المفسرين كمجاهد والضحاك والسدّي، لأن بني آدم أقرّوا بالعبودية له بقولهم: ﴿بلى﴾، قال الله

---

(١) تمام الآية: ﴿قال أوَلَم تُؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي﴾ وقد عرض مكي ٨٢ الآراء المختلفة في الآية وقال: والأحسن أن تصل الكلام وتقف على ﴿قلبي﴾ وينظر النحاس ١٩٣، والسخاوي ٢٠٦، والأشموني ٦٤.

(٢) هو أبو إسحق الزجاج، أحد أئمة العربية، توفي سنة ٣١٦هـ. ينظر «إنباه الرواة» ١٥٩/١، و«تاريخ العلماء النحويين» ٣٨، وقد نقل الداني ٣٣ رأيه في هذه الآية.

(٣) قال مكّي ٨٣: «الوقف على ﴿بلى﴾ حسن جيّد، لأنّه جواب النفي في قولهم: ﴿ليس علينا في الأمّيّين سبيل﴾ [٧٥] فالمعنى: بلى، عليكم فيهم سبيل، ويدلّ على حسن الوقف على ﴿بلى﴾ أن ما بعدها مبتدأ وخبر. وينظر النحاس ٢٢٨، والداني ٣٣، وزكريا والأشموني ٨٢.

(٤) ينظر مكي ٨٥، وزكريا والأشموني ٨٧.

(٥) في ط (ربنا).

(٦) ينظر النحاس ٣٠٤، ومكي ٨٦، وزكريا والأشموني ١٢٩.

(٧) قال تعالى: ﴿وإذ أخذ ربُّك من بني آدم من ظُهورهم ذُرِّيَّتَهم وأَشْهَدَهُم على أنْفُسِهِم ألَسْتُ بربِّكُم قالوا بَلَى شَهِدْنا أنْ تقولوا يومَ القيامة إنَّا كُنَّا عن هذا غافلين﴾.

تعالى للملائكة: (اشهدوا) فقالت الملائكة: (شهدنا). وقال قوم: الوقف على ﴿شَهِدْنا﴾ على معنى: بلى شهدنا أنّك ربّنا، وهذا بعيد، لأن (أن) لا تنفي، لا ناصب لها[1]، وهي متعلّقة بـ﴿شهدنا﴾ أو بـ﴿أَشْهَدَهم﴾[2].

وفي «النحل» موضعان: ﴿من سُوءٍ بلى﴾ [٢٨] وقف حسن عند الداني ومكي، قال مكي: وهو قول نافع، لأنها جواب للنفي الذي قبلها، وهو قولهم: ﴿ما كُنّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾ أي: ما كُنّا نعصي الله في الدنيا[3].

﴿لا يبعثُ اللهُ مَنْ يموتُ بلى﴾ [٣٨] أجاز الوقف عليها نافع ومكي والداني لأنها ردّ للنفي الذي قبلها، ثم تبتدىء ﴿وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً﴾ بمعنى: وعدهم الله ذلك وعداً حقاً. قال مكي: ولا يجوز الابتداء بـ﴿بلى﴾ لأنها جواب لما قبلها[4].

وفي «سبأ» موضع: ﴿وقالَ الذين كَفَرُوا لا تَأْتينا الساعة قُلْ بَلى وربِّي لَتَأْتِيَنَّكُم﴾ [٣٦] قد أوضحت الكلام على هذا الموضع، وبسطته في كتابي «التوجيهات»، لكن نذكر هنا بعض شيء فنقول: قال نافع: الوقف عليها تام، وهو كاف على قراءته، لأنه يرفع ﴿عالم﴾ وكذا ابن عامر، فمن قرأ بالرفع وقف على ﴿لَتَأْتينّكم﴾، وبالخفض وقف على ﴿بلى﴾ لأنها نفي لردّ الساعة،

---

(١) في ط (لأن أن تبقى لا ناصب لها).

(٢) قال ابن الأنباري ٦٦٩: «قال السجستاني: الوقف على ﴿شَهِدنا﴾. قال أبو بكر [ابن الأنباري]: وهذا غلط، لأن (أن) متعلقة بالكلام الذي قبلها، كأنه قال: وأشهدهم على أنفسهم لأن لا يقولوا: إنا كنا عن هذا غافلين، فحذفت «لا» واكتفى بـ«أن...» وينظر النحاس ٣٤٣، ومكي ٨٧، وزكريا والأشموني ١٥٣، والبحر ٤/٤٢٠.

(٣) التام عند ابن الأنباري ٧٤٨ ﴿من سوء﴾. قال النحاس ٤٢٧: «والتام عند الأخفش ﴿ما كنا نعمل من سوء﴾ وهو قول أبي حاتم وأحمد بن جعفر، وعند نافع: ﴿ما كنا نعمل من سوء بلى﴾. قال أبو جعفر [النحاس]: والأول أولى، لأنه قد انقضى كلامهم وتم، ثم قال الله جل وعز ردّاً عليهم: ﴿بلى إنّ الله عليم بما كنتم تعملون﴾ أي: بلى قد علمتم». وينظر مكي ٩٠، وزكريا والأشموني ٢١٤.

(٤) وهو: ﴿وأقسموا بالله جَهْدَ أَيْمانِهم لا يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يموت﴾ ينظر ابن الأنباري ٧٤٩، والنحاس ٤٢٩، ومكي ٩٣، وزكريا والأشموني ٢١٥.

ويبتدأ بما بعده لأنه قسم على إتيانها، ولا يبتدأ بـ ﴿بلى﴾ هنا لأنها جواب لقولهم[1].

وفي «يس» موضع: ﴿أن يَخْلُقَ مِثْلَهم بلى﴾ [٨١]، قال الداني: وقف تام عند نافع، ومحمد بن عيسى[2]، وابن قتيبة[3]، قال: وهو عندي كافٍ، لأنها ردّ للنفي الذي قبلها، والمعنى: وهو يخلق مثلهم، انتهى. ولا يحسن الابتداء بـ﴿بلى﴾ وأجازه أبو حاتم وهو ضعيف[4].

وفي «الزمر» موضعان: ﴿فأكون من المحسنين ● بلى﴾ [٥٨، ٥٩] يجوز الوقف عليها، وقيل: التام ﴿من المحسنين﴾ و﴿بلى﴾ في هذا الموضع من المشكلات، لأنها لا تأتي إلا بعد نفي ظاهر، ولا نفي هنا إلا من جهة المعنى، إذ كان معنى قوله تعالى: ﴿لو أن الله هداني﴾ [٥٧]: ما هداني، فقال: بلى، أي: بلى قد هداك الله[5].

الثاني: ﴿وينذرونكم لقاء يومكم هذا● قالوا بلى﴾ [٧١] الوقف

---

(١) تمام الآية: ﴿...قل بلى وربي لتأتينّكم عالم الغيب...﴾ قرأ نافع وابن عامر- من السبعة- وأبو جعفر ورويس راوية يعقوب- من العشرة برفع ﴿عالم﴾ والباقون بخفضها (قراءة حمزة والكسائي ﴿علّام﴾).

«السبعة» ٢٥٦، و«الكشف» ٢٠١/٢، و«النشر» ٣٤٩/٢، وينظر في أحكام الوقف في الآية ابن الأنباري ٨٤٥، والنحاس ٥٨٠، والداني ١٢٣، وزكريا والأشموني ٣١١.

(٢) هو أبو عبد الله الأصبهاني، إمام مشهور في القراءة، مات سنة ٢٥٣هـ. «غاية النهاية» ٢٢٣/٢.

(٣) هو عبد الله بن مسلم، أحد أئمة العربية، توفي سنة ٢٧٦هـ. ينظر «إنباه الرواة» ١٤٣/٢، وتاريخ العلماء النحويين ٢٠٩.

(٤) تمام الآية: ﴿أوليس الذي خلق السموات بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العظيم﴾ ينظر ابن الأنباري ٨٥٦، والنحاس ٦٠١، والداني ١٢٦، ومكي ٩٤، وزكريا والأشموني ٣٢٥.

(٥) قال تعالى [الزمر: ٥٧ - ٥٩] ﴿أَوْ تقولَ لَو أَنَّ الله هداني لكُنْت من المتّقين. أَوْ تقولَ حين ترى العذابَ لو أن لي كرةً فأكون من المحسنين. بلى قد جاءتك آياتي فكذّبْت بها واستكبرْتَ وكنت من الكافرين﴾ ينظر النحاس ٦٢٢، ومكي ٩٤، وزكريا والأشموني ٣٣٥، والبحر ٤٣٦/٧.

عليها عند الداني[1]، وعند مكي حسن. وقيل: وقف تام لأنها رد للجحد الذي قبلها. وقال بعضهم: الوقف على ﴿الكافرين﴾ لأن ﴿بلى﴾ وما بعدها من قول الكفار، فلا يفرق بين بعض القول وبعض، ومن جعل ﴿ولكن حقَّتْ﴾ من قول الملائكة جاز له الوقف عليها[2].

وفي «المؤمن»[3] موضع: ﴿بالبيِّناتِ قالوا بلى﴾ [٥٠] قيل: الوقف عليها تام. وقال مكي: حسن، وقال الداني: كاف، لأنه ردّ للجحد قبله[4].

وفي الزخرف موضع: ﴿ونَجْواهم بلى﴾ [٨٠] وقف كاف، لأنها رد، والمعنى: بل نسمع ذلك[5].

وفي «الأحقاف» موضعان: ﴿أن يُحْيِيَ المَوْتَى بلى﴾[6] [٣٣] وقف كاف، ومعناه: أليس[7] بالحق. (قالوا: بلى وربِّنا). الوقف على ﴿وربِّنا﴾[8] [٣٤].

---

(١) في ط (عند الداني كاف) ولم يرد في غيرها.

(٢) تمامها: ﴿قالوا بلى ولكن حقّت كلمة العذاب على الكافرين﴾ ينظر النحاس ٦٢٣، ومكي ٩٦، وزكريا والأشموني ٣٣٦.

(٣) وهي سورة «غافر».

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿قالوا أَوَلَم تَكُ تأتيكم رسلُكم بالبيّنات قالوا بلى...﴾ ينظر النحاس ٦٢٨، ومكي ٩٧، وزكريا والأشموني ٣٣٩.

(٥) تمام الآية: ﴿أم يحسبون أنّا لا نسمعُ سِرَّهم ونَجواهم بلى ورُسُلنا لديهم يكتبون﴾ قال مكي ٩٨: «الوقف على ﴿بلى﴾ حسن جيد بالغ، لأنه جواب قوله تعالى: ﴿لا نسمع سرّهم ونجواهم﴾ فالمعنى: بلى نسمع ذلك، ويدل على حسن الوقف على ﴿بلى﴾ أن بعده مبتدأ، وهو قوله: ﴿ورُسُلُنا لديهم﴾ فـ(رسلنا) مبتدأ، و﴿لديهم يكتبون﴾ الخبر. والاختيار الوقف على ﴿يكتبون﴾ لأن ﴿ورسلنا لديهم﴾ جملة معطوفة على جملة» وينظر النحاس ٦٥١، وزكريا والأشموني ٣٦٠.

(٦) تمام الآية: ﴿أولم يروا أن الله الذي خلق السمواتِ والارضَ ولم يَعْيَ بخلقهنّ بقادر على أن يُحييَ الموتى بلى إنه على كل شيء قدير﴾ ينظر النحاس ٦٦٣، ومكي ٩٨، والداني ١٤٠، وزكريا والأشموني ٣٦٠.

(٧) في ط (ليس).

(٨) تمام الآية: ﴿أليسَ هذا بالحق قالوا بلى وربنا﴾. قال مكي ٩٩: الوقف على ﴿بلى﴾ لا يحسن، =

وفي «الحديد» موضع: ﴿أَلَمْ نَكُنْ مَعَكم قالوا بَلَى﴾ [١٤] وقف كاف لأنها ردّ[١].

وفي «التغابن» موضع: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يُبعثوا قُلْ بلى وربِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [٧] الوقف هنا، وحكى الداني عن نافع أن الوقف على ﴿بلى﴾ تام، واختار السخاوي الوقف عليها والابتداء بما بعدها لأنها ردّ لنفي البعث، وما بعدها قسم عليه، وكذا في «سبأ»[٢].

وفي «الملك» موضع: ﴿أَلَمْ يأْتِكُمْ نذيرٌ • قالوا بلى﴾ [٨، ٩] منع الوقف عليها مكي، وأجازه الداني وقال: إنها ردّ للجحد الذي قبلها[٣].

وفي «القيامة» موضع: ﴿عظامَه • بلى﴾ [٣، ٤] منع مكي الوقف عليها[٤]، وأجازه الداني، وقال: الوقف عليها كاف، وقيل: تام، ثم يبتدىء: ﴿قادِرينَ﴾ على الحال. وفي تعليل أبي عمرو نظر، لأنه إذا كان ﴿قادرين﴾ منصوباً على الحال، كيف يحسن الوقف على ﴿بلى﴾[٥]؟

وفي «انشقت»[٦] موضع: ﴿أن يَحورَ • بلى﴾ [١٤، ١٥]

= لأن القسم مرتبط بـ﴿بلى﴾ كالذي في «الأنعام»، والوقف البالغ على ﴿وربنا﴾ وهو قول نافع، ويبتدىء بالقول مستأنفاً، و﴿بلى﴾ هنا جواب الاستفهام الداخل على النفي قبلها...) وينظر النحاس ٦٦٣، وزكريا والأشموني ٣٦٠.

(١) ينظر النحاس ٧٠٨، ومكي ١٠٠، وزكريا والأشموني ٣٨٤.

(٢) ينظر النحاس ٧٢٨، ومكي ١٠١، والسخاوي ٢٠٦، وزكريا والأشموني ٣٩٥، وقد مضى القول في آية «سبأ».

(٣) وهو عند الداني ١٥١ كاف. أما مكي ١٠٢ فقال: «وأما الوقف على ﴿بلى﴾ فلا يحسن، لأن المضمر بعده قد ظهر، وهو كلّه جواب لما قبله، وأيضاً فإن ﴿بلى قد جاءنا نذير﴾ من قول الكفار كله، ولا يفرق بين بعض القول وبعض...» وينظر زكريا والأشموني ٣٩٩.

(٤) في ط (منع الوقف عليها مكي).

(٥) تمام الآيتين: ﴿أيحسَب الإنسانُ أن لن نَجمَعَ عظامَه. بلى قادِرينَ على أن نسويَ بَنانه﴾ ينظر الكتاب ١٧٣/١، ومعاني القرآن ٢٠٨/٣، وابن الأنباري ٩٥٧، والنحاس ٧٥١، ومكي ١٠٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٢٩/٢، وزكريا والأشموني ٤١٠.

(٦) وهي سورة «الانشقاق».

أجاز الوقف على ﴿بلى﴾[1] مكي، وكذا الداني، قال: الوقف عليها كاف، والمعنى: بلى ليرجعن إلى ربه حياً كما كان قبل مماته، وقيل: تام[2].

القول في « لا »[3]

اختلف في قوله تعالى: ﴿لا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]. قال الزجّاج: إنها نفي لما ظنّوه أنّه ينفعهم، فكأنّ المعنى: لا ينفعهم جَرَم أنّهم في الآخرة، أي: كسب[4] ذلك الفعل لهم الخسران، و(أنّ)[5] عنده في موضع نصب[6]، فعلى قوله هذا يوقف على (لا) ويبتدأ بـجـرم، و(جرم) عند الخليل وسيبويه بمعنى «حق» دون (لا)[7]. ولأبي محمد مكي مصنّف في الرد على من جوز الوقف على (لا) دون (جرم) وألزمه بأشياء من اعتقدها فهو كافر[8].

واختلفوا أيضاً في قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بيومِ القيامة﴾: [القيامة: ١]، و﴿لا أُقسِمُ بهذا البلدِ﴾ [البلد: ١] ونحوه، فقال البصريون والكسائي: معناه: أقسم بكذا. وقال الزجاج: لا خلاف في أن معناه أقسم، وإنما الخلاف في (لا) فهي عند البصريين والكسائي وعامة المفسرين زائدة، وقال الفرّاء: هي[9] ردّ لكلام تقدم من المشركين كأنّهم جحدوا البعث فقيل لهم: ليس الأمر كذلك[10]،

(١) في ط (عليها).
(٢) ابن الأنباري ٩٧٢، والنحاس ٧٧٠، ومكي ١٠٤، وزكريا والأشموني ٤٢٣.
(٣) ينظر السخاوي ٢٠٩.
(٤) في ط (كسير).
(٥) الواقعة بعد (لا جرم).
(٦) على المفعولية كما في البحر ٢١٣/٥.
(٧) ينظر «العين» ١١٩/٦، و«الكتاب» ٤٦٩/١، و«التهذيب» ٦٥/١١، و«حروف المعاني» للزجاجي ٧٤، و«الأزهية» ١٦٢، و«البحر المحيط» ٢١٣/٥، و«المغني» ٢٦٣.
(٨) لم أقف على هذا الكتاب.
(٩) سقطت (هي) من ط.
(١٠) «معاني القرآن»: ٢٠٧/٣، وابن الأنباري ١٤٢، و«الأزهية» ١٦٢، و«مشكل إعراب القرآن» ٤٢٨/٢، و«إملاء ما منّ به الرحمن»: ٢٧٤/٢، والسخاوي ٢١٠، والطبري ١٠٨/٢٩، والقرطبي ٩١/١٩، و«البحر» ٢١٣/٨، ٢٨٤، و«المغني» ٢٧٥.

ثم أقسم ﴿لَتُبْعَثُنّ﴾[1]، فعلى هذا يحسن الوقف على (لا).

وأما قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كانَ فاسِقاً﴾[2] [السجدة: ١٨] الوقف هنا كاف: لأنه كلام مفيد، والذي بعده متعلّق به من جهة المعنى، وكان أبو القاسم الشاطبي[3] يختار الوقف عليه، وكذا حكاه السخاوي، قال العماني: وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله: ﴿فاسقاً﴾، قال: والمعنى: لا يستوي المؤمن والفاسق، قال: وليس هذا الوقف عندي بشيء، ثم قال: والمعنى الذي ذكره هذا الزاعم هو الذي يوجب الوقف على قوله: ﴿لا يستوون﴾ انتهى. قلت: وهذا الذي قال العماني ليس بشيء، والصواب الذي ذكرته أولا، وأي فرقٍ بين هذا وبين الذي في «براءة» [١٩] ﴿وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله﴾، وقد أجاز العماني الوقف على ﴿في سبيل الله﴾. فإذا جاز الابتداء هناك بقوله ﴿لا يستوون﴾ جاز هنا إذ لا فرق بينهما، وأظنه نسي ما قاله في «التوبة»[4].

وأما قوله في «القصص» [٩]: ﴿قُرَّةُ عينٍ لي وَلَكَ﴾[5] قال السخاوي: وقف تام في قول جماعةٍ، منهم الدِّينوري ومحمد بن عيسى، ونافع القارىء[6]، وابن قتيبة، و﴿لا تقتلوه﴾ نهي، وزعم قوم أن الوقف على ﴿لا﴾ أي: هو قُرة عينٍ

(١) قال تعالى في الآية ٧ سورة التغابن: ﴿زَعَمَ الَّذين كفروا أن لن يُبعثوا قُلْ بلى وربّي لَتُبْعَثُنّ...﴾.

(٢) تمامها: ﴿أَفَمَنْ كان مُؤمناً كَمَنْ كان فاسقاً لا يستوون﴾.

(٣) هو الإمام قاسم بن فِيرة، صاحب الشاطبية، من أشهر علماء القراءات. توفي سنة ٥٩٠هـ، ينظر «غاية النهاية» ٢/٢٠-٢٣.

(٤) الوقف على ﴿لا يستوون﴾ تام عند ابن الأنباري ٨٤٠، والنحاس ٥٧١، وذكر الأشموني ٣٠٥ أن الوقف على ﴿فاسقاً﴾ جائز لانتهاء الاستفهام، وإن كان التام ﴿لا يستوون﴾ والنصّ والردّ عليه في السخاوي ٢١٠ب، وينظر الداني ١٢٠.

(٥) وتمامها: ﴿وقالَتْ امرأةُ فِرْعَونَ قُرَّةُ عينٍ لي ولَكَ لا تَقْتُلوه عَسَى أن ينفَعَنا أو نتَّخِذَه وَلَداً وهم لا يَشْعرون﴾.

(٦) في ط (والقارىء).

لي ولك، لا، أي: دونك. قال: وهذا فاسد، لأن الفعل الذي هو ﴿تقتلوه﴾ مجزوم، فأين هو جازمه إذا[1] كانت (لا) للنفي لا للنهي. قلت: وما قاله السخاوي ظاهر، وإني رأيت بعض الشيوخ يقف عليه[2].

القول في «ثُمَّ»[3]

كان بعض الشيوخ يقف على ما قبلها في جميع القرآن، ويقول: إنها للمهلة والتراخي، قلت: ولا تَطَّردُ هذه القاعدة، وإنما تتّجه في بعض الأحوال، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْناكُم ثُمّ صَوَّرْناكُم ثُمّ قُلْنا﴾ [الأعراف: ١١]، وكقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنا الإنسانَ من سُلالةٍ من طينٍ • ثُمّ جَعَلْناه نُطْفَةً في قرارٍ مكين • ثُمّ خَلَقْنا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنا المضْغَةَ عِظاماً فَكَسَوْنا العِظامَ لَحْماً ثُمّ أَنْشأناه﴾[4] [المؤمنون: ١٢- ١٤]، وكذا قوله في «الأنعام» [١٥٩]: ﴿إنّما أَمْرُهُم إلى الله ثُمّ...﴾، و[١٦٤] ﴿ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أُخرى ثُمّ﴾[5] و[١٥٤] ﴿ثُمّ آتينا موسى﴾، وكذا في «آل عمران» [١١١] ﴿يُوَلُّوكمُ الأَدْبار ثُمّ﴾[6]. هذا كلُّه وَقْفٌ كافٍ مُتَعَلِّقٌ بما بعده من جهة المعنى فقط، والبدأة بـ (ثُمّ).

وأما قوله في «براءة» [١٢٦] ﴿أو مَرَّتَيْن ثُـمّ﴾[7]، وفي «الإسراء»

---

(١) في ط (إذ).

(٢) النص في السخاوي ٢١٠ ب، وينظر معاني القرآن ٢/٣٠٢، وابن الأنباري ٨٢٢، والنحاس ٥٤٣، والداني ١١٤.

(٣) ينظر السخاوي ٢١٢، و«لطائف الإشارات» ٢٥٧.

(٤) قال الأشموني ٢٦١: ﴿في قرار مكين﴾ جائز، ومثله ﴿لحما﴾. وفي زكريا: ﴿من طين﴾ كاف. ﴿في قرار مكين﴾ صالح، وكذا ﴿العظام لحما﴾.

(٥) قال الأشموني ١٤١: ﴿وزر أخرى﴾ حسن، لأن ﴿ثم﴾ لترتيب الأخبار مع اتحاد المقصود: وعند النحاس ٣٢٨ كاف، وعند زكريا صالح.

(٦) الوقف على ﴿الأدبار﴾ حسن تام عند ابن الأنباري ٥٨٢، لأن ﴿ثم﴾ تتعلق بما قبلها وهو حسن عند النحاس ٢٣٢. وينظر الأشموني ٨٥.

(٧) الوقف على ﴿مرّتين﴾ كاف - زكريا والأشموني ١٧١.

[١٨] ﴿لِمَن نُرِيد ثُمّ﴾[1]، و[٦٩] ﴿بما كَفَرْتُم ثُمّ﴾، و[٧٥] ﴿ضِعْفَ المماتِ ثُمّ﴾، و [٨٦] ﴿بالذي أَوْحَيْنا إليك ثُمّ﴾[2]، كلُّ هذا لا يُتَعَمَّدُ الوقفُ عليه، لأنه لا يتم المعنى إلا به، ولا يقع المرادُ بدونه.

القول في «أم»[3]

وهي تكون للمعادلة، وهي في المعادلة على وجهين: أحدهما أن تكون معادلة لهمزة الاستفهام، والثاني: أن تكون معادلة لهمزة التسوية. ومعنى المعادلة: أحد[4] الاسمين المسؤول عنهما جعل معه الهمزة ومع الآخر (أم)، وكذلك إذا كان السؤال عن الفعل. مثال الأول مع الاسم قولك: أشرب زيد أم عمرو؟ معناه: أيهما شرب؟ ومع الفعل: أَصَرَفْتَ زيداً أَمْ حَبَسْتَه؟ جعلت الهمزة مع أحدهما، و(أم) مع الآخر، ومثال الثاني مع التسوية، وهو أن تكون (أم) مساوية لهمزة الاستفهام، نحو: سواءٌ عليّ أَزَيدٌ في الدار أم عمرو.

واعلم أن التسوية لفظُها لفظ الاستفهام وهي خبر، كما جاء الاختصاص على طريقة النداء[5] وليس بنداء، ومعنى التسوية: أنك تخبر بآستواء الأمرين عندك، كأنك تقول: سواء عليّ أيهما قام، واستوى عندي عدم العلم بأيهما في الدار، قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهم﴾ [البقرة: ٦]، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنا أَجَزِعْنا أَمْ صَبَرْنا﴾ [إبراهيم: ٢١].

واعلم أنها تكون في قسمَي المعادلة عاطفة، وقد تكون منقطعة بمعنى «بل»، وإنما سُمِّيَت منقطعةً لانقطاع ما بعدها مما قبلها، لأنه قائم بنفسه، سواء

---

(١) الوقف على ﴿لمن نريد﴾ كاف عند الأشموني ٢٢٢.

(٢) الوقف على ﴿إليك﴾ جائز عند الأشموني ٢٢٦.

(٣) «الكتاب» ٤٩١/١، و«الأزهية» ١٣١، و«أمالي ابن الشجري» ٣٣٣/٢، و«شرح الكافية الشافية» ١٢١٢/٣، والسخاوي ٢٠٧ ب، و«رصف المباني» ٩٣، و«المغني» ٤٠.

(٤) في ط (أن أحد...).

(٥) في ط (بلفظ النداء).

كان ما قبلها استفهاماً أو خبراً، وليست في هذا الوجه بمعنى[1] «بل»، قال الأخطل:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ، أَمْ رَأَيْتَ بِواسطٍ غَلَسَ الظلام من الرَّباب خَيالا[2]

قال أبو عبيدة: لم يستفهم، وإنما أوجب أنه رأى[3].

وفي كونها[4] عاطفة أم غير عاطفة خلاف: فالمغاربة يقولون: ليست عاطفة لا في جملة ولا في غيرها. وقال ابن مالك: قد تعطف لمفرد، كقول العرب: (إنها لإبل، أم شاء)، قال: و(أم) هنا لمجرد الإضراب عاطفاً ما بعدها على ما قبلها[5].

فإذا كانت منقطعةً جاز الوقف قبلها، والابتداء بها.

وقوله تعالى: ﴿قل أَتَّخَذْتُم عندَ اللهِ عَهْداً فلَنْ يُخْلِفَ الله عَهْدَه أَمْ تَقُولونَ على الله ما لا تَعْلَمون﴾ [البقرة: ٨٠] يجوز الابتداء بـ﴿أم﴾ إذا جعلت منقطعة، ولا يجوز إذا جُعلت للمعادلة، وتعليل الوجهين ذكرته في «التوجيهات» فاطلبه تره[6].

---

(١) سقط من ط من (بل) الأولى إلى الثانية.

(٢) البيت في عدد من كتب النحو وغيرها، ويختلف الاستشهاد به: قال سيبويه ٤٨٤/١: «وزعم الخليل أن قول الأخطل كقولك: (إنها لإبل أم شاء) قال: يجوز أن يريد بكذبتك الاستفهام، ويحذف الألف». وقال المبرد- «المقتضب» ٢٩٥/٣: يجوز أن يكون «أكذبتك عينك» فحذف الألف. ويجوز أن يكون ابتدأ «كذبتك عينك» مخبراً ثم أدركه الشك في أنه قد رأى، فاستفهم مثبتاً. وينظر «مجاز القرآن» لأبي عبيدة ٥٦/١، وابن الأنباري ١٩٥، وابن الشجري ٣٣٥/٢، والسخاوي ٢٠٨، والمغني ٤٥، وخزانة الأدب ٤٥٢/٤، واللسان- غلس، وديوان الأخطل ٣٨٥.

(٣) مجاز القرآن ٥٦/١.

(٤) سقط من ط من قول المؤلف (وفي كونها... على ما قبلها).

(٥) قال ابن مالك في شرح «الكافية الشافية» ١٢١٩/٣ - باب العطف: (ولا بدّ في المنقطعة من معنى الإضراب، والأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاماً... ومنه قول العرب (إنها لإبل أم شاء) أراد: بل أهي شاء؟) وينظر «مغني اللبيب» ٤٦.

(٦) قال السخاوي ٢٠٧ ب: «يجوز الابتداء بـ﴿أم﴾ على أنها منقطعة، وعلى أنها معادلة لا يجوز =

وقوله: ﴿أَمْ تُريدونَ أَنْ تَسْأَلُوا رسولَكُم﴾ [البقرة: ١٠٨] قال السخاوي: الظاهر أنه منقطع، ويجوز الابتداء به. قلت: قول السخاوي جيّد، لكن قال أبو محمد مكي: هذا بعيد لأن المنقطع لا يكون في أكثر كلام العرب إلا على حدوث شكّ دخل على المتكلم. قال: وذلك لا يليق بالقرآن. قلت[١]: والذي قاله لا يقدح في كلام السخاوي، لأن (أم) المنقطعة تركُ الكلام لكلام آخر، وهي بمعنى «بل» ولا يلزم أن تكون بعد شكّ ولا بد[٢].

وقوله: ﴿وَجَعَلُوا للهِ شُرَكاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بما لا يعلمُ في الأرض أَمْ بظاهرٍ من القولِ﴾ [الرعد: ٣٣] يجوز الابتداء بـ﴿أم﴾ الأولى لأنها المنقطعة و﴿سَمُّوهم﴾ وقف كاف، وقيل: تام. والوقف على ﴿الأرضِ﴾ حسن. ولا يبتدأ بما بعده[٣] لتعلّقه بما قبله لفظاً ومعنى.

وقولهُ: ﴿أَفَأَنْتَ تكونُ عليهِ وكيلاً﴾ [الفرقان: ٤٣] قيل: وقف تام، و﴿أم﴾ بعده منقطعة، ويجوز الابتداء بها[٤].

= الابتداء بها، وتقدير المعادلة: أي الأمرين واقع: اتخاذ العهد عند الله أم الكذب؟ ومعنى الاستفهام: التقرير، لأن اللهَ تعالى قد علم أحد الأمرين وهو قولهم عليه ما لا يعلمون». وقال الأشموني ٤٢: ﴿فلن يخلفَ اللهُ عهده﴾ ليس بوقف، لأن ما قبل ﴿أم﴾ المتصلة وما بعدها لا يُسْتَغنى بأحدهما عن الآخر، وهما بمنزلة حرف واحد». أما النحاس ١٥٠ فقد جعل الوقف على ﴿عهده﴾ صالحاً.

(١) سقطت (قلت) من ط.

(٢) الآية قبلها [البقرة: ١٠٧] ﴿... وما لَكُمْ من دونِ الله من وليٍّ ولا نَصير﴾ قال ابن الأنباري ٥٢٨: ﴿ولا نصير﴾ وقف حسن. ومثله عند النحاس ١٥٨، وزكريا ٤٦. أما الأشموني فقال: ﴿ولا نصير﴾ تام، للابتداء بالاستفهام بعده. وينظر النص كاملا في السخاوي ٢٠٨.

(٣) ورد في س، ق، ط (والابتداء بما بعده) وهو تحريف بين، وصوابه من د والسخاوي. قال النحاس ٤١٢: ﴿قل سموهم﴾ تام عند أحمد بن جعفر، أي سموهم تخلق أو تنفع، ﴿الأرض﴾ قطع كاف. ينظر زكريا والأشموني ٢٠٣.

(٤) وبعدها قوله تعالى [الفرقان: ٤٤]: ﴿أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون﴾ الوقف على ﴿وكيلا﴾ عند النحاس ٥٢٣، وزكريا والأشموني ٢٧٤. قال الأشموني: (على استئناف ما بعده على أن (أم) منقطعة تقدر بـ(بل) والهمزة كأنه قيل: أتحسب كأن هذه المذمّة أشدّ من التي تقدمتها حتى خفّت بالإضراب عنها إليها، وهو كونهم مسلوبي الأسماع).

وقوله: ﴿تَجري من تَحتِي أفلا تُبْصِرون﴾[1] [الزخرف: ٥١] قيل: المعنى أفلا تبصرون أم أنتم بُصراء، وإلى ذلك ذهب الخليل وسيبويه، لأن[2] الاستفهام عندهما فيها تقرير، والتقرير خبر موجب، فامتنع عندهما جعلها متصلة، لأن (أم) المتصلة لا تكون مقررة[2]، فعلى هذا يوقف على ﴿أم﴾ ويبتدأ بـ﴿أنا خير﴾. وقال أبو زيد: ﴿أم﴾ زائدة، فعلى هذا يوقف على ﴿تُبصرون﴾. وقيل: هي (أم) المنقطعة، والتقدير: بل أنا، فعلى هذا يبتدأ بـ﴿أم﴾ على معنى «بل»[3].

قال الهروي[4] في قوله تعالى: ﴿تنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين. أم يقولونَ﴾ [السجدة: ٢، ٣] أن ﴿أم﴾ بمعنى همزة الاستفهام، والتقدير: أيقولون افتراه[5]؟ فعلى هذا يبتدأ بـ﴿أم﴾. وكذا قال في قوله تعالى: ﴿أم تريدون أنْ تسألوا رسولَكُم﴾ [البقرة: ١٠٨]، وكذا: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُم يَسْمَعُون﴾ [الفرقان: ٤٤]، ﴿أَمْ لَهُ البناتُ﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿أم لهم نصيب من الملك﴾ [النساء: ٥٣]، ﴿أم يقولون إنّ إبراهيم﴾[6] [البقرة: ١٤٠]، ﴿أم يقولون شاعر﴾ [الطور: ٣٠]، ﴿أم اتَّخذَ مّما يخْلُقُ بنات﴾ [الزخرف: ١٦]، ﴿أمْ نَجعلُ الذين آمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ﴾ [ص: ٢٨].

قال: معنى (أم) في ذلك كله همزة الاستفهام، لأنّها لم يتقدّمها استفهام.

---

(١) بعدها: ﴿أم أنا خير...﴾.

(٢) سقط من ط (لأن الاستفهام... مقررة).

(٣) ينظر «الكتاب» ٤٨٤/١، و«المقتضب» ٢٩٥/٣، والسخاوي ٢٠٨.

(٤) هو علي بن محمد، صاحب كتاب «الأزهية» وغيره، توفي سنة ٤١٥ هـ. ينظر «إنباه الرواة» ٣١١/٢، ومقدمة «الأزهية».

والنص التالي نقله المؤلف عن السخاوي ٢٠٨، وهو في «الأزهية» ١٣٨ - ١٤٠، وذلك في حديث الهروي عن الموضع الرابع من مواضع (أم) وهو كونها بمعنى ألف الاستفهام.

(٥) سقط من ط (والتقدير: أيقولون افتراه).

(٦) هكذا في الأصول، بياء الغيبة، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع وأبي بكر راوية عاصم، وقرأ سائر السبعة: ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص ﴿أم تقولون﴾ بالخطاب. ينظر «السبعة» ١٧١، و«الكشف» ١٤٠/١، و«النشر» ٢٢٣/٢.

والهروي- رحمه الله تعالى- كان في علم العربية متّسعاً، وعلى غرائبها مطّلعاً، وما قاله ظاهر، لأنهم قالوا في قوله تعالى: ﴿أَمْ زاغَتْ عنهم الأبصارُ﴾ [ص: ٦٢] إنّها بهذا[1] المعنى، أي: أزاغت عنهم الأبصار؟ وأجازوا أن تكون هي[2] المعادلة لهمزة الاستفهام في قوله: ﴿أَتَّخَذْناهُم سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] على قراءة القاطع، وأجازوا أن تكون مردودة على قوله: ﴿ما لنا لا نَرى رِجالاً﴾ [ص: ٦٢] على قراءة الواصل[3].

فذهب البصريون إلى أن (أم) في كل هذه المواضع هي المنقطعة، لأنهم يقولون في (أم) المنقطعة: إن فيها معنى (بل) والهمزة، تقول: بل أيقولون افتراه، ونحو ذلك[4].

القول في « بل »[5]

اعلم أن (بَلْ) تأتي في القرآن على ضربَين: ضرب تكون فيه حرف

---

(١) في ط (لهذا).

(٢) لم ترد (هي) في ط.

(٣) قال تعالى [ص: ٦٢-٦٣]: ﴿وقالوا ما لنا لا نرى رجالا كنا نَعُدّهُم من الأشرار. أَتَّخَذْناهُم سِخْرِيًا أَمْ زاغَتْ عنهُمُ الأبصار﴾ قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو جعفر ﴿الأشرار. أَتّخذناهم﴾ بقطع الألف على الاستفهام. وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف ﴿الأشرار. اِتّخذناهم﴾ بهمزة الوصل على الخبر. ينظر « السبعة » ٥٥٦، و« الكشف » ٢٣٣/٢، و« النشر » ٣٦١/٢.

قال ابن الأنباري ٨٦٤: من قرأ ﴿اتخذناهم﴾ بحذف الألف لم يقف على ﴿الأشرار﴾ على جهة التمام، لأن ﴿اِتّخذناهم﴾ حال، كأنه قال: قد اتّخذناهم. وقال السجستاني: هذا نعت للرجال، وهو خطأ، لأن النعت لا يكون ماضياً ومستقبلا و﴿أم﴾ على هذا الوجه مردود على قوله: ﴿ما لنا لا نرى رجالا﴾ ومن قرأ ﴿أَتخذناهم﴾ بقطع الألف وقف على ﴿الأشرار﴾ وينظر ابن الأنباري ١٩٤، والنحاس ٦١٥، والكشف ٢٣٣/٢، والأزهية ١٤٠، وزكريا والأشموني ٣٣.

(٤) ينظر الكتاب ٤٩١/١، والأمالي ٣٣٥/٢.

(٥) ينظر « الكتاب » ٢١٦/١، ٣٤٦/٢، و« الداني » ١٣٦، و« الأزهية » ٢٢٨، ورصف المباني » ١٥٣، و« المغني » ١١٩، و« اللطائف » ٢٥٧.

إضراب، وضرب تكون فيه حرف عطف كقولك: قام زيد بل عمرو.

ويجوز الابتداء بها إذا كانت بمعنى الإضراب، ومعنى الإضراب: ترك الكلام وإضراب عنه[1]، وهي أكثر ما يقع في القرآن بهذا المعنى، قال الله تعالى: ﴿ولَدَيْنا كِتابٌ يَنْطِقُ بالحقِّ وهُمْ لا يُظلمون﴾ [المؤمنون: ٦٢] ثم أخذ في كلام آخر فقال: ﴿بل قلوبُهم في غمرةٍ من هذا﴾[2] [المؤمنون: ٦٣]. وكذا ﴿فأنّى تُسْحَرون • بل أَتَيْناهُم بالحقّ﴾[3] [المؤمنون: ٨٩، ٩٠]، وكذا: ﴿قُلْ من يَكْلَؤُكُم بالليلِ والنهارِ من الرَّحْمٰن بل هُمْ﴾[4] [الأنبياء: ٤٢]، ﴿ص • والقرآنِ ذي الذكر • بلِ الذين...﴾[5] [ص: ١-٣] ونحو ذلك، الوقف عليه كاف، لأنه خروج من كلام إلى كلام آخر، لا تعلق بينهما من جهة اللفظ.

القول في «حتّى»[6]

يجوز الابتداء بها إذا كانت هي التي يُحكى بعدها الكلام، كقوله تعالى: ﴿حتى إذا رَأَوْا ما يُوعَدون إمّا العذابَ وإما الساعةَ﴾ [مريم: ٧٥]، ﴿حتّى إذا فُتِحَتْ يأجوجُ ومأجُوجُ﴾[7] [الأنبياء: ٩٦]، ﴿حَتّى إذا جَاءُوها فُتِحَتْ

---

(١) في ط (والإضراب عنه). قال ابن هشام في المغني ١١٩، ١٢٠: «فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب: إما الابطال، وإما الانتقال من غرض إلى آخر... وإذا تلاها مفرد فهي عاطفة».

(٢) الوقف على ﴿يظلمون﴾ كاف عند الأشموني، صالح عند زكريا ٢٦٣.

(٣) ﴿تسحرون﴾ كاف عند الأشموني، حسن عند زكريا ٢٦٤.

(٤) ﴿من الرحمن﴾ حسن عند ابن الأنباري ٧٧٥، وكاف عند النحاس ٤٧٤، وزكريا والأشموني ٢٤٩.

(٥) زاد في ط ﴿...بل الذين كفروا في عزّة وشقاق﴾ ينظر النحاس ٦١٠، وزكريا والأشموني: ٣٢٧.

(٦) ينظر السخاوي ٢١٣، و«لطائف الإشارات ٢٦٠، وينظر الوجه الثالث من أوجه «حتى» وهو الذي تكون فيه حرفا تبتدأ بعده الجمل، في المغني ١٣٧.

(٧) لم ترد ﴿ومأجوج﴾ في ط.

أبوابُها﴾ [الزمر: ٧١]، وكذا التي بعدها[١]، و﴿حَتَّى إذا ما جاءُوها﴾ في [فُصّلت: ٢٠]، و﴿حَتّى إذا جاءنا﴾ [الزخرف: ٣٨] ونحو ذلك.

قال الداني في قوله تعالى: ﴿وحرامٌ على قريةٍ أَهْلَكْناها أَنَّهم لا يرجِعون﴾ [الأنبياء: ٩٥]: هو وقف تام. وقال العماني: هو كاف، وهو الظاهر[٢].

فصل: في المُشَدَّدات ومراتبها[٣]

اعلم أن المُشَدّد في القرآن كثير، وكلُّ حرفٍ مشدّد بمنزلة حرفين في الوزن واللفظ، الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فينبغي للقارىء أن يبيّن المشدّد حيث وقع، ويعطيه حقّه ليميزه من غيره.

قاعدة: ذكر صاحب «التجريد»[٤] فيما حكاه عن أبي إسحق إبراهيم بن وثيق أنّ المشدّدات على ثلاث مراتب:

الأولى: ما يشدد بلا خَطْرَفة[٥]، وهو ما لا غُنّة فيه[٦].

الثانية: ما يُشَدّد بتراخٍ. قال: وهو ما شدد وبقيت فيه غُنّة مع الإدغام، وهو إدغام الحرف الأول بكماله، وذلك لأجل الغنّة.

---

(١) في ط وردت العبارة هكذا (وكذا التي بعدها (حتى إذا جاءوها شهد عليهم)، (حتى إذا جاءنا قال يا ليت) ونحو ذلك) وهو تحريف. والآية التي بعدها هي ﴿...حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها...﴾.

(٢) ينظر ابن الأنباري ٧٧٨، والنحاس ٤٨٠، وزكريا والأشموني: ٢٥٢،

(٣) تأثر المؤلف هنا بالباب الذي عقده مكي في «الرعاية» ٢١٩ وما بعدها بعنوان (باب المشددات)، ولمكي أيضاً رسالة في الياءات المشددات، نشرها د. أحمد حسن فرحات بالمكتبة الدولية- الرياض ١٤٠٢ هـ.

(٤) هو العماد الموصلي، علي بن يعقوب ٦٢١-٦٨٢ هـ، واسم الكتاب «التجريد في التجويد» ينظر «غاية النهاية» ١/٢٤، ٥٨٤.

(٥) الخَطْرَفة: السرعة.

(٦) في ط (وهو بلا غُنة فيه).

الثالثة: ما يُشَدّد بتراخي التراخي، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء. انتهى.

قلت: وهذا قول حسن، وتظهر فائدته في نحو قوله تعالى: ﴿إنَّ رَبِّي على صراطٍ مستقيم• فإن تَوَلَّوا﴾ [هود: ٥٦، ٥٧]. فأَبْلَغُ التشديد على الياء ثم الميم، ثم الواو[١].

وقال مكي في الرعاية: المدغمات على ثلاثة أضرب[٢]:

مدغم فيه زيادة مع الإدغام، وذلك نحو الراء المشدّدة فيها إخفاء تكريرها مع الإدغام الذي فيها، قال[٣]: فهو زيادة من الإدغام وزيادة من التشديد[٤].

قال: والثاني: إدغامٌ لا زيادة فيه، وهو كلّ ما أدغم لا إخفاء معه ولا إظهار غنّة ولا إطباق ولا استعلاء معه، نحو الياء من ﴿ذرّيّة﴾ [البقرة: ٢٦٦] والياء والجيم من ﴿لُجّيّ﴾ [النور: ٤٠]. قال: فهذا تشديد[٥] دون الراء المشددة لأجل زيادة [الإخفاء][٦] للتكرير في الراء.

قال: والثالث مدغم فيه نقص من الإدغام، وذلك نحو ما ظهرت معه الغنة والإطباق والاستعلاء، نحو: ﴿من يُؤْمِنُ﴾ [التوبة: ٩٩] و﴿أَحَطْت﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿أَلم نَخْلُقْكم﴾[٧] [المرسلات: ٢٠]. قال: فهذا التشديد دون تشديد

---

(١) كتبت الآية في كلّ النسخ (...مستقيم. وإن تَوَلوا) وصواب الآية ما أثبت. وقد ترتب على الخطأ في الآية خلل في الاستشهاد: فالتشديد على الباء من ﴿ربّي﴾، وعلى الميم ﴿صراط مستقيم﴾ من إدغام التنوين مع الميم بغنة، أما تشديد الواو فلا وجود له إلا على الوجه الذي وردت فيه الآية في الأصول. ويكون إدغام التنوين مع الواو كقوله تعالى: ﴿إلى صراط مستقيم وكذلك﴾ [البقرة: ١٤٢، ١٤٣].

(٢) «الرعاية» ٢٢٩.

(٣) في ط (قالوا).

(٤) في «الرعاية»: «فهو زيادة في الإدغام وزيادة في التشديد».

(٥) في «الرعاية»: «فهذا تشديده».

(٦) ساقط من س.

(٧) في ط ﴿نخلقكم﴾.

الثاني الذي لا نقص معه في إدغامه ولا زيادة. انتهى.

قلت: وما قاله مكي ظاهر قوي، وتظهر فائدته في نحو قوله: ﴿إنّ الله غفورٌ رحيم﴾ [البقرة: ١٧٣]، فالتشديد على الراء أبلغ من اللام، وعلى اللام أبلغ من النون. ولكن لا بأس من الجمع بين القولين، وتظهر فائدة ذلك في نحو قوله: ﴿سِرًّا إلاَّ أنْ تقولوا قولاً معروفاً ولا تَعْزِموا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، فأقوى التشديد على الراء، ثم على اللام، ثم على الميم، ثم على الواو[١]. غير أن اختياري في هذه القاعدة مطلقاً[٢] التشديد على كل حرف شُدّد بحسب ما فيه من الصفات القوية والضعيفة.

مقدمة: التشديد ينقسم على أقسام[٣]:

منها: ما هو مُشَدّد ليس أصله حرفين منفصلين في الوزن، وإنما هو حرف مشدّد ليس أصله[٤] في الوزن فيشدد في اللفظ كما يشدد في الوزن، وذلك نحو: ﴿زَيَّنَ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، و﴿بَيِّنٍ﴾ [الكهف: ١٥]، و﴿عَلَّمَ﴾ [الرحمٰن: ٢٠] وأكثر ما يقع هذا في عين الفعل.

ومنها ما أصله حرفان منفصلان في الوزن، وإنما شُدد. ذلك للإدغام نحو: ﴿عِتِيّاً﴾ [مريم: ٨٣]، و﴿وَلِيّاً﴾[٥] [النساء: ٤٥].

ومنها: ما يكون من كلمتين نحو: ﴿قُل رب﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿وقُل لّهم﴾ [النساء: ٦٣].

فينبغي للقارىء المجود أن يشدِّدَ الحرف من غير لَكَن، ولا ابْتِهار، ولا تَشَدُّق، ولا لَوْك، خُصوصاً الواو والياء نحو ﴿وَلِيّاً﴾[٦] [النساء: ٤٥]

---

(١) أي: تشديد الراء في ﴿سِرّاً﴾، واللام في ﴿إلاّ﴾، والميم الناشئة عن إدغام التنوين في ﴿قولا مّعروفا﴾، والواو الناشئة عن الإدغام في ﴿معروفاً وّلا﴾.

(٢) سقط من ط (مطلقاً).

(٣) «الرعاية» ٢١٩. وقد جعل مكي الياءات سبعة أقسام في كتابه «الياءات المشددات».

(٤) (ليس أصله) سقط من ط.

(٥) أصلها (عُتوٌ) على (فُعول). و(وَلِيٌ) على (فعيل).

(٦) في ط (الياء).

و﴿أوَّاب﴾ [ص: ١٧] فكثير من يشدّدها بتراخٍ ولَوْك، ولا يأخذ الشيوخ بمثل ذلك.

فصل: فإن اجتمع حرفان مشدّدان في كلمة أو كلمتين كقوله: ﴿اطَّيَّرْنا﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿ازَّيَّنَتْ﴾ [يونس: ٢٤]، و﴿يَصَّعَّدُ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، و﴿ذُرِّيَّة﴾ [البقرة: ٢٦٦]، و﴿قل لِّلّذين﴾ [آل عمران: ١٢]، و﴿أنصار رّبنا﴾[1] [البقرة: ١٩٢، ١٩٣] ونحو ذلك، فينبغي للقارىء أن يبين ذلك في اللفظ، ويعطي كلّ حرف حقّه من التشديد البالغ والمتوسط ونحو ذلك.

فصل: وإن اجتمع ثلاث مشدّدات متواليات، ولا يكون ذلك إلا من كلمتين أو أكثر كقوله: ﴿درّيّ يّوقد﴾ [النور: ٣٥] في قراءة من قرأ ﴿يُوقد﴾ بالياء[2]. وكقوله: ﴿وعلى أُمَمٍ مّمَّن مّعك﴾[3] [هود: ٤٨] ونحو ذلك، فينبغي للقارىء أن يبين ذلك في لفظه، ويعطي كل حرف حقّه من التشديد حسبما فيه.

فصل: في الوقف على المشدد[4]:

اعلم أن الوقف على الحرف المشدّد فيه صعوبة على اللسان، فلا بدّ من إظهار التشديد في الوقف، في اللفظ، وتمكين ذلك حتى يسمع نحو: ﴿مِنْ وليّ﴾ [البقرة: ١٠٧]، و﴿من طَرَفٍ خَفِيّ﴾ [الشورى: ٤٥]، و﴿النَبِيّ﴾ [آل عمران: ٦٨] عند غير الهامز[5]، و﴿مُسْتَمِرّ﴾ [القمر: ٢]، و﴿صَوَافّ﴾ [الحج: ٣٦]، تقصد كمال التشديد في هذا ونحوه، فاعلم.

---

(١) لا يتم الإدغام هنا إلا إذا وصل القارىء الآيتين أولا، ثم سكن آخر الآية الأولى ﴿أنصارْ﴾ على مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير، فيجتمع مثلان، فيدغمان.

(٢) قال مكي ٢٢٥: «على قراءة من شدّد الياء»، وهي قراءة ابن عامر ونافع وحفص عن عاصم، ينظر «السبعة» ٤٥٦، و«الكشف» ٢/١٣٨، و«النشر»: ٢/٣٣٢.

(٣) التنوين في ﴿أممٍ﴾ يدغم في الميم من ﴿مّمّن﴾، والنون من ﴿مِمّن﴾ تدغم في ميم ﴿مّعك﴾، ولفظة ﴿ممن﴾ فيها حرفان مدغمان، فأصلها (مِنْ مَنْ).

(٤) «الرعاية» ٢٣٣.

(٥) لفظ (النبي) وما جاء منه قرأه نافع بالهمز. ينظر «النشر» ١/٤٦٠.

[الوقف على أواخر الكلم][1]:

ويجوز الوقف على أواخر الكلم بالإسكان وهو الأصل في كل حرف موقوف عليه. وإن كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكن صحيح أو عليل فلك الجمع بين الساكنين إلا ما فيه عليل وهتوف. ولك الوقف بالإشارة فيما يُرام أو يُشَمّ، كلٌّ جائز مروي. والرَوْم: هو اختلاس الحركة. والإشمام: ضَمّ الشفتين بُعيد سكون الحرف. والرَوْم يدخل في القسمين من الحركات إلا المفتوح والمنصوب عند القراء، والإشمام يدخل في المضموم والمرفوع لا غير. وقد تقدم ذلك.

والله أعلم[2].

---

(١) ما بين معقوفين من المحقّق. ينظر باب الوقف في «النشر» ٢/١٢٠، و«شرح الكافية الشافية» ٤/١٩٧٩ وما بعدها.

(٢) لم ترد هذه العبارة في ق، ط. وفي د (والله تعالى المُيَسِّر).

باب

في معرفة الظاء وتمييزها من الضاد حسب ما وقع في القرآن الكريم

وهذا الباب يحتاج القارىء إليه، ولا بدّ من معرفته، وقد عمل المتقدمون فيه كتباً نثراً ونظماً[١]، ومن أحسن ما نُظم[٢] ما أخبرني به الشيخ عبد الكريم التونسي[٣] قراءة مني عليه، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن برال الأنصاري[٤]، قال: أخبرنا ابن الغمّاز[٥]، قال: أخبرنا ابن سلمون[٦]، قال:

(١) في العربية عدد وافر من المؤلفات في هذا الموضوع. ينظر المقدمة التي كتبها الأخ الدكتور حاتم الضامن تحت عنوان (تراث العرب في الضاد والظاء) في تحقيقه لكتاب ابن مالك «الاعتماد في نظائر الظاء والضاد».

(٢) زاد في ط (فيه).

(٣) هو عبد الكريم بن عبد العزيز التونسي، ممّن قرأ عليهم المؤلّف توفي سنة ٧٧٠هـ. «غاية النهاية» ١/٤٠٢.

(٤) في ط (بلال)، وفي ق (نزال) وفي د (بزال) وفي س (برال) أما في «غاية النهاية» ١/٤٠٢ فقد ذكره في ترجمة عبد الكريم التونسي باسم (محمد بن برال)، وورد في منجد المقرئين ٤٣ (محمد بن نزال الأنصاري). ولم أقف على ما يرجح واحداً مما ذكر

(٥) هو أحمد بن محمد بن حسن، أبو العباس بن الغماز الأنصاري، مسند أهل المغرب توفي ٦٩٣هـ. «غاية النهاية» ١/١١٠.

(٦) في «غاية النهاية» ٢/٦٣ قال: محمد بن أحمد بن سلمون هو محمد بن أحمد بن اسماعيل بن سلمون، يأتي. ولم يترجم له.

آخبرنا ابن هذيل[١]، قال: آخبرنا أبو داود[٢]، قال: أملى علينا الشيخ أبو عمرو الداني من نظمه:

ظَفِرَتْ شُواظُ بِحَظِّها مِنْ ظُلْمِنا ... فَكَظَمْتُ غَيْظَ عَظيمِ ما ظَنَّتْ بنا
وظَعَنْتُ أَنْظُرُ في الظَّهيرة ظُلَّةً ... وظَلَلْتُ أَنْتَظِرُ الظِّلالَ لِحِفْظِنا
وظَمِئْتُ في الظّلما ففي عَظمي لَظًى ... ظهرَ الظِهارُ لأجلِ غِلْظَةِ وَعْظِنا
أَنَظَرْتَ لفظي كي تيقَّظَ فَظُّه ... وحَظَرْتُ ظَهر ظَهيرها من ظُفْرنا[٣]

ذكر في هذه الأبيات جميع ما وقع في القرآن من لفظ الظاء، وميّزه مما ضارعه لفظاً، وهي اثنتان[٤] وثلاثون كلمة. وقيل: جميع ما في القرآن من ذلك ثمانمائة وأحد عشر موضعاً. ولنتكلّم الآن على هذه الأبيات كلمة كلمة، ونذكر وقوع كلّ في القرآن، ومعناه بالإيجاز والاختصار، فمن أراد الإحاطة بالظاءات فعليه «برفع الحجاب عن تنبيه الكتاب» الذي ألّفه شيخنا الإمام أبو جعفر نزيل حلب[٥].

فأقول مستعيناً بالله: أما قوله (ظَفِرت) أي: فازت، يقال: ظَفِرَ الرجلُ بحاجته، يَظْفَر ظَفَراً: إذا فاز بها، والظافر: الغالب. والذي وقع في القرآن من هذا اللفظ موضعٌ واحد في سورة «الفتح» [٢٤]: ﴿من بعدِ أنْ أَظْفَرَكُم عَلَيْهِم﴾[٦].

---

(١) هو علي بن محمد، إمام زاهد ثقة عالم، قرأ على أبي داود ولازمه، توفي سنة ٥٦٤ هـ. «غاية النهاية» ١/٥٧٣.

(٢) هو سليمان بن نجاح، من تلاميذ أبي عمرو الداني، ومن مشاهير القراء، توفي سنة ٤٩٦ هـ. «غاية النهاية» ١/٣١٦.

(٣) هذه الأبيات مشروحة في مخطوطة تحمل رقم ٢٥٤٧- جامعة الإمام ق٥٢ب-٥٤أ.

(٤) في ط (اثنان).

(٥) هكذا في النسخ ما عدا ط، ففيها (فمن أراد البسط والتطويل فعليه بالمنهج السني الذي ألفه الشيخ أمين الدين بن السلار) ولم يذكر المؤلف في ترجمة ابن السلار- «الغاية» ١/٤٨١ شيئاً عن هذا الكتاب، ولم أقف عليه، أو على الكتاب الذي ينسب لأبي جعفر.

(٦) ينظر المفردات: ٤٦٩.

وأما (الشواظ) فهو اللهب الذي لا دخان معه، وقيل: الذي معه دخان[١]، وفيه لغتان: ضم الشين وكسرها، وقرىء بهما[٢]، ووقع في القرآن في موضع واحد، في سورة «الرحمن» [٣٥]: ﴿يُرْسَلُ عليكُما شُواظٌ مِنْ نارٍ﴾.

وأما (الحَظُّ) فهو النصيب، وهو بالظاء، وضارعه[٤] في اللفظ (الحَضّ) الذي معناه التحريض. يقال: حَضَضْت فلاناً على الشيء: أُحَرِّضه[٥] عليه. قال الخليل: الفرق بين الحثّ والحضّ: الحثّ[٦] يكون في السير والسوق وكل شيء، والحضّ لا يكون في سير ولا سوق[٧]: فأما الأول ففي القرآن منه ستة مواضع[٨]، والثاني ثلاثة مواضع: في «الحاقة» [٣٤]، و«الماعون» [٣]: ﴿ولا يَحُضُّ على طعام المسكين﴾، وفي «الفجر» [١٨]: ﴿ولا يَحُضُّون﴾[٩]، هذه الثلاثة بالضاد.

---

(١) ينظر الطبري ٨١/٢٧، والقرطبي ١٧١/١٧، والمفردات ٣٩٧.

(٢) قرأ ابن كثير بكسر الشين، والباقون بضمها. «السبعة» ٦٢١، و«الكشف» ٣٠٢/٢، و«النشر» ٣٨١/٢.

(٣) وهي سورة الرحمن، قال تعالى في الآية ٧٦ من السورة ﴿مُتَّكِئِينَ على رَفْرَفٍ خُضْرٍ وعبقريٍّ حِسانٍ﴾ ولم تَرد لفظة ﴿رَفْرَف﴾ في غير هذه السورة.

(٤) في ط (ومضارعه).

(٥) في ط (حضضت فلاناً على الشيء أحضه: أي أحرّضه) وفيها زيادة يبدو أنها من الطابع لتحسين العبارة.

(٦) في ط (أن الحث).

(٧) لم ترد هذه العبارة في «العين»، ينظر ١٣/٣، ٢٢. وفي اللسان- الحضّ: ضرب من الحث في السير والسوق وكل شيء، والحض أيضاً أن تحثه على شيء لا سير فيه ولا سوق.

(٨) هكذا في الأصول، و«لطائف الإشارات» ٢٣٣، ولم ينبه محققا الكتاب على عدم صحته، ذلك أن لفظ (الحظ) ورد في القرآن الكريم في سبعة مواضع: [آل عمران: ١٧٦]، [النساء: ١١، ١٧٦]، و[المائدة: ١٣، ١٤]، و[القصص: ٧٩]، و[فصلت: ٣٥]. وقد ذكر الشيخ زكريا، وملا علي القارىء في شرحيهما على «المقدمة» للمؤلف ابن الجزري ٤٢ أنها سبعة مواضع.

(٩) كتبت الآية في ط (ولا تحاضون) وفي النسخ الثلاث الأخرى كما أثبت على قراءة أبي عمرو، فقد قرأ الكوفيون- عاصم وحمزة والكسائي، وأبو جعفر المدني ﴿ولا تحاضّون﴾ وأبو عمرو ﴿يَحُضّون﴾ والباقون ﴿تَحُضّون﴾. «السبعة» ٦٨٥، و«الكشف» ٣٧٢/٢، و«النشر» ٤٠٠/٢.

وأما (الظلم) فهو وضع الشيء في غير موضعه، ووقع في القرآن في مائتي موضع واثنين وثمانين موضعاً متنوعاً[١].

وأما (الكَظَم)[٢] فهو مخرج النفس، والكَظَمُ: مجترع الغيظ[٣]، ووقع منه في القرآن ستة ألفاظ[٤].

وأما (الغيظ) فهو الامتلاء والحَنَق[٥]، وهو شدّة الغضب، فهو بالظاء، ووقع في القرآن في أحد عشر موضعاً[٦]، وضارعه في اللفظ (الغيض) الذي معناه التفرقة[٧]، ووقع في موضعين: ﴿وغِيضَ الماءُ﴾ في «هود» [٤٤] ﴿وما تَغِيضُ الأرحامُ﴾ في «الرعد» [٨].

وأما (العظيم) فهو الجليل: أي الكبير، وأعظم الأمرَ: أكبره، ووقع في القرآن في مائةِ موضع وثلاثة مواضع[٨].

وأما (الظنّ) فهو تجويز أمرين، أحدهما أقرب من الآخر، يقال: ظَنّ يظُنّ

---

(١) نقل القسطلاني العبارة في «اللطائف» ٢٣٣ مسقطاً (متنوعاً)، وعلّق المحققان: والصواب مائتان وثمان وخمسون من (الظلم)، وثلاثة وعشرون من (الإظلام). ولكنني عددت المواضع التي وردت فيها مادة (الظلم) في المعجم المفهرس فوجدتها تسعة وثمانين ومائتي موضع، ولم يتعرض المؤلف هنا للظلام، لأنها ستأتي. ولا أدري على أي أساس اعتمد المحققان في العدّ، أما ابن الجزري فقد يكون للفظة (متنوعاً) مدلولها الخاص عنده.

(٢) في ط (الكظيم).

(٣) المفردات ٦٥١، واللسان والقاموس - كظم.

(٤) في [آل عمران: ١٣٤]، و[يوسف: ٨٤]، و[النحل: ٥٨]، و[غافر: ١٨]، و[الزخرف: ١٧]، و[القلم: ٤٨].

(٥) في ط (والحمق) وهو تحريف.

(٦) ينظر المعجم المفهرس - غيظ، وشرح زكريا والقاري على المقدمة ٤٢.

(٧) هكذا في الأصول، وفي اللطائف «النقص والتفرقة». والذي عليه كتب التفسير أن ﴿غيض﴾ معناه نقص، وهو الذي في المعاجم. ينظر الطبري ٢٩/١٢، ٧٣/١٣، والقرطبي ٤١/٩، ٢٦٨، وفتح القدير ٥٠٠/٢، ٦٨/٣، واللسان- غيض.

(٨) هكذا في الأصول وشرحي زكريا والقاري ٣٨، ولطائف الإشارات ٢٣٣، ولم يعلق محققا اللطائف، وصوابه كما في المعجم المفهرس: مائة وثلاثة عشر موضعاً، وهي استعمالات أربعة: (يُعْظِم، يُعَظِّم، عظيم، أَعْظَم).

ظَنًّا، ويكون شكًّا[1] ويقيناً: فالشكّ نحو ﴿وظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢]، ﴿وتَظُنُّون بالله الظُّنونا﴾ [الأحزاب: ١٠]. واليقين نحو: ﴿الذين يَظُنّون أنَّهم ملاقو رَبّهم﴾ [البقرة: ٤٦]، ﴿فَظَنُّوا أنَّهم مُواقِعوها﴾ [الكهف: ٥٣]، ووقع منه في القرآن سبعة وستون لفظاً،[2] وضارعه في اللفظ قوله تعالى: ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ [التكوير: ٢٤]، وفيه خلاف: فقرأه بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بمعنى «متهم»، والباقون يقرؤونه بالضاد بمعنى: بخيل. والله أعلم[3].

وأما (الظَّعْن) فهو السفر والشخوص، يقال: ظَعَن يَظْعَن ظَعْناً: إذا شخص أو سافر[4]، ووقع منه في القرآن لفظ واحد في سورة «النحل» [٨٠] ﴿ويومَ ظَعْنِكُم﴾.

وأما (النَّظَر) فهو من نَظَرْت الشيءَ، أنظره، فأنا ناظره[5]، قال المجنون:

نَظَرْتُ كأنّي من وراءِ زُجاجةٍ ... إلى الدارِ من ماءِ الصَّبابةِ أَنْظُرُ[6]

والنّظير: المثيل، وهو الذي إذا نُظر إليه وإلى نظيره كانا سواء، ووقع في القرآن منه ستة وثمانون موضعاً[7]، وضارعه في اللفظِ «النضر» الذي معناه: الحسن لأنه مشتق من النضارةِ وهي الحسنُ[8]، ومنه قولُه عليه الصلاةُ والسلام:

---

(١) ينظر الأضداد لابن الأنباري ١٤، ولأبي الطيب اللغوي: ٤٦٦.

(٢) ومثل ذلك في «لطائف الإشارات» ٢٣٣، وشرحي زكريا والقاري ٤٠، وعلق محققا اللطائف: «في القرآن اثنان وسبعون من مادة الظن، وأحالا على المعجم المفهرس وقد عددتها أنا في المعجم تسعة وستين، ولا أدري سر الاختلاف، فمثلا في قوله تعالى: ﴿إن يتّبعون إلا الظنّ وإنَّ الظنَّ لا يُغني من الحقّ شيئاً﴾ [النجم: ٢٨] أو ﴿يأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظنّ إنَّ بعضَ الظَنِّ إثم﴾ [الحجرات: ١٢] عددت في كل آية لفظ ﴿الظن﴾ مرتين.

(٣) ينظر «السبعة» ٦٧٣، و«الكشف» ٣٦٤/٢، و«النشر» ٣٩٩/٢، و«البحر» ٤٣٥/٨.

(٤) المفردات: ٤٦٩، واللسان – ظعن.

(٥) في ط (فأنا ناظر).

(٦) البيت في ديوان المجنون – قيس ليلى ١٣٥.

(٧) سيأتي التعليق على هذه المادة ص: ٢١٧.

(٨) انتقل ناسخ د من (الحسن) الأولى الى الثانية.

(نضّر الله امرءاً سَمع مقالَتنا فوعاها وأدّاها كما سَمِعها)[1]، ووقع منه في القرآنِ ثلاثة مواضع: في «القيامة» [٢٢]: ﴿وجوهٌ يومَئِذٍ ناضِرةٌ﴾، وفي «الإنسان»[١١]:﴿ولَقَّاهم نَضْرَةً وسُروراً﴾، وفي «المطففين»[٢٤]:﴿تَعْرِفُ في وُجوهِهِم نَضْرَةَ النَّعيم﴾.

وأما (الظهيرة) فسيأتي الكلام عليها عند قوله: (ظهر ظهيرها).

وأما (الظُلّة) فهو كل ما أَظَلَّكَ، ووقع في القرآن منها موضعان: ﴿كأنه ظُلَّةٌ﴾ في«الأعراف»[١٧١]، و﴿يَوْمَ الظُّلَّةِ﴾ في «الشعراء» [١٨٩].

وأما (ظَلَلْتُ) فهو من قولك: ظَلَّ فلان يفعل[2] كذا: إذا دام على فعله نهاراً، ومن[3]: ظَلّ يَظَلّ، وهي أخت كان، ووقع في القرآن منه تسعة ألفاظٍ: ﴿فَظَلُّوا فيه يَعْرُجون﴾ «بالحجر» [١٤]،﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً﴾ في«النحل» [٥٨]،و«الزخرف»[١٧]،﴿ظَلْتَ عليه﴾في«طه»[٩٧]،﴿فَظَلَّتْ أعناقهم﴾، ﴿فَنَظَلُّ لها﴾، كلاهما في«الشعراء»[٤، ٧١]، ﴿لَظَلُّوا من بعدِه﴾ في«الروم» [٥١]،﴿فَيَظْلَلْنَ رواكد﴾ بـ«الشورى»[٣٣]،﴿فَظَلْتُم تَفَكَّهون﴾ في«الواقعة» [٦٥]، فـ﴿ظَلْتَ﴾ و﴿فَظَلْتُم﴾ أصله بلامين، لكنه خُفِّف مثل مَسْتُ ومَسَسْتُ[4]. وضارع هذا اللفظ في اللفظ «الضلال» الذي هو ضد الهدى، نحو: ﴿وضَلَّ عَنْهُم ما كانوا يَفْتَرُون﴾ [الأنعام: ٢٤]، وكذا ما كان معناه البطالة والتغيّب، نحو: ﴿أئِذا ضَلَلْنا في الأرضِ﴾ [السجدة: ١٠]، أي: غبنا وَبَطَلْنا[5]، فلذلك عيّنّاه في مواضعه ليمتاز من هذا، فاعلمه.

---

(١) الحديث بروايات مختلفة في المسند ٤٣٧/١، ٢٢٥/٣، ٨٠/٤، ٨٢. وينظر جامع الأصول: ١٨/٨.

(٢) في ط (يقول كذا). وينظر اللسان. ظل.

(٣) في ط (وهو من ظل...).

(٤) ينظر اللسان - مسّ وظلّ.

(٥) في ط (البطانة وبطنا) وصوابه ما أثبت من النسخ.

وأما (الانتظار) فهو التوقّع، تقول: انتظرت كذا: أي توقّعته، وأتى في أربعة عشر موضعاً[1].

وأمّا (الظِلال) بكسرِ الظّاء، فهو جمع ظِلّ، وهو معروف كَظِلِّ الشجرة وغيرها، ويقال له ظِلّ في أول النهار، فإذا رجع فهو فيء[2]، والظِلّ الظّليلُ: الدائم، فهو وما اشتق منه بالظّاء نحو: ﴿مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، ﴿وظَلَّلْنا عَلَيْهِم﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ﴿يَتَفَيَّؤُ ظِلالُه﴾ [النحل: ٤٨]، ﴿في ظُلَلٍ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿من فَوْقِهِم ظُلَلٌ﴾ [الزمر: ١٦]. وتقدّم ذكر (الظُّلّة) وجمعها ظُلل وظِلال، كخُلّة وخُلَل، وبُرْمَة وبِرام، ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعاً[3].

وأما (الحِفظ) فهو ضد النسيان، وهو بالظاء كيف تصرف، نحو: ﴿على كلِّ شيءٍ حَفيظ﴾ [هود: ٥٧]، و﴿حافِظاتٌ﴾ [النساء: ٣٤]، و﴿حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١]، و﴿محفوظ﴾ [البروج: ٢٢]، و﴿يَحْفَظُونَه﴾ [الرعد: ١١] ووقع في اثنين وأربعين موضعاً[4].

وأمّا (الظمأ) بالهمز: فهو العطش، ووقع في ثلاثة مواضع: في «براءة» [١٢٠] ﴿لا يُصيبهم[5] ظَمَأٌ﴾، وفي «طه» [١١٩] ﴿تَظْمَؤُ﴾[6]، وفي «النور» [٣٩]: ﴿الظَّمآنُ﴾.

---

(١) سيأتي التعليق على هذه المادة ص: ٢١٧

(٢) في اللسان - ظل: الظل: الفيء الحاصل من الحاجز بينك وبين الشمس، أيّ شيء كان. وقيل: هو مخصوص بما كان منه إلى الزوال، وما كان بعده فهو الفيء. وينظر المفردات ٤٦٩.

(٣) قال في «اللطائف» ٢٣٤: «(والظل) بالظاء في التنزيل منه اثنان وعشرون موضعاً» وعلق المحققان: «صوابه ثلاثة وثلاثون». ولكن ما قال ابن الجزري وتابعه عليه القسطلاني هو الصحيح: فقد أخرج ابن الجزري لفظي (الظلة)، ومشتقات (ظل) التسعة فيبقى اثنان وعشرون موضعاً لـ (الظِلّ).

(٤) هكذا في الأصول، وشرحي زكريا والقاري ٣٨، و«اللطائف» ٤٣٤، وذكر محققاه أنّ صوابه: أربعة وأربعون، وهو الرقم الموجود في المعجم المفهرس.

(٥) سقطت «لا» من ط.

(٦) في ط (يظمأ).

وأمّا (الظُلُماءُ) فهي من الظُلمة، وجمعها ظُلُمات، ووقَع في ستةٍ وعشرينَ موضعاً[1].

وأمّا (العَظْم) فهو معروف، وجمعه عِظام، ووقع في أربعة عشر موضعاً، جمعاً وفرداً[2].

وأمّا (لظى) فأصله اللُّزوم والإلجاج[3]، تقول: ألَظَّ بكذا: أي ألزمه، ولجّ بهِ، ومنه قولُه ﷺ: (أَلِظُّوا بـ ياذا الجلالِ والإكرام)[4]، أي: أَلْزِموا أنفسكم، وأَلِجُّوا بكثرة الدعاء بها، وسُميت بعضُ طباق النار به للزومها العذاب. قال الله تعالى: ﴿وما هُمْ منها بمُخْرَجين﴾ [الحجر: ٤٨]، وفي القرآن منه موضعان: ﴿إنّها لَظَى﴾ في «المعارج» [١٥]، ﴿فأنذرتكم ناراً تَلَظَّى﴾ في «الليل» [١٤].

وأمّا (الظهار) فيأتي الكلام عليه عندَ قولهِ: (ظهر ظهيرها).

وأمّا (الغِلَظ) فهو معروف، وفي القرآن منهُ ثلاثةَ عشرَ موضِعاً[5].

وأمّا (الوعْظ) فهو التخويف من عذاب الله والترغيب في العمل القائد إلى الجنة، قال الخليل: هو التذكير بالخير فيما يرقّ له القلب. انتهى[6]. فهو بالظاء كيف تصرف، وجمع الموعظة مواعظ، وجمع العِظَة عِظات، وضارعه في اللفظ قوله تعالى: ﴿الذين جعلوا القرآنَ عِضين﴾ في «الحجر» [٩١]، وهو بالضاد، ومعناه أنهم فرقوه وقالوا: هو[7] سحر وشعر وكهانة ونحو ذلك[8].

(١) ومثله في «لطائف الإشارات» ٢٣٣، و«شرح القاري» ٤٠. وذكر محققا اللطائف أنها ثلاثة وعشرون، ولكن الصواب- كما في المعجم هو ما ذكر ابن الجزري ومن تابعه.

(٢) في المعجم المفهرس خمسة عشر موضعاً.

(٣) هكذا في الأصول، وفي الصحاح واللسان والقاموس فسّر الألفاظ بـ: الإلحاح، ومعناهما متقاربان. وقد جرى المؤلف هنا على أن (لظ) و(لظى) مادة واحدة وهو الذي في المفردات ٦٨٠، ولكن المادتين مختلفتان في الصحاح واللسان والقاموس.

(٤) الحديث في سنن الترمذي ٢٠١/٥، قال الترمذي: حديث غريب. وينظر جامع الأصول ٢٩٦/٤، والنهاية ٢٥٢/٤.

(٥) ينظر المعجم المفهرس - غلظ.

(٦) العين ٢٢٨/٢.

(٧) في ط (هذا).

(٨) ينظر البحر المحيط: ٤٦٨/٥، وفتح القدير ١٤٣/٣.

وأمّا (الإنظار) فهو التأخير والمهلة، تقول: أنظرته: أي أمهلته وهو اثنان وعشرون موضعاً[1].

وأمّا (اللفظ) فهو الكلام، وهو مصدر من لفظ يلفِظ، وهو موضع واحد: ﴿ما يلفِظُ من قولٍ﴾ في «ق» [١٨].

وأمّا (الإيقاظ) فهو من[2] اليَقَظة، وهي ضدّ الغَفلة أو النوم، وهو موضع في «الكهف» [١٨] ﴿وتَحْسَبُهم أيْقاظاً﴾.

وأمّا (الفظّ) فقيل: هو الرجل الكريه الخلق، مشتق من: فَظّ الكرش وهو ماؤه[3]، وهو موضع واحد في «آل عمران» [٥٩] ﴿ولو كنت فَظّاً﴾، وضارعه في اللفظ «الفَضّ» الذي معناه الفك والتفرقة، تقول: فَضَضْتُ الطابع: أي فكَكْته وانْفَضّ الجماعة: أي تفرقوا، قال الله تعالى: ﴿لانْفَضُّوا من حَوْلك﴾ [آل عمران: ١٥٩] ﴿انْفَضُّوا إلَيْها﴾[4] [الجمعة: ١١] أي: تفرقوا.

وأما (الحظر) فمعناه المنع والحيازة، لأن كل حائز لشيء مانع غيره منه، وهو موضعان: في «الإسراء» [٢٠] ﴿وما كان عطاءُ ربّك محظوراً﴾ أي ممنوعاً،

---

(١) ذكر المؤلف ص: ٢١٣ (النظر) وأن منه في القرآن الكريم ستة وثمانين موضعاً، و(الانتظار) بمعنى التوقع ص: ٢١٥ ومنه أربعة عشر موضعاً في القرآن، ثم ذكر هنا (الإنظار) بمعنى التأخير، ومجموع المواضع على قوله اثنان وعشرون ومائة موضع، أما مجموع الآيات التي وردت فيها مادة (نظر) بمعانيها وتصاريفها فهي تسعة وعشرون ومائة موضع، بزيادة سبعة عمّا ذكر المؤلف. وتفصيل معاني هذه الآيات يحتاج إلى بحث طويل، ذلك أن من هذه الآيات ما يختلف في تفسيره ويحتمل أكثر من معنى: فقد نقل أبو حيان «البحر» ٢٢١/٨، في تفسير قوله تعالى: ﴿انظرونا نَقْتَبِس من نوركم﴾ [الحديد: ١٣] أنها بمعنى انتظرونا أو انظروا إلينا، وقرىء (أنظرونا) أي أخرونا ولا تجعلونا في آخركم ولا تسبقونا. ونقل الشوكاني في «فتح القدير» ٩١/٥ في تفسير قوله تعالى: ﴿فأخذتهم الصاعقةُ وهم ينظرون﴾ [الذاريات: ٤٤]، أنها بمعنى يرونها عياناً، وبمعنى ينتظرون ما وعدوه من العذاب. وينظر في ذلك المفردات- نظر ٧٥٨.

(٢) سقطت (من) من ط.

(٣) اللسان والقاموس - فظ.

(٤) وورد في موضع ثالث، [المنافقون: ٧]: ﴿حتى يَنْفَضُّوا﴾.

وفي «القمر» [٣١] ﴿كهشيم المُحْتَظِر﴾، والمُحْتَظِر: الذي يعمل الحظيرة[١]. وضارعه في اللفظ «الحضر» الذي هو ضد الغيبة، ومعناه الإتيان إلى المكان[٢]، والمعنى فارق بينهما، فافهم.

وأما قوله: (ظَهَرَ ظهيرُها) وقوله[٣] (في الظّهيرة) وقوله: (ظَهَر الظِهارُ)[٤] نتكلم عليهن الآن:

فالظهيرة: هي شدّة الحر، ومنه قوله تعالى: ﴿وحينَ تَضَعُون ثِيابَكُم من الظَّهيرة﴾ [النور: ٥٨].

وأما الظَهْر فهو خلاف البطن، ومنه قوله تعالى: ﴿إلا ما حَمَلَتْ ظهورُهما﴾ [الأنعام: ١٤٦].

والظِهار هو من: تَظَاهر[٥] الرجل من زوجته: وهو أن يقول لها: أنت علي كظهر أمي[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿الذين يُظاهرون مِنْكم منْ نِسائِهم﴾ الآية [المجادلة: ٢].

وأما قوله: (ظُهْر) هو بضم الظاء: وهو اسم لوقت زوال الشمس، وهو وقت صلاة الظهر، تقول: أظْهَرنا: أي صِرْنا في وقت الظهرِ، قال تعالى: ﴿وَعشِيّاً وحينَ تُظْهِرون﴾ [الروم: ١٨].

وأما (الظَّهيرُ) فهو المُعين، والتظاهر: التعاون[٧]، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ تَظاهَرا عَلَيْهِ فإنَّ اللهَ هُوَ مَوْلاهُ وجبريلُ وصالحُ المؤمنينَ والملائكةُ بعد ذلك

---

(١) المفردات: ١٧٦، والقرطبي ١٤٢/١٧، والبحر ١٨١/٨، واللسان- حظر.

(٢) المفردات: ١٧٥.

(٣) في ط (وقوله قبل).

(٤) هكذا في الأصول.

(٥) في ط (ظاهر) وكلاهما صواب- ينظر اللسان- ظهر.

(٦) المفردات ٤٧٤، والبحر ٢٣٢/٨.

(٧) في ط (أو ظاهر التعاون). ينظر المفردات ٤٧٤.

ظهير﴾ [التحريم: ٤]. فإذا علم ذلك ففي كتاب الله تعالى منها، وما تصرّف منها سبعة وخمسون موضعاً[١]، والله أعلم.

وأما (الظُفْر) فهو الذي بالأيدي والأرجل، قال أبو حاتم: يُقال: ظُفْر وظُفُر بضمة واحدة وبضمتين، ولا يقال بالكسر كما تقول العامة، وقد يقال للظفر: أُظْفور[٢]، قالت أم الهيثم:

ما بينَ لُقْمَتِه الأُولى إذا انْحَدَرَتْ وبينَ أُخرى تَليها قِيدُ أُظْفُورِ[٣]

وجمعُ الظُفر: أَظفار وأَظافير، وقيل: أَظافير جمع الجمع، كما قيل: أقوال وأقاويل، وقيل: هو جمع أُظفور[٤]. والتَّظفير: هو أخذُك الشيء بأطراف أظفارك وتخديشك إياه بها، ووقع[٥] في موضع، في «الأنعام»[١٤٦]:﴿وعلى الذين هادُوا حَرَّمْنا كلَّ ذي ظُفُر﴾. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وهذا آخر ما قَصَدْتُه من ترجمة هذا الكتاب.

وكنت قبل أن أكتب هذا التأليف قد بدأت في تأليف كتاب سَمَّيْته: «التوجيهات على أصول القراءات» ثم رأيت الحاجة داعية إلى تأليف هذا المختصر فانثنيت عن ذلك حتى كمل تأليفي هذا الكتاب، وأنا إن شاء الله على ذلك بإرشاده وتيسيره إن تأخر الأجل، ونلت بلوغ الأمل حتى أكمله.

---

(١) الظاء والهاء والراء وما تصرف منها باختلاف معانيها ورد منها في كتاب الله تسعة وخمسون موضعاً. ينظر المعجم المفهرس- ظهر.

(٢) ينظر اللسان - ظفر، ولحن العامة للزبيدي: ١٠٧.

(٣) لم أقف على من نسب البيت لأم الهيثم، وهي أعرابية من الفصحاء الذين نقل عنهم اللغويون، وربما تكون قد أنشدت البيت. وهو في تهذيب اللغة ٣٧٥/١٤، وأساس البلاغة، واللسان، والقاموس- ظفر، ولحن العامة ١٠٧، دون نسبة، وقد نسبه ابن عبد ربه في العقد الفريد ١٨٦/٦ لحميد الأرقط، وذكر أنه مما يدل على شدة بخله، وتختلف رواية بعض ألفاظ البيت في غير موضع الاستشهاد.

(٤) اللسان - ظفر، ولحن العامة ١٠٨.

(٥) أي (الظفر).

[أدعية ختم القرآن الكريم][1]

وأحببت أن أختم هذا الكتاب بأدعية رواها الخلف عن السلف عند ختم القرآن، لأن بركة الدعاء عظيمة، ومنافعه عميمة عند نزول الرحمة، في وقت ختم القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وإذا سألَكَ عبادي عنّي فإنّي قريبٌ أُجيبُ دعوةَ الداعي إذا دعانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «أفضَلُ العبادة الدعاء»[2].

أخبرنا شيخُنا الشيخ شمس الدين أبو عبد الله الصفوي[3] قال: أنبأنا الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مروان البعلبكي[4] قال: أخبرنا السخاوي قال: كان شيخُنا أبو القاسم- يعني الشاطبي- يدعو عند ختمْ القرآن بهذا الدعاء:

«اللّهُمَّ إنّا عبدُك، وأبناءُ عبيدِك، وأبناءُ إمائِك، ماضٍ فينا حكمُك، عَدْلٌ فينا قَضاؤُك، نَسْألُك اللّهمّ بكلِّ اسمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ به نفسَكَ، أو علَّمْتَه

(١) العنوان من عمل المحقق. يُنظر الأدعية التالية في السخاوي ٢٢٦ب.
(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ٤٩١/١.
(٣) هو محمد بن عبد الله الصفوي، أحد شيوخ المؤلف ٦٩٤-٧٦٦هـ. «غاية النهاية» ١٩١/٢.
(٤) هو أحمد بن سليمان بن مروان البعلبكي، قرأ على السخاوي بثلاث روايات، وعرض عليه الشاطبية، توفي سنة ٧١٢هـ. «غاية النهاية» ٥٨/١.

أَحَداً مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَه في شيءٍ مِنْ كُتُبِكَ، أَوْ استأثرْتَ بِهِ في عِلْمِ الغَيْبِ عِندَك، أنْ تَجْعَلَ القُرآنَ العظيمَ ربيعَ قلوبنا، وشفاءَ صُدورِنا، وجَلاءَ أحْزاننا وهُمومِنا، وسائقَنا وقائدَنا إلَيْك وإلى جنَّاتِك جنَّاتِ النَّعيم، مَعَ الَّذين أَنْعمتَ عَلَيْهم منَ النَّبيِّين والصِّدِّيقينَ والشُّهداء والصَّالحينَ، بِرَحْمَتِكَ يا أَرْحَمَ الرّاحمين»[١].

وقيل: هو مروي عن رسول الله ﷺ لتفريج الهَمّ[٢].

قال السخاوي: وأنا أزيد عليه[٣]: «اللهم اجعله لنا شِفاءً وهدىً وإماماً ورحمةً[٤]، وارزقنا تِلاوَتَهُ على النَّحْوِ الَّذي يُرضيكَ عنّا، ولا تَجعلْ لنا ذنباً إلاّ غفرته، ولا همّاً إلاّ فَرَّجْتَه، ولا دَيْناً إلاّ قضيته، ولا مريضاً إلاّ شفيته، ولا عدوّاً إلاّ كفيته، ولا غائباً إلاّ رددته، ولا عاصياً إلاّ عصمته، ولا فاسداً إلاّ أصلحته، ولا ميّتاً إلاّ رحمته، ولا عيباً إلاّ سترته، ولا عسيراً إلاّ يَسَّرْتَه، ولا حاجةً من حوائج الدنيا والآخرة لكَ فيها رِضاً، ولنا فيها صلاح إلاّ أَعَنْتَنا على قضائها في يُسرٍ منْك وعافية، برحمتك يا أرحم الراحمين»[٥].

قلت[٦]: وأنا أزيد عليه: «اللهمّ انصُر جيوشَ المسلمين نصراً عزيزاً، وافتحْ لهم فتحاً مبيناً، اللهمّ انفعنا بما علمْتنا، وعلِّمنا ما ينفعُنا، اللهم افتح

---

(١) الحديث في المسند ٤٥٣/١، والمستدرك على الصحيحين ٥٠٩/١، ومجمع الزوائد للهيثمي ١٣٦/١٠؛ وجامع الأصول ٢٩٨/٢، وروايته فيها (ما قال عبد قط إذا أصابه همٌّ وحَزن: اللهم إنِّي عبدُك، وابن عبدك، وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض فيَّ حكمك...).

(٢) قال السخاوي: وأنا أدعو به عند الختم.

(٣) يبدو أن هذا الدعاء مما حفظه السخاوي من المأثورات، ففي سهام الإصابة للسيوطي ٨٦: «...اللهم لا تدع لنا ذنباً إلا غفرته، ولا همّاً إلا فرّجته، ولا ديناً إلا قضيته، ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيتها برحمتك يا أرحم الراحمين» قال: أخرجه الطبراني في الأوسط. وينظر «النشر» ٤٦٨/٢.

(٤) (ورحمة) ساقطة من ط.

(٥) لم يكمل المؤلف الدعاء الذي ذكره السخاوي، وترك جزءاً منه.

(٦) هذا الجزء من الدعاء الى قول المؤلف (وروي عن عاصم...) ساقط من ق.

لنا بخير[1]، واجعل عواقبَ أمورنا إلى خير. اللهمّ إنّا نعوذ بك من فواتح الشرّ وخواتمه، وأوّله وآخره، وباطنه وظاهره. اللهم لا تجعل بيننا وبينك في رزقنا أحداً سواك، واجعلنا أغنى خلقك بك، وأفقر عبادك إليك. وهَبْ لنا غِنى لا يطغينا، وصحة لا تُلهينا، وأَغْنِنا عَمَّن أغنيته عنّا، واجعل آخرَ كلامنا شهادةَ أن لا إله إلاّ الله وأنَّ محمداً رسول الله، وتوفّنا وأنت راضٍ عنا، غيرَ غضبانٍ، واجعلنا في موقف القيامةِ من الذينَ لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، برحمتك يا أرحمَ الراحمين».

ورُوي عن عاصم بن أبي النجود، عن زِرّ بن حُبيش[2] قال: قرأت القرآن كله [في المسجد الجامع بالكوفة][3] على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فلما بلغت «الحواميم»[4] قال: يا زرّ، قد بلغت عرائس القرآن، فلما بلغت رأس العشرين من ﴿حم عسق﴾ [الشورى: ١، ٢]: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات في رَوْضاتِ الجنّات لَهُمْ ما يشاؤون عندَ ربِّهم ذلك هو الفضلُ الكَبير﴾[5] [الشورى: ٢٢]، بكى حتّى ارتفَعَ نحيبُهُ، ثم رفع رأسهُ إلى السماء وقال: يا زرّ، أَمِّنْ على دعائي، ثم قال: اللهم إني أسألك إخباتَ المُخْبتين، وإخلاصَ المؤمنين، ومرافقةَ الأبرار، واستحقاقَ حقائق الإيمان، والغنيمةَ من كل بِرٍّ، والسلامة من كل إثم، ووجوبَ رحمتك، وعزائمَ مغفرتك، والفوزَ

---

(١) زاد في ط (واختم لنا بخير) ولم ترد في س، د.

(٢) هو زر بن حبيش الأسدي، روى عن عمر وعلي وغيرهما، وروى عنه عاصم وغيره. توفي سنة ٨٢هـ. «الجرح والتعديل» ٦٢٢/٣، و«غاية النهاية» ٢٩٤/١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من س، ق، ط، وموجود في د، والسخاوي ٢٢٧.

(٤) «الحواميم» هي السور التي تفتتح بـ﴿حم﴾ وهي غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف. ينظر في فضل هذه السور القرطبي ٢٢٨/١٥، و«الدر المنثور» ٣٤٤/٥.

(٥) لم أقف على هذا الحديث للإمام علي، وقد ذكر السيوطي في «سهام الإصابة» ٨٦: «اللهم إني أسألك موجبات رحمتك، وعزائم مغفرتك، والغنيمة من كل بر، والسلامة من كل إثم...» قال: أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وفي «النشر» ٤٦٨/٢، وزاد: «والفوز بالجنة والنجاة من النار...».

بالجنّة، والنّجاةَ من النار. ثم قال: يا زرّ: إذا ختمت فادعُ بهذه الدعوات، فإن حبيبي رسولَ الله ﷺ أمرني أن أدعوَ بهنّ عند ختم القرآن)[1].

★ ★ ★

انتهى ما أردت ذكره من الدعاء، وهو كافٍ، وأسألُ الله تعالى أن ينفع به ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

قال المؤلّف[2]:

فرغت من تحريره في آخر ثلث ساعة مضت بعد الزوال [من][3] استوائه، من يوم السبت خامس ذي الحجة الحرام من سنة تسع وستين وسبعمائة، بالمدرسة الظاهرية من بين القصرين، بالقاهرة المحروسة، لا زالت معمورة[4] وسائر بلاد المسلمين[5].

وأجزت لجميع المسلمين روايته عني، راجياً ثواب الله ومغفرته[6].

(١) زاد السخاوي بعد هذا أدعية كثيرة.
(٢) سقطت الخاتمة كلها من ق. وزاد في د (رضي الله عنه ورحمه) وفي ط (رحمه الله تعالى).
(٣) تكملة من ط.
(٤) في ط (من بين القصرين لا زالت بالقاهرة معمورة).
(٥) في ط (آمين). وفي د (آمين يا معين).
(٦) هذه الإجازة في النسخة س فقط.
وقد ختمت النسخ س، ق، د بعبارات خاصة بالناسخ، تظهر في الصفحات المصورة من المخطوطات في أول الكتاب.

الفهارس العامة

* الأحاديث الشريفة.
* الأشعار.
* الأعلام.
* مراجع التقديم والتحقيق.
* الموضوعات

فهرسُ الأحاديثِ الشريفة



فهرس الأشعار

فهرس الاعلام

مراجع التقديم والتحقيق

- القرآن الكريم
- إبراز المعاني من حرز الأماني- لأبي شامة الدمشقي. تحقيق إبراهيم عطوة عوض- مطبعة الحلبي- القاهرة- ١٤٠٢هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. للدمياطي البنا. المطبعة العامرة- إستانبول- ١٢٨٥هـ.
- الإتقان في علوم القرآن- للسيوطي- مطبعة الحلبي- القاهرة ١٩٥١م.
- د. أحمد مختار= دراسة الصوت.
- الأزهية في علم الحروف- للهروي- تحقيق عبد المعين الملوحي- مجمع اللغة العربية- دمشق ١٩٧١م.
- أساس البلاغة للزمخشري- دار صادر- بيروت ١٩٦٥م.
- أسباب حدوث الحروف- لابن سينا- مكتبة الكلّيات الأزهرية- القاهرة ١٩٧٨م.
- أسس علم العربية- للدكتور محمود فهمي حجازي- دار الثقافة- القاهرة ١٩٧٩م.
- الأشموني= منار الهدى.
- الإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر العسقلاني- مطبعة السعادة- القاهرة ١٣٢٨هـ.

- الأصوات اللغوية. للدكتور إبراهيم أنيس- دار النهضة العربية- القاهرة- ١٩٦١م.
- الأصوات (علم اللغة العام) للدكتور كمال بشر- دار المعارف- القاهرة- ١٩٧٩م.
- الأضداد- لأبي بكر بن الأنباري- تحقيق محمد أبو الفضل- وزارة الإعلام- الكويت ١٩٦٠.
- الأضداد- لأبي الطيب اللغوي- تحقيق الدكتور عزة حسن- المجمع العلمي العربي- دمشق- ١٩٦٣م.
- الألفات- لابن خالويه- تحقيق الدكتور علي حسين البواب- مكتبة المعارف- الرياض- ١٤٠٢هـ.
- الألفات- لابن الأنباري= مختصر في ذكر الألفات.
- الأمالي- لابن الشجري- دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن- الهند- ١٣٤٩هـ.
- إملاء ما من به الرحمن- للعكبري- دار الباز- مكة المكرمة- ١٣٩٩هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة- للقفطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الكتب- القاهرة- ١٩٥٠م.
- د. أنيس= الأصوات.
- إيضاح الوقف والابتداء- لأبي بكر بن الأنباري- تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان- مجمع اللغة العربية- دمشق ١٩٧١م.
- البحر المحيط- لأبي حيان- مصورة مكتبة النصر الحديثة بالرياض عن مطبعة السعادة- القاهرة- ١٣٢٨هـ.
- البرهان في علوم القرآن- للزركشي- تحقيق محمد أبو الفضل- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- ١٩٥٧م.

- د. بشر = الأصوات.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. للسيوطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- مطبعة الحلبي- ١٩٦٤م.
- تاريخ بغداد- للخطيب البغدادي- دار الكاتب العربي- بيروت.
- تاريخ العلماء النحويين- لأبي المحاسن المعري- تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو- مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض- ١٤٠١هـ.
- التاريخ الكبير- لإسماعيل بن إبراهيم البخاري- المكتبة الإسلامية- ديار بكر- تركيا.
- التحديد في الإتقان والتجويد- لأبي عمرو الداني- مخطوط- مصور عن مكتبة جار الله باستانبول- رقم ٢٦٠١٨- من ورقة ٨٣- ١١٢.
- التطور النحوي للغة العربية- لبرجشتراسر- تصحيح الدكتور رمضان عبد التواب- الخانجي- القاهرة- ١٤٠٢هـ.
- تفسير الطبري (جامع البيان)- مطبعة الحلبي- القاهرة- ١٩٥٤م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) دار الكاتب العربي- القاهرة- ١٩٦٧م.
- التكملة- لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود- مطبوعات جامعة الملك سعود- الرياض- ١٤٠١هـ.
- تهذيب اللغة- للأزهري- تحقيق مجموعة من الأساتذة- الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة- ١٩٦٤م وما بعدها.
- التيسير- لأبي عمرو الداني. تحقيق أوتوبرتزل- استانبول- مطبعة الدولة- ١٩٣٠م
- جامع الأصول في أحاديث الرسول- لابن الأثير- تحقيق عبد القادر الأرناؤوط- مكتبة الحلواني- دمشق- ١٣٨٩هـ.

- الجرح والتعديل- لابن أبي حاتم الرازي- مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن- الهند- ١٣٧١هـ.
- جمال القراء وكمال الإقراء- لأبي الحسن السخاوي- مخطوط- مصور عن الظاهرية- دمشق ٣٣٣- علوم القرآن.
- جمهرة اللغة- لابن دريد- حيدر آباد الدكن- الهند- ١٣٥١هـ.
- حجة القراءات- لأبي زرعة- تحقيق سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٩٧٩م.
- حروف المعاني والصفات- للزجاجي- تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود- دار العلوم- الرياض- ١٤٠٢هـ.
- خزانة الأدب- لعبد القادر البغدادي- بولاق- القاهرة- ١٢٩٩هـ.
- الخصائص- لابن جني- تحقيق محمد علي النجار- دار الكتب المصرية- القاهرة- ١٩٥٢م.
- خلق الإنسان- للأصمعي (الكنز اللغوي)- تحقيق أوغست هفنر- المطبعة الكاثوليكية- بيروت- ١٩٠٣م.
- الداني= المكتفى.
- دراسة الصوت اللغوي- للدكتور أحمد مختار عمر- عالم الكتب- القاهرة- ١٣٩٦هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور- للسيوطي- المطبعة الميمنية- القاهرة- ١٣١٤هـ.
- ديوان الأخطل- تحقيق إيليا الحاوي- دار الثقافة- بيروت- ١٩٦٨م.
- ديوان الأعشى- تحقيق د. محمد محمد حسين- دار النهضة العربية- بيروت- ١٩٧٢م.
- ديوان الحطيئة- تحقيق نعمان أمين طه- الحلبي- القاهرة- ١٩٥٨م.

- ديوان رؤبة- مجموع أشعار العرب- الجزء الثالث- تحقيق وليم أهلود- ليبزج- ١٩٠٣م.
- ديوان العجاج- مجموع أشعار العرب- الجزء الثاني- تحقيق وليم أهلورد- ليبزج- ١٩٠٣م.
- ديوان قيس بن الملوح- تحقيق عبد الستار فراج- دار مصر للطباعة.
- رسالة كلاّ في الكلام والقرآن- لأبي جعفر، أحمد بن محمد بن رستم الطبري- تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات- المكتبة الدولية- الرياض- ١٤٠٢هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني- للمالقي- تحقيق الدكتور أحمد خرّاط- مجمع اللغة العربية- دمشق ١٩٧٥م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكّي بن أبي طالب- تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات- دار الكتب العربية- دمشق- ١٣٩٣هـ.
- زكريا = المقصد.
- الساميون ولغاتهم- للدكتور حسن ظاظا- دار المعارف- القاهرة- ١٩٧١م.
- السبعة في القراءات- لأبي بكر بن مجاهد- تحقيق الدكتور شوقي ضيف- دار المعارف القاهرة- ١٩٨٠م.
- السخاوي= جمال القراء.
- سراج القارئ المبتدى- لعلي بن عثمان القاصح- المكتبة التجارية- القاهرة- ١٣٥٢هـ.
- سر صناعة الإعراب- لابن جني (الجزء الأول) تحقيق- مصطفى السقّا وزملائه- مطبعة الحلبي- القاهرة- ١٩٥٤م.
- سنن الترمذي- تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف- المكتبة السلفية- المدينة المنورة- ١٣٨٤هـ.
- سنن أبي داود- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد- دار إحياء السنة النبوية القاهرة.

- سنن النسائي (بشرح السيوطي). دار الفكر- بيروت- ١٣٩٨هـ.
- سهام الإصابة في الدعوات المجابة- للسيوطي (ضمن ثلاث رسائل) مطبعة المدني- القاهرة- ١٣٩٩هـ.
- شرح أبيات سيبويه- لابن السيرافي- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني- دار المأمون للتراث- دمشق- ١٩٧٩م.
- شرح أبيات أبي عمرو في الظاءات القرآنية- لمؤلف مجهول- مخطوط- بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض- ٢٥٤٧.
- شرح شواهد المغني- للسيوطي- تحقيق أحمد ظافر كوجان- لجنة التراث العربي- دمشق- ١٩٦٦م.
- شرح قطر الندى- لابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية- القاهرة- ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية- لابن مالك تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدى- مطبوعات مركز البحث العلمي- جامعة أم القرى- مكة المكرمة- ١٤٠٢هـ.
- شرح كلاّ وبلى ونعم- لمكي بن أبي طالب- تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات- دار المأمون للتراث- دمشق- ١٣٩٨هـ.
- شرح المفصل- لابن يعيش- المطبعة المنيرية- القاهرة.
- شرح المقدمة الجزرية- للشيخ زكريا الأنصاري- بهامش المنح الفكرية- مطبعة الحلبي- القاهرة- ١٣٦٧هـ.
- شرح المقدّمة للقارئ= المنح الفكرية.
- الشواذ= مختصر في شواذ القرآن.
- الصحاح- للجوهري- تحقيق أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين- بيروت- ١٣٩٩هـ.

- صحيح البخاري- المكتب الإسلامي- استانبول- تركيا- ١٩٧٩م.
- صحيح مسلم- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي- رئاسة إدارة البحوث- الرياض- ١٤٠٠هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. لشمس الدين السخاوي- المكتبة السلفية- القاهرة- ١٣٥٣هـ.
- طبقات الحفّاظ- للسيوطي- تحقيق علي محمد عمر- مكتبة وهبة- القاهرة- ١٣٩٢هـ.
- طبقات فحول الشعراء- لابن سلام- تحقيق محمود شاكر- جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية- الرياض- ١٣٩٤هـ.
- العقد الفريد- لابن عبد ربه- تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وأحمد الأبياري لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة- ١٣٨٤هـ.
- العين- للخليل بن أحمد- الجزء الأول- تحقيق الدكتور عبدالله درويش- مطبعة العاني- بغداد- ١٩٦٧م.

  الأجزاء ٢- ٦ تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور مهدي المخزومي- دار الرشيد- بغداد- ١٩٨١م وما بعدها.
- غاية النهاية في طبقات القراء- لابن الجزري- تحقيق برجشتراسر- مطبعة الخانجي- القاهرة- ١٩٣٢م.
- ابن فارس= مقالة كلاّ.
- فتح القدير- للشوكاني- مصورة دار المعرفة- بيروت.
- فقه اللغات السامية- كارل بروكلمان- ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب- مطبوعات جامعة الملك سعود- الرياض- ١٣٩٧هـ.
- القاموس المحيط- للفيروز أبادي- المطبعة المصرية- القاهرة- ١٩٣٥م.
- القطع والائتناف- لأبي جعفر النحاس- تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر وزارة الأوقاف- بغداد- ١٣٩٨هـ.

- القلب والإبدال- لابن السكيت (الكنز اللغوي) تحقيق أوغست هفنر- المطبعة الكاثوليكية- بيروت- ١٩٠٣م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة- للذهبي- تحقيق عزت عطية وموسى الموسى- دار الكتب الحديثة- القاهرة- ١٩٧٢م.
- الكتاب- لسيبويه- طبعة بولاق- ١٣١٦هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع- لمكي بن أبي طالب- مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٤٠١هـ.
- لحن العامة- لأبي بكر الزبيدي- تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر- دار المعارف- القاهرة- ١٩٨١م.
- لسان العرب- لابن منظور- دار بيروت.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني (الجزء الأول) - تحقيق الشيخ عامر عثمان، والدكتور عبد الصبور شاهين- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة- ١٣٩٢هـ.
- مجاز القرآن- لأبي عبيدة- تحقيق د. فؤاد سزكين- الخانجي- القاهرة- ١٣٩٠هـ.
- مجمع الأمثال- للميداني- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية- القاهرة- ١٩٥٩م.
- مجمع الزوائد- لنور الدين الهيثمي- دار الكاتب العربي- بيروت- ١٩٦٧م.
- المحكم والمحيط الأعظم- لابن سيده- تحقيق مجموعة من الأساتذة- الحلبي- القاهرة- ١٩٥٨م.
- مختصر في ذكر الألفات- لأبي بكر بن الأنباري- تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود- مجلة جامعة الملك سعود- المجلد السادس- ١٩٧٩م.

- مختصر في شواذ القرآن- لابن خالويه- تحقيق برجشتراسر- المطبعة الرحمانية- مصر- ١٩٣٤م.
- مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، لأبي الأصبغ، عبد العزيز بن علي، المعروف بابن الطحان، مخطوط- تشستربيتي- ٣٩٢٥.
- المستدرك على الصحيحين- للحاكم النيسابوري- مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب.
- المستقصى من أمثال العرب- للزمخشري- حيدر آباد الدكن- الهند- ١٩٦٢م.
- المسند- للإمام أحمد- المكتب الإسلامي- بيروت- ١٩٦٩م.
- مشكل إعراب القرآن- لمكي بن أبي طالب- تحقيق ياسين السواس- دار المأمون للتراث- دمشق.
- معاني القرآن للفراء- تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي- دار الكتب المصرية- القاهرة- ١٩٥٥م وما بعدها.
- معجم البلدان- لياقوت الحموي- دار صادر- بيروت- ١٣٩٩هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم- وضعه محمد فؤاد عبد الباقي- دار الشعب- القاهرة.
- مغني اللبيب- لابن هشام الأنصاري- تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله- دار الفكر- دمشق- ١٩٦٩م.
- المفردات في غريب القرآن- للراغب الأصبهاني- تحقيق محمد أحمد خلف الله- مكتبة الأنجلو- القاهرة- ١٩٧٠م.
- المفصل- للزمخشري= ينظر شرح المفصل.
- مقالة كلاّ- لأحمد بن فارس- تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات- المكتبة الدولية- الرياض- ١٤٠٢هـ.
- المقتضب- للمبرد. تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة- ١٣٨٦هـ.

- المقصد لتلخيص ما في المرشد- للشيخ زكريا الأنصاري- بهامش منار الهدى- مطبعة الحلبي- ١٩٧٣م.
- المكتفى في الوقف والابتدا- لأبي عمرو الداني- مخطوط- مصور بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض- ف٣٥.
- مكي= شرح كلاّ.
- الممتع في التصريف- لابن عصفور- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- المكتبة العربية- حلب- ١٩٧٠م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا- لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني- مكتبة الحلبي- القاهرة- ١٩٧٣م.
- منجد المقرئين- لابن الجزري- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤٠٠هـ.
- المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية- لملا علي القارئ- الحلبي- ١٣٦٧هـ.
- النشر في القراءات العشر- لابن الجزري- مصورة دار الكتب العلمية- بيروت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر- لابن الأثير- تحقيق طاهر الزاوي والدكتور محمد الطناحي- مطبعة الحلبي- القاهرة- ١٩٦٢م.
- نهاية القول المفيد في علم التجويد- لمحمد مكي نصر- الحلبي- القاهرة- ١٣٤٩هـ.
- الوجيز في علم التصريف- لأبي البركات الأنباري- تحقيق الدكتور علي حسين البواب مكتبة دار العلوم- الرياض- ١٤٠٢هـ.
- الوجيز في فقه اللغة- لمحمد الأنطاكي- مكتبة دار الشروق- بيروت- الطبعة الثالثة.
- الياءات المشدّدات في القرآن وكلام العرب- لمكي بن أبي طالب- تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات- المكتبة الدولية- الرياض- ١٤٠٢هـ.

★ ★ ★

فهرس الموضوعات

الباب الخامس

الباب السادس

الباب السابع

الباب الثامن

الباب التاسع

الباب العاشر

